ماركس

اصل رأس المال

ياعمال العالم اتحدوا
المكتبة التقدمية

يا عمال العالم، اتحدوا!

ماركس

اصل رأس المال

دار التقدم • فرع طشقند

ترجمة الياس شاهين

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب، وشكل عرضه، وطباعته، واعربتم لها عن رغباتكم.

العنوان – زوبوفسكي بولفار، ٢١
موسكو – الاتحاد السوفييتي

طبع في الاتحاد السوفييتي

© الترجمة الى اللغة العربية. دار التقدم، ١٩٧٨

M $\frac{10101-198}{014(01)-78}$ 508—78

ما يسمى بالتراكم البدائي

١ – سر التراكم البدائي

لقد رأينا كيف يتحول النقد الى رأسمال، وكيف ينتج الرأسمال القيمة الزائدة، وكيف يتزايد الرأسمال بفضل القيمة الزائدة. بيد ان تراكم الرأسمال يفترض القيمة الزائدة، والقيمة الزائدة تفترض الانتاج الرأسمالي، وهذا الاخير يفترض وجود مقادير كبيرة من الرأسمال وقوة العمل في ايدي منتجي البضائع. و عليه تدور هذه الحركة كلها، على ما يبدو، في حلقة مفرغة لا نستطيع الافلات منها الا بافتراضنا ان التراكم الرأسمالي قد سبقه التراكم «البدائي» ("previous accumulation" حسب آ. سميث)،– هذا التراكم الذي لم يكن نتيجة لاسلوب الانتاج الرأسمالي، بل نقطة انطلاقه.

ان هذا التراكم البدائي يضطلع في الاقتصاد السياسي بدور يماثل تقريباً دور الخطيئة الاصلية في اللاهوت: فان آدم قد أكل من التفاحة، فدخلت الخطيئة الجنس البشري. وحين يفسرون هذا التراكم، يحكون عنه كأنما عن نكتة تاريخية حدثت في الازمنة الغابرة. ففي قديم الازل، كان يوجد، من جهة، محبون للعمل، وفي المقام الاول، مختارون عاقلون مقتصدون، ومن جهة اخرى، صعاليك كسالى يبذرون كل ما عندهم وحتى اكثر من ذلك. صحيح ان الاسطورة اللاهوتية عن الخطيئة الاصلية تروي لنا كيف حكم على الانسان ان يأكل خبزه بعرق جبينه؛ اما تاريخ الخطيئة الاصلية الاقتصادية، فانه يبين لنا كيف امكن ان يظهر أناس لا حاجة لهم على الاطلاق الى مثل هذا الكدح. ولكن الامرين سيان. وهكذا

حدث ان الاوائل كدسوا الثروة، بينما لم يبق للاواخر، في آخر المطاف، ما يبيعونه غير جلودهم بالذات. والى زمن هذه الخطيئة الاولى، يعود كل من منشأ فقر الجماهير الواسعة التي ليس لها بعد ما تبيعه، رغم كل كدحها، غير نفسها بالذات، ومنشأ غنى القلة من الناس الذي يتعاظم باستمرار مع انهم كفوا عن العمل من زمان بعيد. ومثل هذه الحكايات السخيفة يردد، مثلا، السيد تيير على مسامع الفرنسيين الذين كانوا فيما مضى، جد اذكياء، بغية تبرير propriété (الملكية)، بل يرددها بمهابة رجل الدولة وجديته، ولكن ما دام الكلام يتناول مسألة الملكية، فان الواجب المقدس يفرض دعم وجهة نظر كتاب الابجدية، المعد للاطفال، بوصفها وجهة النظر الوحيدة الصحيحة بالنسبة لجميع الاعمار وجميع درجات التطور. ومعلوم ان الفتح والاستعباد والنهب والاغتصاب، وبكلمة، العنف يضطلع بدور كبير في التاريخ الفعلي. ولكن الاقتصاد السياسي الوديع ساده الرغد والهناء من قديم الزمان. فان الحق و «العمل» كانا من قديم الزمان الوسيلتين الوحيدتين للاثراء،— الا ان «هذا العام» كان، بالطبع، استثناء دائما. اما في الواقع فان طرائق التراكم البدائي انما هي أي شيء كان، ولكنها ليست أبداً حياة مسالمة هنيئة.

ان النقود والبضائع، مثلها مثل وسائل العيش ووسائل الانتاج، ليست ابداً رأسمالا بحد ذاتها. انما يجب تحويلها الى رأسمال، ولكن هذا التحويل غير ممكن الا في ظروف معينة تتلخص فيما يلي: ينبغي ان يتقابل نوعان مختلفان جداً من مالكي البضائع ويقيما صلة فيما بينهما — من جهة، مالك النقد ووسائل الانتاج ووسائل العيش، الذي يبتغي ان يشتري قوة عمل الغير لكي يزيد، لاحقا، مبلغ القيمة الذي استأثر به؛ ومن الجهة الاخرى، عمال احرار، باعة قوة عملهم، وبالتالي باعة العمل. عمال احرار من وجهتين: من حيث انهم ليسوا مباشرة في عداد وسائل الانتاج، كالعبيد والاقنان، الخ.، ولكنهم لا يملكون وسائل الانتاج، كما هو الحال عند الفلاحين الذين يملكون استثمارات مستقلة، الخ.، انهم، بالعكس، احرار من وسائل الانتاج، محررون منها، محرومون منها. وبهذا الاستقطاب لسوق البضائع تنشأ الشروط الاساسية

للانتاج الرأسمالي. ان العلاقة الرأسمالية تفترض ان ملكية شروط تحقيق العمل مفصولة عن العمال. وحالما يقف الانتاج الرأسمالي على قدميه، فانه لا يدعم هذا التقسيم وحسب، بل يعيد انتاجه ايضاً وبمقياس متعاظم على الدوام. وعليه، لا يمكن للعملية التي تنشىء العلاقة الرأسمالية ان تكون غير عملية فصل العامل عن ملكية شروط عمله، — عملية تحول وسائل الانتاج الاجتماعية ووسائل العيش الى رأسمال، من جهة، وتحول المنتجين المباشرين الى عمال اجراء من جهة اخرى. ولذا ليس ما يسمى بالتراكم البدائي غير عملية تاريخية آلت الى فصل المنتج عن وسائل الانتاج. وهي تبدو «بدائية» لانها تشكل ما قبل تاريخ الرأسمال واسلوب الانتاج المناسب له.

ان بنية المجتمع الرأسمالي الاقتصادية قد نشأت من بنية المجتمع الاقطاعي الاقتصادية. وان تفسخ هذا الاخير حرر عناصر الاول.

ان المنتج المباشر، العامل، لا تتوفر له امكانية التصرف بشخصه الا متى كف تقييده بالارض وزالت تبعيته الاقطاعية او القنية لشخص آخر. وبعد، لكي يصبح العامل بائعا حرا لقوة العمل يحمل بضاعته الى حيث يوجد طلب عليها، كان ينبغي له ان يتحرر من سيادة الحرف، من انظمة الحرف بشأن المتدربين والصناع ومن سائر التضييقات المتعلقة بالعمل. وهكذا، ان العملية التاريخية التي تحول المنتجين الى عمال اجراء تبرز، من جهة، كتحرير لهم من التكاليف الاقطاعية ومن الاكراه الحرفي؛ وهذه الجهة هي وحدها الموجودة بنظر مؤرخينا البرجوازيين. ولكن من الجهة الأخرى، لا يصبح المحررون باعة لانفسهم بانفسهم الا متى انتزعت منهم جميع وسائل الانتاج وجميع ضمانات العيش التي كانت تؤمنها المؤسسات الاقطاعية القديمة. وان تاريخ انتزاع الملكية هذا مكتوب في وثائق البشرية بلهيب لغة النار والدم.

ان الرأسماليين الصناعيين، هؤلاء الحكام الجدد، كان يترتب عليهم، من جهتهم، لا ان يزيحوا معلمي الحرف وحسب، بل ايضاً الاقطاعيين الذين يملكون مصادر الثروة. ومن هذه الناحية، يظهر ارتفاع شأنهم بمثابة ثمرة للنضال المظفر ضد السلطة الاقطاعية

وامتيازاتها المقيتة، وكذلك ضد الحرف وضد تلك القيود التي تفرضها الحرف على حرية تطور الانتاج وعلى حرية استثمار الانسان للانسان. ولكن فرسان الصناعة لم يفلحوا في اقصاء فرسان السيف الا لانهم استغلوا حوادث لا علاقة لهم بها اطلاقاً. لقد ارتفع شأنهم باستغلالهم نفس الوسائل القذرة التي اتاحت فيما مضى للعبيد المعتقين في روما بان يصبحوا اسياد مالكيهم السابقين.

لقد كانت عبودية العامل نقطة انطلاق التطور الذي انشأ العامل الاجير والرأسمالي على السواء. وقد تجلى هذا التطور في تغيير شكل استعباده. في تحويل الاستثمار الاقطاعي الى استثمار رأسمالي. ولفهم مجرى هذا التطور، لا داعي لنا الى التوغل بعيداً في الماضي. صحيح ان اولى نبتات الانتاج الرأسمالي تظهر بشكل عرضي في بعض مدن البحر الابيض المتوسط في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، الا ان بداية العهد الرأسمالي لا تعود الا الى القرن السادس عشر. وحيثما اطل هذا العهد كان الحق الاقطاعي قد قضى عليه من زمان وكان الاصفرار قد علا صفحة باهرة من صفحات القرون الوسطى، عنيت بها المدن الحرة.

في تاريخ التراكم البدائي تشكل عهداً تلك الانقلابات التي كانت بمثابة حافز بالنسبة لطبقة الرأسماليين الناشئة، وقبل كل شيء تلك الحقبات التي كانت تفصل فيها جماعات كبيرة من الناس، فجأة وبالعنف، عن وسائل عيشها ويلقى بها في سوق العمل كبروليتاريين موضوعين خارج القانون.*(١) ان انتزاع ملكية الأرض من المنتج الزراعي، الفلاح، يشكل اساس هذه العملية كلها. ان تاريخ هذا الانتزاع يتسم بتلاوين مختلفة باختلاف البلدان، ويمر باطوار مختلفة في انتظام مختلف وفي عهود تاريخية مختلفة. وهو لا يتحقق في الشكل الكلاسيكي الا في انجلترا، ولهذا نأخذها مثلا**.

---

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٣، الملاحظة الاولى. **الناشر.**

** في ايطاليا، حيث تطور الانتاج الرأسمالي قبل تطوره في سائر البلدان، تفسخت كذلك العلاقات القنية قبل تفسخها في سائر البلدان. وقد تحرر القن في

٢ – انتزاع الارض من سكان الريف

في انجلترا زالت التبعية القنية عملياً في اواخر القرن الرابع عشر. وكانت اغلبية السكان الهائلة* تتألف آنذاك – وبقدر اكبر في القرن الخامس عشر – من فلاحين احرار يملكون استثمارات مستقلة، اياً كانت اليافطات الاقطاعية التي تختفي وراءها ملكيتهم. وفي عقارات الاسياد الاكبر منها، اقصى المزارع الحر bailiff (الوكيل)، الذي كان هو نفسه قناً فيما مضى. وكان العمال الاجراء في الزراعة يتألفون جزئيا من فلاحين يستخدمون وقتهم الحر للعمل عند كبار مالكي الاراضي، وجزئياً من طبقة خاصة، قليلة العدد بصورة نسبية ومطلقة، من عمال اجراء صرف. ناهيك

ايطاليا قبل ان يتوفر له الوقت لكي يؤمن لنفسه حق اقدمية ما على الارض. ولهذا يحوله هذا التحرر، على الفور، الى بروليتاري موضوع خارج القانون، ناهيك عن انه يجد حالا اسياداً جدداً في المدن التي بقيت بمعظمها منذ عهد روما. وحالما قضت ثورة السوق العالمية منذ اواخر القرن الخامس عشر*) (٢) على تفوق ايطاليا الشمالية التجاري، بدأت حركة في الاتجاه المعاكس. فقد اقصيت جماهير العمال من المدن الى الريف فأخذت بفضلها الزراعة الصغيرة المنظمة حسب نموذج البستنة تزدهر ازدهاراً لم يسمع بمثله من قبل.

* «ان صغار مالكي الاراضي الذين كانوا يحرثون بايديهم الخاصة ويكتفون بقدر بسيط من الرفاه... كانوا يؤلفون آنذاك قسماً من الامة اكبر من الآن... وان ما لا يقل عن ١٦٠٠٠٠ من مالكي الارض يشكلون مع افراد عائلاتهم اكثر من سبع مجمل السكان، على الارجح، كانوا يعيشون من حراثة قطعهم freehold الصغيرة» (freehold – الملكية التامة للارض). «وكان متوسط دخل صغار ملاكي الارض هؤلاء يقدر بـ٦٠–٧٠ جنيهاً استرلينياً. وقد حسب ان عدد الأشخاص الذين يحرثون ارضهم كان أكبر من عدد مستأجري أراضي الغير (Macaulay. "History of England» ، الطبعة العاشرة. لندن. عام ١٨٥٤. المجلد الأول. ص ٣٣٣ و ٣٣٤). وحتى في الثلث الأخير من القرن السابع عشر، كان ٤/٥ الانجليز يتعاطون الزراعة (المرجع نفسه. ص ٤١٣) – اني استشهد بماكولي، لانه، بوصفه مزوراً منتظماً للتاريخ، «يزيت» قدر استطاعته هذا النوع من الوقائع.

---

*) راجع الطبعة الحالية، ص ٨٣، الملاحظة الثانية. **الناشر.**

بان هؤلاء الآخيرين كانوا هم انفسهم بالفعل فلاحين لهم استثمارات مستقلة، لانهم كانوا يحصلون، فضلا عن الاجرة، على بيت صغير وكذلك على ٤ اكرات واكثر من الأرض الصالحة للزراعة. وعدا هذا، كانوا، مع الفلاحين، بمعنى الكلمة الاصلي، ينفقون بالاراضي المشاعية ويرعون فيها مواشيهم ويستحصلون على الوقود: الحطب، الفحم النباتي، وخلافهما*. وفي جميع بلدان اوروبا، يتصف الانتاج الاقطاعي بتقسيم الارض بين اكبر عدد ممكن من الافراد التابعين تبعية اقطاعية. ان بأس الاسياد الاقطاعيين، كبأس جميع السلاطين عموماً، لم يكن يتحدد بمقادير ريعهم، بل بعدد التابعين لهم، وهذا العدد كان رهناً بعدد الفلاحين الذين يملكون استثمارات مستقلة**. ولهذا، رغم تقسيم الارض في انجلترا بعد الفتح النورمندي الى بارونيات شاسعة لم يندر ان شملت الواحدة منها عدداً من اللورديات الانجلوساكسونية القديمة في حدود ٩٠٠ لوردية، قامت الاستثمارات الفلاحية الصغيرة مع ذلك هنا وهناك بكثرة، بحيث ان عقارات الاسياد الكبيرة كانت تقع بين هذه الاستثمارات في بعض الاماكن فقط. ان هذه العلاقات في ظل ازدهار الحياة المدينية الذي يميز القرن الخامس عشر قد خلقت امكانية ذلك الاثراء الشعبي الذي يصفه المستشار فورتسكيو برائع البلاغة في مؤلفه "Laudibus Legum Angliae". ولكن هذه العلاقات **كانت تنفي امكانية الاثراء الرأسمالي.**

---

* يجب الا يغيب عن البال ان الاقنان انفسهم لم يكونوا وحسب مالكي قطع صغيرة من الأرض — ملزمين، والحق يقال، بدفع اتاوات عنها — ملاصقة لبيوتهم، بل كانوا شركاء في ملكية الارض المشاعية. «الفلاح هناك» (في سيليزيا) «قن». ومع ذلك يملك هؤلاء الاقنان الاراضي المشاعية. «حتى الآن، استحال استمالة السيليزيين الى تقسيم الأراضي المشاعية في حين انه لم تبق في نيمارك قرية لم يتحقق فيها هذا التقسيم باكبر النجاح». (Mirabeau. "De la Monarchie Prussienne" لندن. عام ١٧٨٨. المجلد ٢، ص ١٢٥ و ١٢٦).

** ان اليابان، بتنظيمها الاقطاعي الصرف لملكية الارض وبنظام استثماراتها الفلاحية الصغيرة الواسع التطور، تعطي عن القرون الوسطى في اوروبا لوحة اصدق بكثير من التي تعطيها جميع كتبنا التاريخية الحافلة بمعظمها باوهام برجوازية. فمن السهل غاية السهولة التظاهر «بالليبيرالية» على حساب القرون الوسطى.

ان ممهدات الانقلاب الذي شكل اساس اسلوب الانتاج الرأسمالي قد ظهرت في الثلث الاخير من القرن الخامس عشر والعقود الاولى من القرن السادس عشر. فقد قذف بجمهور البروليتاريين الموضوعين خارج القانون الى سوق العمل، نتيجة لحل الفصائل الاقطاعية التي كانت، حسب ملاحظة السيد جيمس ستيوارت الصحيحة، «تملأ البيوت والاحواش (٣) في كل مكان بلا جدوى»*. ومع ان السلطة الملكية التي كانت هي نفسها نتاج التطور البرجوازي قد عجلت، في سعيها الى الحكم المطلق، بحل هذه الفصائل بالعنف، الا انها لم تكن ابداً سببه الوحيد. فان كبار الاقطاعيين، الذين كانوا في أحد التناحر مع السلطة الملكية والبرلمان، قد انشأوا بروليتاريا اكثر عدداً بما لا يقاس باغتصابهم الاراضي المشاعية وبطردهم الفلاحين من الاراضي التي كان لهؤلاء عليها نفس حق الملكية الاقطاعي الذي كان للاقطاعيين انفسهم. وقد كان الدافع المباشر الى هذه العملية في انجلترا ازدهار صناعة الصوف المانيفاكتورية في الفلاندر وما اقترن به من ارتفاع في اسعار الصوف. كانت الفئة القديمة من النبلاء الاقطاعيين قد ابتلعتها الحروب الاقطاعية الكبرى، بينما كانت الفئة الجديدة وليدة زمنها فكانت النقود بالنسبة اليها قوة جميع القوى. وأصبح تحويل الاراضي المحروثة الى مراع للغنم شعار الاقطاعيين. ويصف هاريسون في كتابه "Description of England. Prefixed to Holinshed's Chronicles." («وصف انجلترا. مقدمة لاخبار هولينشد») مبلغ التأثير المدمر الذي احدثه في البلد انتزاع اراضي الفلاحين الصغار هذا. ولكن، كما يكتب، "what care our great incroachers!" («ما همّ مغتصبينا العظام!»). اما مساكن الفلاحين واكواخ العمال، فقد هدمت بالعنف وأخليت. يقول هاريسون:

«اذا اخذنا الاوصاف القديمة لاي عقار من عقارات الفرسان لرأينا ان البيوت والاستثمارات الفلاحية الصغيرة التي لا عد لها قد زالت، وان الارض تطعم الآن

---

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٣، الملاحظة الثالثة. **الناشر.**

عدداً من الناس اقل بكثير؛ وان مدناً كثيرة قد تدهورت، رغم ازدهار المدن الجديدة الى جانبها... وبوسعي ان احكي شيئاً ما عن المدن والقرى التي هدمت وحولت الى مراع من اجل الغنم والتي لم يبق منها غير بيوت الملاكين الكبار».

ان شكاوى مثل هذه المدونات التاريخية القديمة مبالغ فيها دائماً، ولكنها تصف بدقة ذلك الانطباع الذي احدثته، في نفوس المعاصرين، الثورة الجارية آنذاك في علاقات الانتاج. واذا اجرينا مقارنة بين مؤلفات المستشار فورتسكيو وتوماس مور، لرأينا بوضوح تلك الهوة التي تفصل القرن الخامس عشر عن القرن السادس عشر. فان الطبقة العاملة الانجليزية، حسب ملاحظة تورنتون الصحيحة، قد سقطت مباشرة، دون اي درجات انتقالية، من عصرها الذهبي الى العصر الحديدي.

وقد خاف التشريع من هذا الانقلاب. فلم يكن يقف بعد على ذلك المستوى العالي من الحضارة الذي تعتبر فيه "Wealth of the Nation" («ثروة الامة») – اي انشاء الرأسمال، واملاق الجماهير الشعبية، واستثمارها بلا شفقة،–"ultima Thule"*(الحد الاقصى) لكل حكمة سياسية على صعيد الدولة. يقول باكون في تاريخه لعهد حكم هنري السابع:

«في ذلك الوقت» (عام ١٤٨٩) «تكاثرت الشكاوى من تحويل الاراضي المحروثة الى مراع» (لاجل الغنم، الخ.)، «لا تتطلب غير مراقبة عدد قليل من الرعاة؛ والاراضي المؤجرة لمدى الحياة او سنويا» (كان قسم كبير من اليومان يعيش من الاستئجار السنوي)، «جرى تحويلها الى عقارات كبيرة. فأدى هذا الى انحطاط الشعب، وبالتالي الى انحطاط المدن، والكنائس، والعشور... وقد حاول الملك والبرلمان معالجة هذا الشر بحكمة جديرة بالاعجاب... فاتخذا التدابير ضد اغتصاب الاراضي المشاعية (depopulating inclosures) الذي يبيد السكان وضد اقتصاد المراعي (depopulating pasturage) الذي يبيد السكان أيضاً والذي جاء على اعقاب هذا الاغتصاب».

---

* حرفياً: توله القصوى؛ وهنا يستعمل هذا التعبير بمعنى الحد الاقصى. (توله Thule بلاد من الجزر، تقع، حسب تصور القدامى، في الطرف الاقصى من اوروبا الشمالية). – **الناشر.**

ان قانون هنري السابع، عام ١٤٨٩، الفصل ١٩، يمنع هدم البيوت الفلاحية التي يتبعها ٢٠ اكراً على الاقل من الارض. والقانون الصادر في السنة الخامسة والعشرين لحكم هنري الثامن يجدد مفعول هذا القانون. ومما جاء فيه قوله:

«ان عدداً كبيراً من الاراضي المؤجرة وقطعانا كبيرة من المواشي، ولا سيما من الغنم، تتراكم في عدد قليل من الايدي، ومن جراء هذا تنامى الريع العقاري كثيراً، بينا تدهورت حراثة الاراضي (tillage) تدهوراً كبيراً وهدمت الكنائس والبيوت، وحرمت جماهير من الناس، مذهلة الضخامة، امكانية اعالة نفسها وعائلاتها».

ولهذا ينص القانون على اعادة تعمير البيوت التي حل بها الانحطاط، ويحدد النسبة بين الارض المحروثة والمرعى، الخ... وفي عام ١٥٣٣ صدر قانون يعرب عن الاسف من ان كثيرين من المالكين يملك الواحد منهم حتى ٢٤٠٠٠ رأس من الغنم، ويحدد العدد المجاز بألفي رأس*. الا ان شكاوى الشعب والقوانين ضد انتزاع اراضي المزارعين والفلاحين الصغار، التي صدرت في غضون ١٥٠ سنة، ابتداء من عهد هنري السابع، ظلت عديمة الجدوى سواء بسواء. ولقد كشف لنا باكون، عن غير قصد منه، سر عدم جدواها، حين كتب في مؤلفه "Essays, civil and moral" («بحثان، مدني واخلاقي»)، الفصل ٢٩:

«لقد كان في قانون هنري السابع امر عميق وجدير بالدهشة، وهو انه انشأ استثمارات زراعية وبيوتا فلاحية ذات قدر عادي محدد، اي انه ابقى لها مساحة من الارض تستطيع بفضلها هذه الاستثمارات والبيوت ان تعطى اتباعاً ميسورين كفاية وغير مقيدين بالتبعية العبودية. تمسك بفضلها المحراث، من جهة اخرى، تمسك المحراث ايدي المالك بالذات، لا ايدي الاجير» ("to keep the plough in the hand of the owners and not hirelings") **

---

* يتحدث توماس مور في كتابه «اوطوبيا» عن بلد مدهش «تأكل فيه الاغنام الناس» («اوطوبيا–"Utopia" ترجمة روبنسون. دار اربر ليدن. عام ١٨٦٩. ص ٤١.

** يوضح باكون الصلة القائمة بين الفلاح الميسور الحر والمشاة الصالحين. «لاجل دعم القدرة والاخلاق في المملكة، كان على اعظم جانب من الاهمية صيانة مقادير كافية من الاراضي المؤجرة بغية تأمين عيش رغيد للناس القادرين السليمين وبغية تثبيت قسم كبير من ارض المملكة في ملكية اليومان اي اولئك

ولكن النظام الرأسمالي اقتضى، بالعكس، وعلى وجه الدقة، عبودية الجماهير الشعبية وتحويلها هي بالذات الى اجراء وتحويل وسائل عملها الى رأسمال. وفي سياق هذه المرحلة الانتقالية، حاول التشريع ان يثبت كذلك حداً ادنى من الارض قدره ٤ اكرات لكل كوخ يخص عاملا اجيراً زراعياً، ومنع هذا الاخير من قبول ساكنين في كوخه. وحتى في عام ١٦٢٧، في عهد شارل الاول، حكم على روجر كروكر من فونتميل لانه بنى في عقاره فونتميل كوخاً ولم يخصص له ٤ اكرات من الارض، وحتى في عام ١٦٣٨، في عهد شارل الاول، تم تعيين لجنة ملكية غايتها السعي الى تطبيق القوانين القديمة ولا سيما القانون المتعلق بالاكرات الاربعة من الارض، وحتى كروموويل منع بناء بيوت حول لندن في دائرة نصف قطرها ٤ اميال لا تكون مرفقة باربعة اكرات من الارض. وحتى في النصف الاول من القرن الثامن عشر، كان العامل الزراعي يقدم شكوى الى المحكمة اذا لم يخصصوا لكوخه رقعة من الارض تتراوح مساحتها بين اكر واحد واكرين. اما الآن، فانه يعتبر نفسه سعيدا اذا كان كوخه مرفقاً بحاكورة صغيرة او اذا كان بوسعه ان يستأجر على مقربة منه بضعة امتار مربعة من الارض.

يقول الدكتور هنتر:

الذين يشغلون وضعاً متوسطاً بين النبلاء و «الكوتر» (cottagers) والاجراء الزراعيين... لان اكفأ الخبراء في الشؤون الحربية متفقون جميعهم على ان... سلاح المشاة يشكل القوة الرئيسية في الجيش. ولكن انشاء سلاح صالح من المشاة يتطلب اناساً ولدوا وترعرعوا، لا في العبودية والفقر، بل في الحرية وفي جو من الرفاهية المعينة. ولهذا اذا كان الدور الرئيسي في الدولة يعود الى النبلاء والمجتمع الراقي، واذا كان سكان الريف والحراث لا يتألفون الا من العمال او الاجراء الزراعيين، و كذلك من «الكوتر» أي من الفقراء اصحاب الاكواخ، فمن الممكن في هذه الاحوال امتلاك سلاح صالح من الخيالة، ولكنه من المستحيل اطلاقاً امتلاك سلاح صالح، صلب، من المشاة... ونحن نرى هذا في فرنسا وايطاليا وفي بعض الاراضي الاجنبية الاخرى، حيث يتألف جميع السكان بالفعل من النبلاء ومن الفلاحين الفقراء... ولذا تضطر الى استخدام عصابات مأجورة من السويسريين وخلافهم لاجل كتائبها من المشاة؛ ومن هنا ينجم ان عدد افراد هذه الامم كبير بينا عدد جنودها قليل». ("The Reign of Henry VII etc. Verbatim Reprint from Kennet's England, ed. 1719." London, 1870, p. 308).

«ان مالكي الاراضي ومستأجري الاراضي يعملون هنا يداً بيد. فان بضعة اكرات ملحقة بالكوخ من شأنها ان تجعل العامل مستقلا اكثر من اللزوم»*.

وفي القرن السادس عشر، تلقى انتزاع ملكية الجماهير الشعبية بالعنف دفعة رهيبة جديدة لمناسبة الاصلاح وما رافقه من نهب لممتلكات الكنيسة على نطاق هائل. فقبيل زمن الاصلاح، كانت الكنيسة الكاثوليكية مالكة اقطاعية لقسم كبير من الاراضي في انجلترا. ومن جراء القضاء على الاديرة، الخ.، تحول ساكنوها الى بروليتاريين. و ممتلكات الكنيسة نفسها اهدي قسم كبير منها الى محظيي الملك الجشعين او بيعت باسعار بخسة جداً الى المضاربين من المزارعين وسكان المدن، فطرد هؤلاء منها بالجملة مستأجريها القدامى بالوراثة اباً عن جد، وجمعوا معاً استثمارات هؤلاء الآخيرين. كذلك انتزع من الزراع المعدمين، بدون ضجة، الحق الذي يضمنه القانون في قسم معين من عشور الكنيسة**.

*** "Pauper ubigue jacet" (٤) («الفقراء تعساء في كل مكان») – هكذا صاحت الملكة ايليزابيت بعد رحلة في ربوع انجلترا. وفي السنة الثالثة والاربعين من حكمها، اضطرت الحكومة، في آخر المطاف، الى الاعتراف رسميا بالاملاق، والى اقرار ضريبة في صالح الفقراء.

«لقد استحى واضعو هذا القانون من الاعراب صراحة عن موجباته، ولهذا، خلافاً لجميع العادات، صدر دون اي تمهيد» (المقدمة التفسيرية) ****.

---

* الدكتور هنتر في "Public Healthe. 7th Report 1864". لندن. ١٨٦٥. ص ١٣٤. «ان مقدار الارض المقرر» (بالقوانين القديمة) «يعتبر الآن كبيراً اكثر من اللزوم بالنسبة للعمال بل وبوسعه ان يحولهم الى مزارعين صغار». (George Roberts, "The Social History of the People of the Southern Counties of England in Past Centuries". London. 1856, p 184, 185).

** «حق الفقراء في قسم من عشور الكنيسة اقرته صراحة الانظمة القديمة» (J. D. Tuckett. المرجع المذكور. المجلد ٢. ص ٨٠٤، ٨٠٥).

*** راجع الطبعة الحالية، ص ٨٣، الملاحظة الرابعة. **الناشر.**

**** William Cobbet. «A History of the Protestant Reformation" الفقرة ٤٧١.

ان المرسوم الصادر في السنة السادسة عشرة من حكم شارل الاول (الفقرة ٤) قد اعلن هذا القانون قانوناً دائماً، وفقط في عام ١٨٣٤ أضفيت عليه صيغة جديدة، اشد صرامة*.

---

* اما كيف تجلى «الروح» البروتستانتي في هذه المناسبة فيتبين مثلا مما يلي. فان نفراً من مالكي الاراضي ومن المزارعين الميسورين في جنوب انجلترا قد اجتمعوا وشغلوا ادمغتهم معاً ووضعوا عشر مسائل تتعلق بكيفية تفسير قانون ايليزابيت بصدد الفقراء على اصح وجه. ثم احالوا هذه المسائل الى القانوني الشهير في ذلك الزمن الدكتور في الحقوق سنيغ (فيما بعد، صار قاضياً في عهد يعقوب الاول) من اجل ان يبدى رأيه فيها. «تقول المسألة التاسعة: ان بعض المزارعين الاغنياء في الابرشية قد وضعوا خطة حكيمة تمكن بواسطتها ازالة كل بلبلة عند تطبيق المرسوم. وهم يقترحون بناء سجن في الابرشية. وكل فقير لا يوافق على اعتقاله في هذا السجن، انما ينبغي رفض تقديم المساعدة له. كذلك يجب ابلاغ القرى المجاورة انه اذا كان هناك فيها شخص ما يميل الى استكراء فقراء هذه الابرشية، فليرسل في اليوم المعين عريضة مختومة يشير فيها الى ادنى سعر يوافق به على ان يأخذ اليه فقرائنا ويعيلهم. ان اصحاب هذه الخطة يعتقدون انه يوجد في الكونتيتات المجاورة اشخاص لا يرغبون في العمل ولا يملكون ما يكفي من المال او القروض لكي يستأجروا ارضاً او سفينة ويعيشوا بالتالي دون ان يشتغلوا («so as to live without labour»). وبوسع امثال هؤلاء الاشخاص يتقدموا من الابرشية بعروض مفيدة جدا. اما اذا حدث احيانا وهلك الفقراء الموضوعون في عهدة المستكري، فان الذنب سيقع على عاتق هذا الاخير لان الابرشية قامت بواجبها حيال هؤلاء الفقراء. ولكننا نخشى من ان المرسوم الحالي لا يجيز هذا النوع من الاجراءات الحكيمة (prudential measure) ولكنه ينبغي ان تعرفوا ان جميع الملاكين الاحرار الآخرين في كونتيتنا والكونتيتات المجاورة سينضمون الينا و يقنعون ممثليهم في مجلس العموم بتقديم مشروع قانون يجيز سجن الفقراء وفرض العمل الالزامي عليهم، وذلك لكي لا يكون لاي شخص لا يوافق على التعرض للسجن، الحق في المساعدة. وهذا، سيقضي، عند اولئك الذين سقطوا في لجة الفقر، على الرغبة في طلب المساعدة» («will prevent persons in distress from wanting relief") (R. Blakey. "The History of Political Literature from the Earliest Times". London, 1855, v.II. p. 84,85). وفي اسكتلنده،

ولكن عواقب الاصلاح المباشرة هذه لم تكن أهم نتائجه. فان ملكية الكنيسة كانت تشكل القلعة الدينية للعلاقات التقليدية في مضمار ملكية الارض. ومع سقوط هذه القلعة لم يكن من الممكن لهذه العلاقات ان تثبت*.

وحتى في العقود الاخيرة من القرن السابع عشر، كان اليومان، الفلاحون المستقلون، اكثر عدداً من طبقة مستأجري الاراضي. وكانوا قوة كروميل الرئيسية، بل انهم كانوا، باعتراف ماكولي، يمثلون تناقضاً نافعاً بالمقارنة مع النبلاء- الندماء وخدمهم الكهنة القرويين الذين كان يجب عليهم ان يستروا باكليل الزواج خطايا عشيقات النبلاء السابقات. بل ان العمال الريفيين الاجراء هم ايضاً كانوا لا يزالون بعد شركاء في الملكية المشاعية. ونحو عام ١٧٥٠، يزول اليومان**، وفي العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر يزول كل اثر لملكية الزراع المشاعية. وهنا نترك جانباً النوابض الاقتصادية الصرف للثورة الزراعية. فان ما يهمنا هو دوافعها القسرية.

ألغى حق القنانة بعد الغائه في انجلترا ببضعة قرون. وحتى في ١٦٩٨، صرح فليتشر من سولتون في البرلمان الاسكتلندي بقوله: «ان عدد الفقراء في اسكتلنده لا يقل عن ٢٠٠٠٠٠. وان الوسيلة الوحيدة التي يمكنني ان اعرضها ضد هذا، انا الجمهوري من حيث المبدأ، هي بعث حق القنانة وتحويل جميع الذين لا يستطيعون ان يؤمنوا عيشهم بصورة مستقلة الى عبيد». كذلك يقول ايدن في كتابه ("The state of the Poor", v. I. ch. I, p. 60, 61.) :«ان حرية الزراع تؤدي الى الاملاق. المانيفاكتورة والتجارة، انما هما والدتي فقرائنا الحقيقيتين». الا ان ايدن والاسكتلندي «الجمهوري من حيث المبدأ»، المذكور آنفا، يخطئان في امر واحد فقط: فان الزارع قد صار بروليتاريا او فقيرا لا لان حق القنانة قد ألغي، بل لان ملكيته للارض قد ألغيت. - وفي فرنسا حيث جرى انتزاع الملكية بشكل آخر يطابق قانون مولان الصادر في ١٥٦٦ ومرسوم عام ١٦٥٦ القانون الانجليزي بشأن الفقراء.

* ان السيد روجرس، رغم انه كان في ذلك الوقت استاذاً للاقتصاد السياسي في جامعة اوكسفورد، مركز الارثوذكسية البروتستانتية، يؤكد في مقدمته لكتاب "History of Agriculture" واقع املاق الجماهير الشعبية من جراء الاصلاح.

** "A Letter to Sir T. C. Bunbury, Brt.: On the Hign Price of Provisions". By a Suffolk Gentleman. Ipswich, 1975, p. 4. "Inguiry

في زمن عودة آل ستيوارت اضفى مالكو الاراضي الصفة الشرعية على ذلك الاغتصاب، الذي جرى في كل مكان من القارة، بدون اي مراوغة قانونية. فقد قضوا على النظام الاقطاعي للعلاقات الزراعية، اي انهم خلعوا عن كواهلهم جميع الاتاوات حيال الدولة، و «عوضوا» على الدولة بفرض الضرائب على الفلاحين وعلى سائر جماهير الشعب، واستأثروا بالحق العصري في الملكية الخاصة للعقارات التي لم يكن لهم فيها غير الحق الاقطاعي، واخيرا وهبوا العمال الريفيين في انجلترا قوانين الاسكان ("laws of settlement") التي mutatis mutandis (مع التغييرات المناسبة) أثرت في الزراع الانجليز نفس الاثر الذي أحدثه فرمان التتري بوريس غودونوف في طبقة الفلاحين الروس*(٥).

ان Glorious Revolution (الثورة المجيدة)**(٦). قد وضعت في دست الحكم المغرضين من مالكي الاراضي والرأسماليين مع غليوم الثالث دورانج***. فكرسوا العهد الجديد باختلاس اموال الدولة بمقادير هائلة، في حين كان هذا الاختلاس يمارس من قبل باعتدال فقط. وكانت اراضي الدولة تهدى او تباع باسعار بخسة

بل ان المدافع المتعصب عن المزارع الكبيرة، مؤلف into the Connection between the Present Price Provisions and the Size of Farms ets.". London, 1773, p. 139. يقول: اني آسف، اشد ما آسف، على... زوال اليومان، هذه الفئة من الناس الذين كانوا يدعمون بالفعل استقلال امتنا. و يحزنني ان ارى ان اراضيهم هي الآن في ايدي اللوردات المحتكرين، وانها تؤجر لصغار المزارعين **بشروط ليست** افضل بكثير مما بالنسبة للاتباع، ناهيك بانه يمكن طرد هؤلاء المزارعين عند وقوع اول حادثة مشؤومة».

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٣، الملاحظة السادسة. **الناشر.**

** راجع الطبعة الحالية ص ٨٣، الملاحظة السادسة. **الناشر.**

*** ان ما يلي يعطي فكرة عن سيماء هذا البطل البرجوازي الاخلاقية: «الاراضي

جداً او تضم الى العقارات الخاصة بالاغتصاب السافر*. وكان كل هذا يتحقق دون اقل مراعاة لاحكام القانون. وان اموال الدولة المستملكة بالاحتيال، بالاضافة الى الاراضي المنهوبة من الكنيسة، باعتبار انها لم تفقد من جديد في زمن الثورة الجمهورية، هي التي تشكل اساس الممتلكات الاميرية الحالية للطغمة الانجليزية**. ولقد وضع الرأسماليون البرجوازيون هذه العملية تحت حمايتهم لاغراض عديدة، منها تحويل الارض الى سلعة للتجارة الحرة، وتوسيع ميدان الانتاج الزراعي الكبير، وزيادة تدفق البروليتاريين الموضوعيين خارج القانون من الريف، الخ... وفضلا عن ذلك، كانت اريستقراطية الارض الجديدة حليفة طبيعية

الشاسعة في ارلنده، المهداة في عام ١٦٩٥ لليدي اوركني – هذا المثال الواسع الشهرة ويبين مبلغ قوة حب الملك ومبلغ عظمة نفوذ الليدي... ان الخدمات الطيبة التي قدمتها الليدي أوركني كانت، حسب كل احتمال foeda labiorum ministeria [خدمات العشق القذرة]». (في مجموعة المخطوطات التي جمعها سلوون، في المتحف البريطاني، رقم ٤٢٢٤. عنوان المخطوطة: "The Character and Behaviour of King William, Sunderland etc. as represented in Original Letters to the Duke of Shrewsbury from Somers, Halifax, Oxford, Secretary Vernon etc". وهي حافلة بالغرائب).

* «ان الانتزاع غير المشروع لاراضي التاج، اما عن طريق البيع واما عن طريق الهبة، يشكل فصلا فاضحاً في تاريخ انجلترا... وخداعاً هائلا للامة (gigantic fraud on the nation)", (F. W. Newman. "Lectures on Political Economy". London, 1851, p. 129, 130). [انظروا في /Evans, N. H./ Our old Nobility. By Noblesse Oblige. London, 1879. معطيات مفصلة عن كيفية حصول كبار مالكي الاراضي في انجلترا المعاصرة على ممتلكاتهم. **فريدريك انجلس**].

** انظروا، مثلا، مقالة أ. بورك الهجائية*) (٧) عن سلالة دوقات بدفورد التي كان اللورد جون رسل "the tomtit of liberalism" («عصفور الليبرالية الصغير»). يتحدر منها.

---

*) راجع الطبعة الحالية، ص ٨٤، الملاحظة السابعة. **الناشر.**

للبنكوقراطية* الجديدة، لهذه الفئة الخاصة من اساطين المال التي فقست البيضة للتو، وحليفة كذلك لاصحاب المانيفاكتورات الكبيرة الذين كانوا يعتمدون آنذاك على رسوم الحماية. وهنا لم تكن البرجوازية الانجليزية تدافع الا عن مصالحها الخاصة، ومن وجهة النظر هذه، كان موقفها صحيحاً كموقف سكان المدن الاسوجية الذين اتحدوا بالعكس مع سندهم الاقتصادي، اي مع طبقة الفلاحين، ودعموا الملوك الذين انتزعوا بالعنف من الطغمة اراضي التاج التي كانت هذه الطغمة قد نهبتها (ابتداء من عام ١٦٠٤، ثم فيما بعد، في عهد شارل العاشر وشارل الحادي عشر).

ان الملكية المشاعية — التي تختلف تماماً عن ملكية الدولة، التي تناولها الكلام للتو — كانت مؤسسة جرمانية قديمة بقيت في كنف الاقطاعية. وقد سبق ورأينا ان اغتصابها بالعنف، الذي كان يرافقه عادة تحويل الاراضي المحروثة الى مراع، قد بدأ في اواخر القرن الخامس عشر واستمر في القرن السادس عشر. ولكن هذه العملية كانت تجري في ذلك الزمن بشكل اعمال عنف فردية متفرقة كان التشريع يكافحها عبثاً في سياق ١٥٠ سنة. وفي القرن الثامن عشر يتكشف التقدم بمعنى ان القانون نفسه اصبح اداة لنهب ارض الشعب، مع ان كبار المزارعين كانوا يطبقون الى جانبه طرائقهم الخاصة الصغيرة**. ان الشكل البرلماني لهذا النهب كان "Bills for Inclosures of Commons" (القوانين بشأن تسييج الاراضي المشاعية)، اي المراسيم التي بواسطتها كان اسياد الاراضي

---

* بنكوقراطية bancocratie من كلمة «بنك» bangue مصرف — و cratie حكم. حكم فئة اصحاب المصارف او الطغمة البنكية. **المعرب.**

** «يمنع المزارعون سكان الاكواخ عن اسكان الكائنات الحية، من اي نوع كان، ما عدا انفسهم، بحجة انهم سيسرقون العلف من المزارعين اذا ما كانت عندهم مواش وطيور. وهم يقولون كذلك: اذا شئت ان يكون ساكن الكوخ مجتهداً، فابقه فقيراً. وبالفعل تتلخص القضية كلها في ان المزارعين يغتصبون على هذا النحو جميع الحقوق على الاراضي المشاعية». ("A Political Inquiry in the Consequences of Enclosing Waste Lands", London, 1785, p. 75).

يهدون انفسهم بانفسهم اراضي الشعب بمثابة حقوق الملكية الخاصة – المراسيم التي كانت تنتزع ملكية الشعب. وان السيد ف. م. ايدن، الذي يحاول ان يصور الملكية المشاعية بصورة ملكية خاصة لكبار مالكي الاراضي الذين حلوا محل الاقطاعيين، يدحض بنفسه خطابه الدفاعي الماكر اذ يطالب «صك برلماني عام بشأن تسييج الاراضي المشاعية» ويعترف بالتالي بانه لا بد من انقلاب حكومي برلماني لاجل تحويلها الى ملكية خاصة. واذ يصر من جهة اخرى على «التعويض» القانوني «عن خسائر» الفقراء المنتزعة منهم ملكيتهم*.

وعندما حل محل اليومان المستقلين tenants — at-will — اي المزارعون الصغار الذين يستأجرون الارض سنة فسنة، اي اوباش الناس المهانين كالعبيد والذين يتعلق مصيرهم بتعسف سيد الارض، اسهم النهب المنتظم للاراضي المشاعية، الى جانب نهب املاك الدولة، بقسط خاص في تشكيل تلك المزارع الكبيرة التي أسميت في القرن الثامن عشر بالمزارع الضخمة** او مزارع التجار***؛ وهذه الاسباب نفسها أسهمت في تحويل سكان الريف الى بروليتاريا، في «تحريرهم» من اجل الصناعة.

ولم يكن بعد واضحاً للقرن الثامن عشر، بنفس القدر الذي اتضح فيه للقرن التاسع عشر، ان ثروة الامة متطابقة مع فقر الشعب. ومن هنا الجدال الفائق العزم في الادب الاقتصادي في ذلك الزمن بصدد «تسييج الاراضي المشاعية». ومن المادة الضخمة المتوفرة لي، اكتفي بايراد بضعة مقاطع تبين الوضع في ذلك الزمن بسطوع خاص. كتب قلم غاضب:

---

* Eden (ايدن)، المرجع المذكور آنفاً. المقدمة.

** "Capital farms" ("Two Letters on the Flour Trade and the Dearness of Corn". By a Person in Business. London. 1767, p. 19, 20).

*** "Merchant — farms" ("An Enquiry into the Causes of the Present High Price of Provisions". London, 1767, p. 111. (ملاحظة، مؤلف هذا البحث الجيد الذي صدر باسم مغفل هو الكاهن ناتانييل فورستر.

«في كثير من ابرشيات هارتفوردشير توجد ٢٤ مزرعة تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٥٠ اكراً و ١٥٠ اكراً موحدة في ٣ مزارع»*. «في نورتغمبتونشير ولسترشير انتشر كثيراً تسييج الاراضي المشاعية، وتم تحويل اغلبية اللورديات الجديدة التي تشكلت بفضل التسييج الى مراع؛ ومن جراء هذا، لا تشمل الحراثة في كثير من اللورديات حتى ٥٠ اكراً، مع انها كانت تشمل من قبل حتى ١٥٠٠ اكر... انقاض البيوت السكنية، والسقائف والاسطبلات، الخ.، التي كانت منتصبة هنا فيما مضى» – هذه هي الآثار الوحيدة التي بقيت عن السكان السابقين. «وفي بعض الانحاء لم يبق من مائة بيت وعائلة، غير... ٨ او ١٠... وفي اغلبية الابرشيات حيث بدأ التسييج منذ ١٥ او ٢٠ سنة، لم يبق غير عدد قليل جداً من مالكي الاراضي الذين كانوا يحرثون الارض من قبل، اي قبل ان يجري تسييج الحقول. وليس من النادر ابداً ان يغتصب ٤ او ٥ من مربي المواشي الاغنياء لورديات كبيرة جرى تسييجها منذ امد قريب وكانت من قبل في ايدي ٢٠ – ٣٠ مزارعاً والعدد نفسه من المالكين الصغار والسكان الآخرين. وقد طرد هؤلاء جميعهم مع عائلاتهم من ممتلكاتهم، ومعهم طردت ايضاً عائلات كثيرة اخرى كانت تجد عندهم العمل والمأكل**.

وبحجة التسييج، لم يستول اسياد الاراضي على الاراضي المجاورة المهجورة وحسب، بل استولوا ايضا احيانا كثيرة، على الاراضي المحروثة بصورة مشتركة او منفردة من قبل اشخاص استأجروها من المشاعة ببدل معين.

«اني اتحدث هنا عن تسييج الحقول والاراضي المفتوحة حتى ذاك والتي كانت موضع حراثة. بل ان المؤلفين الذين يدافعون عن التسييج يعترفون هم ايضاً بان وضع المزارع الكبيرة الاحتكاري يشتد، واسعار وسائل العيش ترتفع، وعدد السكان يقل من جراء التسييج... وحتى تسييج الاراضي الخالية، بالصورة التي يمارس بها

---

*Thomas Wright. "A short address to the Public on the Monopoly of large farms", 1779, p. 2, 3.

** Rev. Addington. "Inguiry into the Reasons for and against Inclosing Open Fields". London, 1772, p. 37—43, passim.

في الوقت الحاضر، يحرم الفقراء قسماً من وسائل عيشهم ويكبر المزارع فوق ما هي عليه من افراط في الكبر»*. كتب الدكتور برايس يقول: «اذا وقعت الارض في ايدي عدد قليل من كبار المزارعين، فان صغار المزارعين» (الذين وصفهم من قبل بانهم «جمهور صغار المالكين والمزارعين الذين يؤمنون لانفسهم ولعائلاتهم المنتوجات بفضل الارض التي يحرثونها وبفضل الاغنام التي يرعونها في الارض المشاعية، وبفضل الطيور والخنازير، الخ.، فلا يحتاجون، تقريبا، الى شراء وسائل العيش في السوق») «يتحولون الى اناس ملزمين بتحصيل وسائل العيش لانفسهم بالعمل من اجل الغير، وبشراء كل ما يحتاجون اليه في سوق... ولربما يقدمون من العمل اكثر من ذي قبل، لانهم يجبرونهم اكثر من ذي قبل على العمل... ان المدن والمانيفاكتورات ستنمو لانهم يطردون اليها عدداً متزايداً ابداً من الناس المضطرين الى البحث عن عمل لانفسهم. هذه هي النتائج التي لا بد ان يؤدي اليها حتماً تركيز المزارع والتي يؤدي اليها فعلا في مملكتنا منذ سنوات وسنوات»**.

وهو يوجز عواقب التسييج العامة على النحو التالي:

«على العموم، تردى وضع طبقات الشعب الدنيا من جميع النواحي تقريباً، وانحط صغار مالكي الاراضي والمزارعين الى مستوى العمال المياومين والاجراء؛ وفي الوقت نفسه، اصبح من الاصعب عليهم في هذا الوضع تحصيل وسائل العيش»***.

وبالفعل، كان للاستيلاء على الارض المشاعية وما رافقه من ثورة في الزراعة انعكاس في وضع العمال الزراعيين على درجة من الحدة، بحيث ان اجورهم في سنوات ١٧٦٥–١٧٨٠، على حد

---

* Dr. R. Price. "Observations on Reversionary Payments", 6 ed. By W. Morgan. London, 1803, V. II, p. 155. طالعوا فورستر وادينغتون وكنت وبرايس وجيمس اندرسون وقارنوا بهم ثرثرة ماك–كولوه الواشية الحقيرة في دليله: "The Literature of Political Economy", London, 1845.

** Dr. R. Price المرجع المذكور. ص ١٤٧.

*** المرجع نفسه، ص ١٥٩. هذا يذكر بروما القديمة. «كان الاغنياء يملكون

قول ايدن نفسه، اخذت تهبط لما دون الحد الادنى، الامر الذي اقتضى استكمالها من اموال الاحسان الرسمي. فان اجورهم، كما يقول ايدن، «كانت تكفي فقط لتلبية الحاجات الحيوية الضرورية اطلاقا».

ولنستمع الآن الى مدافع عن التسييج وخصم للدكتور برايس.

«ان الاستنتاج الزاعم ان البلد خال من الناس لان السكان لا يبذلون جهدهم في الحقول المفتوحة استنتاج خاطىء... اذا تم تحريك قدر اكبر من العمل بعد تحويل الفلاحين الصغار الى اناس مضطرين الى العمل من اجل الغير، فان هذا نافع ومرغوب فيه من اجل الامة» (التي لا تشمل بالطبع الفلاحين الذين تعرضوا للتحويل).

القسم الاكبر من الاراضي غير المقسمة. ونظراً لظروف ذلك الزمن الملائمة لهم، كانوا لا يخشون ان تنتزع منهم هذه الاراضي، ولهذا كانوا يشترون قطع الفقراء الواقعة في الجوار، اما بموافقة هؤلاء، واما بأخذها بالقوة؛ وهكذا شرعوا الآن يحرثون دفعة واحدة مساحات شاسعة جداً عوضاً عن الحقول المشتتة. وفضلاً عن ذلك، كانوا يستخدمون العبيد لاجل الاعمال الزراعية ولاجل تربية المواشي، لان الاحرار يؤخذون الى الخدمة العسكرية فلم يكن بوسعهم، بالتالي، ان يشتغلوا عندهم. ثم ان امتلاك العبيد كان يعود عليهم بنفع جزيل لسبب آخر، هو انه كان بوسع العبيد ان يتكاثروا بلا عائق لسبب تحريرهم من الخدمة العسكرية وانه كان عندهم اولاد كثيرون. وعلى هذا النحو كان اصحاب الحول والطول يركزون جميع الثروات في ايديهم، وكان البلد كله يكتظ بالعبيد. اما الايطاليون، فقد كان عددهم يقل ويقل بسبب الفقر السائد بينهم وبسبب الضرائب والخدمة العسكرية. وعندما كانت تحل ازمنة السلم كان مقضياً عليهم بالبطالة التامة لان الاغنياء كانوا يملكون جميع الاراضي وكانوا يستخدمون العبيد، عوضاً عن **الاحرار، لاجل حراثة اراضيهم**» (Appian. "Römische Bürgerkriege", I, 7) هذا المقطع يتعلق بالمرحلة التي سبقت قانون ليسينيوس*) (٨). ان الخدمة العسكرية التي عجلت كثيرا في الحاق الخراب بالعامة plébs الرومانية، قد كانت بالنسبة لشارل العظيم الوسيلة الرئيسية لتحويل الفلاحين الالمان الاحرار بسرعة الى اتباع واقنان على الصعيد الاقطاعي.

---

*) راجع الطبعة الحالية. ص ٨٤، الملاحظة الثامنة. **الناشر.**

«...ان المنتوج سيزداد اذا طبق عملهم المنسق في مزرعة واحدة: وعلى هذا النحو، ينشأ فائض من اجل المانيفاكتورات، وبالتالي يزداد عدد المانيفاكتورات – مناجم بلدنا الذهبية هذه – تبعاً لكمية الحبوب المنتوجة»*.

ان السيد ف. م. ايدن، الانسان التوري النزعة و «المحب للبشر»، يعطينا، فيما يعطينا، نموذجاً عن اطمئنان الروح الرزين الذي ينظر به الاقتصاديون الى اوقح مخالفات «حق الملكية المقدس» واخشن طرائق الاستبداد بالفرد اذا اقتضاها الحال من اجل ارساء اسس اسلوب الانتاج الرأسمالي. فان جملة لا نهاية لها من اعمال النهب والقساوة والاستهزاء، رافقت انتزاع ملكية الشعب بالعنف ابتداء من الثلث الاخير من القرن الخامس عشر وحتى اواخر القرن الثامن عشر، لا تدفعه الا الى المحاكمة الاستنتاجية التالية «المريحة جدا»:

«كان ينبغي اقرار النسبة اللازمة (due) بين الاراضي المحروثة والمراعي. وحتى في سياق القرن الرابع عشر كله وفي سياق القسم الاكبر من القرن الخامس عشر، كان مقابل كل اكر من المراعي اكران او ثلاثة وحتى اربعة اكرات من الاراضي المحروثة. وفي اواسط القرن السادس عشر، تغيرت هذه النسبة بحيث صار مقابل كل اكرين من المراعي اكران من الاراضي المحروثة، وفيما بعد اكر واحد، الى ان تحققت، اخيراً، النسبة الصحيحة: مقابل كل ثلاثة اكرات من المراعي اكر واحد من الاراضي المحروثة».

وفي القرن التاسع عشر، امحت بالطبع حتى ذكرى الصلة بين الزارع والملكية المشاعية. ولم يحصل سكان الريف على اي قرش

---

* /J. Arbuthnot./ "An Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions etc.", p. 124, 129. ونجد محاكمات كهذه، ولكن باتجاه معاكس، عند مؤلف آخر: «العمال مطرودون من اكواخهم ومضطرون للنزوح الى المدن سعيا وراء العمل، – ولكن الحاصل في هذه الحال هو قدر اكبر من المنتوج الزائد، وعلى هذا النحو ينمو الرأسمال». (/R. B. Seeley./ "The Perils of the Nation". 2 nd. ed. London, 1843, p. XIV).

تعويضاً عن الـ ٣٥١١٧٧٠ اكراً من الارض المشاعية التي انتزعت منهم بين عام ١٨٠١ و ١٨٣١–وبالاحرى فيما بعد – والتي اهداها لاسياد الاراضي البرلمان المؤلف من اسياد الاراضي.

واخيراً كان ما يسمى "Clearing of Estates" («تطهير العقارات»– وبالفعل تطهيرها من الناس) آخر عملية كبيرة لانتزاع الاراضي من الزراع. فان «التطهير» هو ذروة جميع الطرائق الانجليزية المبحوثة اعلاه لانتزاع الملكية. وقد رأينا اعلاه انه لم يبق هناك فلاحون مستقلون يمكن تكنيسهم، واذا الامر يبلغ الآن حد «تطهير» الارض من الاكواخ، ولذا لم يعد بوسع العمال الزراعيين ان يجدوا لانفسهم المكان اللازم لاجل السكن في الارض التي يحرثونها. اما ما هو "Clearing of Estates" بمعناه الاصلي، فليس بمقدورنا ان نعرفه الا بالرجوع الى اسكتلنده الجبلية، الى ارض ميعاد الروايات العصرية هذه. فهنا تتميز هذه العملية بالطابع المنتظم الدائب، وبسعة النطاق الذي تجري به دفعة واحدة (في ارلنده، يهدم اسياد الاراضي بضع قرى في آن واحد؛ وفي اسكتلنده الجبلية، «يطهرون» دفعة واحدة قطاعات من الاراضي تبلغ مساحتها مساحة دوقية المانية)، واخيراً بالشكل الخاص لملكية الارض المنتزعة.

كان السلت في اسكتلنده الجبلية يعيشون «كلانات» (عشائر)، وكان كل كلان منها مالكاً للارض التي يشغلها. ولم يكن ممثل الكلان، رئيسه، او «الرجل الكبير» مالكاً لهذه الارض الا بحكم لقبه مثلما الملكة الانجليزية مالكة لجميع اراضي البلد بحكم لقبها. وعندما افلحت الحكومة الانجليزية في قمع الحروب الداخلية بين هؤلاء «الرجال الكبار» وفي قطع دابر غزواتهم الدائمة لاراضي اسكتلنده السهلية، لم يقلع رؤساء الكلانات اطلاقاً عن حرفتهم اللصوصية السابقة؛ ولم يتغير سوى شكل هذه الحرفة. ومن تلقاء انفسهم، حولوا حقهم في الملكية بحكم اللقب الى حق في الملكية الخاصة؛ وحين اصطدموا بمقاومة افراد الكلانات العاديين، قرروا طردهم من الارض بالعنف السافر. «وعلى الاساس نفسه، كان بوسع ملك انجلترا ان يدعي بحق طرد رعاياه الى البحر»!

هكذا يقول البروفسور نيومن*. وهذه الثورة التي بدأت في اسكتلنده اثر الانتفاضة الاخيرة التي قام بها انصار الطامح بالعرش**(٩)، انما يمكن تتبع اطوارها الاولى في ابحاث السيد جيمس ستيوارت*** وجيمس اندرسون****. ففي القرن الثامن عشر، طردوا «الغيليين»*****(١٠) من اراضيهم وفضلا عن ذلك حرموا عليهم الهجرة، لانهم ارادوا ان يسوقوهم بالعنف الى غلاسكو والى المدن الصناعية الاخرى******. ومثالا على الطريقة السائدة في القرن التاسع عشر******* نأخذ هنا عمليات «التطهير» التي قامت

---

* F. W. Newman. "Lectures on Political Economy". London, 1851, p. 132.

** راجع الطبعة الحالية، ص ٨٤، الملاحظة التاسعة. **الناشر.**

*** يقول ستيوارت: «ان ريع قطاعات الارض هذه» (ان ستيوارت يصنف عن خطأ في مقولة الريع العقاري الاقتصادية الاتاوة التي يدفعها «التاكسمانات»*) (١١) لرئيس الكلان) «زهيد جداً بالنسبة لابعادها؛ اما فيما يخص عدد الافراد الذين يعيشون من الاستئجار، فقد يتبين ان قطعة الارض الصغيرة في الانحاء الجبلية من اسكتلنده تطعم من الناس ما يزيد عشر مرات عمن تطعمهم ارض لها القيمة ذاتها في اغنى الاقاليم». (James Steuart. "An Inquiry into the Principles of Political Oeconomy". London, 1767, v. I. ch. XVI, p. 104).

**** James Anderson. "Observations on the means of exciting a spirit of National Industry etc", Edinburgh, 1777.

***** راجع الطبعة الحالية، ص ٨٤، الملاحظة العاشرة. **الناشر.**

****** في عام ١٨٦٠، نقل المنتزعة ملكيتهم بالعنف الى كندا، ناهيك بانهم اغدقوا عليهم وعوداً بينة الكذب. وقد هرب بعضهم الى الجبال والى الجزر المجاورة. فنظموا مطاردتهم بواسطة رجال البوليس، ولكنهم استطاعوا ان يهربوا بعد الاشتباك.

******* في عام ١٨١٤، كتب بيوكينن، معلق آدم سميث، يقول: «في المقاطعات الجبلية، يقلب نظام الملكية القديم. يومياً بالعنف... ان سيد الارض لا يأبه للمستأجرين الوراثيين (و هذا التعبير يستخدم هنا ايضاً بصورة غير

---

*) راجع الطبعة الحالية، ص ٨٤، الملاحظة الحادية عشرة. **الناشر.**

بها دوقة ساترلند. فما ان وقع زمام الحكم في يدي هذه السيدة، ذات الاطلاع الواسع في قضايا الاقتصاد السياسي، حتى قررت ان تشرع على الفور بعلاج اقتصادي جذري وتحول الى مراع من اجل الاغنام جميع اراضي الدوقية التي ادت الاجراءات السابقة المماثلة الى تخفيض عدد سكانها الى ١٥٠٠٠ نسمة. فمن ١٨١٤ الى ١٨٢٠، جرى بدأب وانتظام طرد واستئصال هؤلاء السكان الـ ١٥٠٠٠ – اي حوالي ٣٠٠٠ عائلة – وتم تدمير وحرق جميع قراهم، وتحويل جميع حقولهم الى مراع. وأرسل الجنود البريطانيون للتنكيل بهم فبلغ الامر بهم حد خوض معارك حقيقية ضد السكان المحليين. وقد احرقوا عجوزاً في كوخها بالذات لانها رفضت مغادرته. وعلى هذا النحو، استملكت هذه السيدة ٧٩٤٠٠٠ اكر من الارض كانت تخص الكلان من سحيق الزمان. وخصصت للسكان المطرودين زهاء ٦٠٠٠ اكر من الارض عند شاطىء البحر، اي اكرين لكل عائلة. وهذه الاكرات الـ ٦٠٠٠

صحيحة) «بل يسلم الارض لمن يدفع مقابلها اكبر بدل ايجار. واذا حسن هذا الاخير الارض، طبق على الفور نظاماً زراعياً جديداً. فان الارض التي كان يسكنها من قبل الفلاحون الصغار، صارت مسكونة وفقاً لكمية المنتوج الحاصل فيها؛ وفي ظل النظام الجديد للزراعة المحسنة والريع المزاد، يحاولون الحصول على اكبر قدر ممكن من المنتوجات باقل قدر ممكن من النفقات، ولهذا الغرض يستبعدون جميع الايدي التي لم تعد نافعة... والمطرودون من مساقط رؤوسهم يفتشون عن وسائل العيش في المدن الصناعية، الخ...». (David Buchanan. "Observations on etc. A. Smith's Wealth of Nations". Edinburgh, 1814, v. IV. p. 144).

«انتزع النبلاء الاسكتلنديون ملكية العائلات الفلاحية، ورموا بها كالعشب الضار؛ وهم يعاملون القرى وسكانها كما يعامل الهنود الحمر المتعطشون لاخذ الثار او جرة الوحوش الكاسرة... يباع المرء بجلد غنم، برجل غنم، وحتى بسعر ارخص... لقد ورد في مجلس المونغوليين اقتراح بابادة السكان وتحويل ارضهم الى مرعى عند غزو اقاليم الصين الشمالية. وقد طبق كثيرون من اسياد الاراضي في اسكتلنده الجبلية هذا المشروع في بلدهم بالذات على ابناء بلدهم». (George Ensor. "An Inquiry concerning the Population of Nations". London, 1818, p. 215, 216).

كانت من قبل خالية ولم تكن تعود على مالكيها باي دخل. وقد اظهرت الدوقة من مشاعر الشهامة والنبل ما حملها على تأجير الارض مقابل شلنين و ٦ بنسات عن كل اكر بالمتوسط لافراد الكلان انفسهم الذين بذلوا دماءهم خلال قرون وقرون من اجل عشيرة هذه السيدة. وقد قسمت هذه السيدة كل الارض المنهوبة من الكلان الى ٢٩ مزرعة كبيرة معدة لتربية الغنم، مع العلم انه كانت تعيش في كل مزرعة عائلة واحدة وحيدة وكان معظم هذه العائلات يتألف من اجراء زراعيين عند المزارعين الانجليز. وفي عام ١٨٢٥، كان ١٣١٠٠٠ رأس غنم قد حلت محل ١٥٠٠٠ من «الغيليين». وقد حاول قسم من السكان الاصليين المطرودين الى شاطىء البحر ان يعيشوا من صيد السمك. فتحولوا الى برمائيين وعاشوا، كما يقول احد المؤلفين الانجليز، نصفياً على الارض ونصفياً على الماء، ولكن الارض والماء معاً كانا لا يؤمنان عيشهم الا نصفياً*.

ولكن محنة جديدة واشد وطأة كانت تنتظر «الغيليين» البواسل لقاء خضوعهم الرومانطيقي الجبلي «لرجال» الكلان «الكبار». فقد شم «الرجال الكبار» رائحة السمك، واستشفوا فيها شيئاً ما

---

* عندما نظمت دوقة ساترلند الحالية استقبالا فخماً حافلا في لندن للمسز بيتشر – ستوو، مؤلفة كتاب «كوخ العم توم»، لكي تبرهن عن عطفها على الزنوج العبيد في الجمهورية الاميركية، – هذا العطف تناسته، مع سائر الاريستقراطيات، عن تعقل وتبصر، ابان الحرب الاهلية، وذلك عندما تعاطفت جميع القلوب الانجليزية «النبيلة» مع مالكي العبيد، – عرضت في صحيفة "New — York Tribune" كيف يعيش عبيد ساترلند نفسها*) (١٢) (وقد استشهد كيري بقسم من مقالي في "The Slave Trade". Philadelphia, 1853, p. 202, 203). وقد اعيد نشر هذا المقال في جريدة اسكتلندية، فأستثار جدالا حادا بين هذه الجريدة وبين متملقي ساترلند الوشاة.

---

*) راجع الطبعة الحالية، ص ٨٥، الملاحظة الثانية عشرة. **الناشر.**

رابحاً، فأجّروا ساحل البحر الى كبار تجار السمك اللندنيين. وللمرة الثانية طرد «الغيليون»*.

ولكن قسماً من مراعي الغنم يتحول هو ايضاً بدوره في آخر المطاف الى حدائق للصيد. ولا توجد في انجلترا، كما هو معلوم، غابات حقيقية. ولذا يغدو الأيل البري الذي يعيش في حدائق الاريستقراطيين بمثابة حيوان داجن، ومسمن مثل المسننين اللندنيين. ان اسكتلنده هي آخر ملجأ لهذا «الولع النبيل». كتب سومرس في عام ١٨٤٨ يقول:

«في المناطق الجبلية اتسعت مساحة الغابات بصورة ملحوظة**. فهنا، على احدى ضفتي نهر هيك، ترون غاب غلينفيش الجديد، وهناك على الضفة الثانية، ترون غاب اردفيريك الجديد. وهناك ايضاً، يقع امام انظاركم بليك – ماونت، وهو براح شاسع انشيء مؤخراً. ومن الشرق الى الغرب، من اطراف ابردين حتى صخور اوبان، يمتد الآن شريط متصل من الغابات، بينا تقع الغابات الجديدة في الانحاء الاخرى من البلد الجبلي في لوك – اركييغ وغلينهاري وغلينموريستون، والخ.. ان تحويل الارض الى مراع للغنم... قد طرد «الغيليين» الى اراض اقل خصباً. والآن بدأ الأيل يزيح الغنم، الامر الذي يعرض الغيليين لفقر اشد مدعاة لليأس... ولا يمكن لحديقة الصيد وللشعب ان يتعايشا جنباً الى جنب. فلا بد ان يزول احدهما. فاذا ازدادت اماكن الصيد، في الربع القادم من القرن، من حيث العدد و المساحة بنفس القدر الذي ازدادت به في الربع الماضي من القرن، فان اي «غيلي» لن يبقى في ارضه الاصلية. وهذه الحركة بين مالكي الاراضي في الانحاء الجبلية قد نجمت جزئياً عن الموضة، والنزوات. الاريستقراطية، والولع بالصيد، والخ، وجزئياً عن المتاجرة بالحيوانات البرية بغية الكسب وحسب. لان قطاع الارض الجبلية المخصص لاجل الصيد يتبين عملياً في كثير من الحالات

---

* وعن هذه التجارة السمكية نجد معطيات طريفة عند دافيد اوركارت في "Portfolia. New Series". — ثم ان ناساو او. سينيور، في مؤلفه المذكور آنفاً، والصادر بعد وفاته "Journals, Conversations and Essay relating to Ireland", London, 1868 يصف «التدابير في ساترلندشير بانها عملية من انفع واحسن عمليات «التطهير»، (clearings) التي عرفتها البشرية».

** في "deer forests" /غابات الايل او «حدائق الصيد»/ الاسكتلندية، لا توجد اي شجرة. فانهم يطردون الغنم منها، وعوضاً عنها، يسوقون الايائل الى الجبال العارية ويسمون هذه الجبال "deer forest". وهكذا لا وجود هنا حتى لزراعة الغابات.

اكثر دخلا بما لا يقاس من القطاع المحول الى مرعى لاجل الغنم... ان الهاوي الذي يفتش عن مكان للصيد، مستعد لعرض الثمن الذي يسمح به كيس نقوده... ان المصائب التي نزلت باسكتلنده الجبلية ليست اقل هولا من المصائب التي نزلت بانجلترا من جراء سياسة الملوك النورمنديين.فان الحيوانات البرية قد حصلت على مجال أرحب، ولكنهم بالمقابل يضيقون المجال على البشر اكثر فاكثر... وينتزعون من الشعب حرية تلو اخرى... والاضطهاد يتفاقم يوماً بعد يوم. ويقوم المالكون بعملية «التطهير» وطرد السكان بوصفها مبدأ مقرراً ثابتا، بوصفها ضرورة زراعية تكنيكية، مثلما يقتلعون الاشجار والادغال في الاراضي العذراء في اميركا واوستراليا؛ وهذه العملية تجري بصورة هادئة، عملية»*.

---

* Robert Somers. "Letters from the Highlands; or, the Famine of 1847". London, 1848, p. 12—28 passim. نشرت هذه الرسائل للمرة الاولى في "Times" وبديهي ان الاقتصاديين الانجليز قد فسروا الجوع الذي اصاب «الغيليين» في ١٨٤٧ بتزايد عددهم. على كل، حال، «ضغط» «الغيليون»، كما ترون، على وسائل عيشهم. اما في المانيا، فان «تطهير العقارات»، او "Bauernlegen" كما اسمي هنا، قد تطور بقوة خاصة بعد حرب الثلاثين سنة ثم استثار في عام ١٧٩٠ انتفاضات فلاحية في امارة سكسونيا. كذلك انتشر في المانيا الشرقية. وفي اغلبية اقاليم بروسيا، ضمن فريدريك الثاني، للمرة الاولى، حق الملكية للفلاحين. فبعد ان استولى على سيليزيا، اكره مالكي الاراضي فيها على ترميم بيوت الفلاحين، ومستودعات المحاصيل الزراعية، وخلافها، وعلى تقديم الماشية والادوات للاستثمارات الفلاحية. فقد كان بحاجة الى الجنود من اجل الجيش والى دافعي الضرائب من اجل الخزينة. اما الى اي حد كانت حياة الفلاح طيبة ومستطابة في عهد فريدريك الثاني بنظامه المالي الشنيع وادارته التي كانت عبارة عن خليط من الاستبداد والبيروقراطية والاقطاعية، فتدل عليه كلمات ميرابو، نصير فريدريك المتحمس: «يشكل الكتان احدى ثروات الزراع الرئيسية في المانيا الشمالية. ولكنه، لسوء حظ البشرية، لا يشكل غير وسيلة ضد الفقر المدقع، وليس مصدراً للرفاه. فان الضرائب المباشرة والمكوس والاتاوات من كل شاكلة ونوع تخرب الفلاح الذي يدفع، فضلا عن ذلك، ضرائب غير مباشرة عن كل ما يشتريه... وزيادة في الطين بلة، لا يجوز له بيع منتوجه حيث يريد وبالثمن الذي يريد؛ ولا يجوز له شراء المنتوجات الضرورية له من التجار الذين يوافقون على بيعها بأنسب ثمن له. ان جميع هذه الملابسات تخربه شيئا فشيئا؛ وليس بوسعه ان يسدد الضرائب المباشرة اذا لم يتعاط الغزل؛ والغزل يشكل بالنسبة له عوناً ضروريا يتيح له الاستفادة من قوى زوجته واولاده وخدمه وخادماته وقوته بالذات. ولكن اي حياة حقيرة حتى مع هذا العون! ففي

ان نهب اموال الكنيسة، وانتزاع اراضي الدولة بالاحتيال، واختلاس الملكية المشاعية بالاغتصاب والقسر وبالارهاب القاسي، وتحويل الملكية الاقطاعية وملكية الكلانات الى ملكية خاصة عصرية،— هذه هي طرائق التراكم البدائي الهائلة المتنوعة. وعن هذا السبيل امكن كسب المجال من اجل الزراعة الرأسمالية ووضع الارض تحت سلطة الرأسمال وخلق ما يلزم صناعة المدينة من تدفق البروليتاريا الموضوعة خارج القانون عليها.

الصيف يشتغل في الحراثة وفي جمع المحصول مثل المحكوم بالاشغال الشاقة، وينام في الساعة التاسعة مساء ويستيقظ في الساعة الثانية صباحاً، لكي يتمكن من القيام بكل الاعمال الضرورية. وفي الشتاء يجب عليه ان يجدد قواه مستفيداً من فترة اطول للاستراحة، ولكن الحبوب للخبز والبذار لا تكفيه اذا باع قسماً من منتوجاته لكي يسدد الضرائب. ولهذا يتعين عليه ان يغزل لكي يسد هذا النقص... وان يغزل بأقصى الجهد. ولهذا ينام الفلاح في الشتاء عند منتصف الليل او عند الساعة الواحدة ليلا ويستيقظ في الساعة الخامسة او السادسة صباحاً، او ينام في التاسعة مساء ويستيقظ في الساعة الثانية صباحاً، وهكذا يومياً طوال حياته كلها باستثناء ايام الاحد... ان هذا التيقظ المفرط الطول وهذا الكدح المفرط يستنفدان قوى المرء؛ ولهذا السبب يشيخ الرجال والنساء في القرى اسرع بكثير مما في المدن (Mirabeau. المرجع المذكور، المجلد ٣، ص ٢١٢ وما يليها).

اضافة الى الطبعة الثانية. في نيسان (ابريل) ١٨٦٦، اي بعد مرور ١٨ سنة على صدور مؤلف روبرت سومرس المذكور آنفاً، تلا البروفسور ليون ليفي في جمعية الفنون والحرف*) (١٣) تقريراً عن تحويل مراعي الغنم الى حدائق للصيد. وقد تحدث عن مدى تحويل اسكتلنده الجبلية الى صحراء، وقال فيما قاله: «ان طرد السكان وتحويل الاراضي الى مراع لاجل الغنم كانا أسهل وسيلة للحصول على دخل بدون اي نفقات... وقد اصبحت الاستعاضة عن مراعي الغنم بحدائق الصيد ظاهرة عادية في اسكتلنده الجبلية. فالحيوانات البرية تطرد الغنم مثلما كانوا من قبل يطردون الناس قصد تطهير المكان من اجل الغنم... وبوسعك ان تمضي من عقارات الكونت دالهوزي في فورفارشير حتى جون — اوغروتس ضمناً دون ان تخرج من الغاب وفي كثير (من هذه الغابات) تعيش الثعالب والقطط البرية والدلق والظرابين وبنات العرس والارانب الجبلية من زمان بعيد؛ اما الارانب البرية والسناجيب والجرذان، فانها لم تظهر هناك الا في الآونة الاخيرة. ان مساحات شاسعة من الاراضي، ترد في الاحصاءات الاسكتلندية كمروج فائقة

---

*) راجع الطبعة الحالية، ص ٨٥، الملاحظة الثالثة عشرة. **الناشر.**

٣ – التشريع الدموي ابتداء من اواخر القرن الخامس عشر ضد المنتزعة ملكيتهم. قوانين تخفيض الاجـرة

ان اولئك المطرودين اثر حل الفصائل الاقطاعية، والمفصولين عن الارض من جراء عملية انتزاعها بالعنف، المتكررة بين الفينة والفينة،– ان هذه البروليتاريا الموضوعة خارج القانون لم تكن المانيفاكتورة الناشئة تبتلعها بنفس السرعة التي رأت فيها النور. ومن جهة اخرى، لم يستطع اولئك الذين انتزعوا فجأة من نمط حياتهم الاليف ان يتعودوا بنفس الفجاءة على انضباط وضعهم الجديد. فصاروا بالجملة فقراء وقطاعي طرق ومتشردين، اما

الغنى والسعة، لا تتناولها اي حراثة او اي تحسين، وهي بوجه الحصر موضع تسلية في الصيد لعدد قليل من الافراد، تسلية لا تدوم في السنة سوى بضعة ايام».

وقد كتبت "Economist" اللندنية في ٢ حزيران (يونيو) ١٨٦٦ تقول: «تورد جريدة اسكتلندية في عداد انباء الاسبوع الاخير، النبأ التالي: ان مزرعة من خيرة مزارع الغنم في ساترلندشير عرض مقابلها مؤخراً عند انتهاء مدة العقد، ١٢٠٠ جنيه استرليني كريع سنوي قد حولت الى حديقة للصيد!». ان الغرائز الاقطاعية تتجلى كما... في زمن الفتح النورمندي... عندما تم تدمير ٣٦ قرية لاجل انشاء غاب جديد مكانها... ان مليوني أكر، بينها بضع مناطق فائقة الخصب في اسكتلنده، قد حولت كلياً الى صحراء. ان العشب الذي كان ينمو في مروج غلين – تيلت كان يعتبر اكثر الاعشاب غذائية في كونتية بيرت؛ وحديقة الصيد في بن – اولدر كانت تعطي فيما مضى افضل عشب في دائرة بادينوك الشاسعة؛ وكان قسم من غاب بليك – ماونت افضل مرعى في اسكتلنده للاغنام السوداء. وبوسع المرء ان يكون لنفسه فكرة عن مقاييس الرقعة المحولة الى براح من اجل هواة الصيد، بالاستناد الى الواقع التالي وهو ان هذه الرقعة اوسع بكثير من كل كونتية بيرت. اما مبلغ الخسارة التي تلحق البلد من جراء هذا التخريب بالعنف، فانه يتبين من الامر التالي وهو انه يمكن رعي ١٥٠٠٠ رأس من الغنم في ارض غاب بن – اولدر وان مساحة هذا الغاب لا تشكل سوى جزء من ثلاثين جزءاً من كل اراضي الصيد في اسكتلنده... وكل ارض الصيد هذه أمست غير منتجة اطلاقاً... كأنما غطتها مياه بحر الشمال. لقد كان ينبغي ان تضع يد القانون القوية حدا لهذا الانشاء الاصطناعي للبراح والخلاء من الاراضي».

يدافع الميل، واما، في معظم الحالات، تحت ضغط الظروف. ولهذا صدرت في اواخر القرن الخامس عشر وفي سياق القرن السادس عشر كله، في جميع بلدان اوروبا الغربية، قوانين دموية ضد التشرد. ان آباء الطبقة العاملة الحالية قد تعرضوا قبل غيرهم للعقاب لانهم جعلوا منهم متشردين وفقراء. وكان القانون يعتبرهم مجرمين «متطوعين»، انطلاقاً من الفرضية الزاعمة انه كان بوسعهم، اذا ما رغبوا، ان يواصلوا العمل في ظل الظروف القديمة التي زالت من الوجود.

في انجلترا بدأ هذا التشريع في عهد هنري السابع.

فبموجب مرسوم هنري الثامن الصادر في عام ١٥٣٠، يحصل المتسولون الشيوخ والعجز على اذن بالاستعطاء. اما المتشردون الذين لا يزالون قادرين على العمل، فقد تقرر لاجلهم، بالعكس، الجلد والسجن. كان ينبغي ربطهم الى عربة وجلدهم الى ان يسيل الدم على اجسادهم سيلا متواصلا، وبعد ذلك كان ينبغي اخذ يمين منهم بالعودة الى مسقط رأسهم او الى المكان الذي امضوا فيه السنوات الثلاث الاخيرة و «بالانصراف الى العمل» (to put himself to labour). فيا للسخرية القاسية! ان المرسوم الصادر في السنة السابعة والعشرين من عهد هنري الثامن يعيد هذه الاحكام ويعززها بجملة من الاضافات. وفي حال العودة الى التشرد، كان يتكرر الجلد، وفضلا عن ذلك يقطع نصف الاذن؛ اما اذا ضبط المتشرد للمرة الثالثة، فكان يعاقب بالاعدام بوصفه مجرماً خطيراً وعدواً للمجتمع.

وقد اصدر ادوارد السادس في عام ١٥٤٧ – اي في العام الاول بالذات من حكمه – قانوناً يجعل كل من يتهرب من العمل عبدا لمن يشي به بوصفه متسكعاً. ويتوجب على السيد ان يقدم لعبده الخبز والماء والحساء ونفايات اللحم التي يراها مناسبة. ويحق للسيد، بواسطة الجلد والتقييد بالسلاسل، ان يكره عبده على القيام باي عمل كان، مهما كان منفراً. واذا غاب العبد من تلقاء نفسه اسبوعين، حكم عليه بالعبودية لمدى الحياة، ودمغوا جبهته او خده بدمغة "S" واذا هرب للمرة الثالثة، اعدموه بوصفه مجرماً سياسياً. وبمقدور السيد ان يبيعه، ويوصي به بالارث،

ويؤجره كما يؤجر اي ملك منقول او اي حيوان داجن. واذا عزم العبيد على القيام بعمل ضد اسيادهم، عوقبوا كذلك بالاعدام. وقضاة الصلح ملزمون بالتفتيش عن العبيد الفارين، بناء على طلب اسيادهم. واذا تبين ان المتشرد الفار قد تسكع ثلاثة ايام بدون عمل، فانهم يرسلونه الى مسقط رأسه، ويرسمون على صدره بالحديد المحمى دمغة "V" ويستخدمونه، مقيداً بالسلاسل، في اعمال الطرق وغيرها من الاعمال. والمتشرد الذي يعطي عن مسقط رأسه اسماً غير صحيح، يعاقب بتحويله عبداً، مدى الحياة، للقرية المعنية او لسكانها او للحرفة، ويدمغ بدمغة "S" ويحق لكل امرىء ان ينتزع من المتشرد اولاده ويبقيهم عنده بصفة متدربين،— الابناء حتى الرابعة والعشرين من العمر، والبنات حتى العشرين من العمر — واذا هربوا، يصبحون حتى بلوغهم السن المقررة عبيداً لاسيادهم مربيهم؛ ويحق لهؤلاء ان يقيدوهم بالسلاسل ويجلدوهم وهلمجراً. وبوسع السيد ان يطوق رقبة عبده او قدمه او يده بطوق حديدي لكي يسهل تمييزه عن سائر العبيد ويصعب عليه امكانية التخفي*. ويشير هذا القانون في قسمه الاخير الى الحالات التي يجب فيها على الفقراء ان يشتغلوا من اجل الدائرة او من اجل الاشخاص الذين يتعهدون بتأمين الاكل والشرب والعمل لهم. ان هذا الضرب من العبيد — عبيد الابرشيات،— قد بقي في انجلترا حتى القرن التاسع عشر ضمناً باسم roundsmen.

ان قانون ايليزابيت، الصادر في ١٥٧٢، ينص على ان المتسولين ممن تجاوزوا الرابعة عشر من العمر، وليس لديهم اذن بالاستعطاء، يعاقبون بالجلد القاسي وبدمغهم بالدمغة على الاذن اليسري، اذا لم يوافق احد على اخذهم للخدمة مدة سنتين؛

---

* "Essay on Trade ets". في عهد ادوارد السادس، عكف الانجليز بكل الجد، كما يبدو، على تشجيع المانيفاكتورات وتأمين العمل للفقراء. وهذا ما يتبين من قانون بديع جاء فيه انه يجب دمغ جميع المتشردين بالدمغة»، والخ... ("An Essay on Trade and Commerce". London. 1770, p. 5).

وفي حال التكرار، ينبغي اعدام المتسولين ممن تجاوزوا الثامنة عشرة من العمر اذا لم يوافق احد على اخذهم للخدمة مدة سنتين؛ وفي حال القبض عليهم للمرة الثالثة، يعدمون بلا شفقة ولا رحمة كمجرمين سياسيين. كذلك ينص على احكام مماثلة القانون الصادر في السنة الثامنة عشرة من عهد ايليزابيت (الفصل ١٣) والقانون الصادر في عام ١٥٩٧*.

---

* يقول توماس مور في كتابه «اوطوبيا»: «وهكذا يحدث ان اكولا جشعاً لا يشبع، – وهو طاعون حقيقي على وطنه، – يجمع في يديه آلاف الاكرات من الاراضي ويطوقها بسور او بسياج، او يدفع المالكين، بما يقوم به من اعمال العنف والتضييق، الى حد ان يضطروا الى بيع جميع ممتلكاتهم. وباسلوب او آخر، وبطريقة من الطرق، يضايقونهم، فيضطرون، في آخر المطاف الى النزوح – هؤلاء الناس الفقراء، البسطاء، التعساء! الرجال والنساء والازواج والزوجات، اليتامى والارامل، الامهات اللواتي يتملكهن اليأس مع اطفالهن الرضع، جميع اهل البيت، المفتقرون الى وسائل العيش. ولكن الكثيري العدد، لان الزراعة كانت تتطلب كثرة من الايدي العاملة. انهم ينصرفون، اقول انا، ويغادرون مساقط رؤوسهم الاليفة، ولا يجدون المأوى في أي مكان. ان قمية بيع جميع ادواتهم المنزلية، رغم انه لا قيمة كبيرة لها، من شأنه ان يعود عليهم ببعض العون في ظروف اخرى؛ ولكنهم، وقد قذف بهم الى الشارع فجأة، يضطرون الى بيع مقتنياتهم باسعار زهيدة جداً. وعندما ينفق هؤلاء الجوالون التعساء كل ما يملكون حتى القرش الاخير، فقولوا لي، وحق الرب، ماذا يبقى لهم ان يفعلوا غير السرقة؟ ولكن، في هذه الحال، يشنقونهم حسب جميع احكام القانون. او غير الاستعطاء؟ ولكن، في هذه الحال، يزجون بهم في السجن بصفتهم متشردين لانهم يتسكعون بلا عمل: يتهمونهم بالعطالة، وهم الذين لا يريد اي انسان ان يعطيهم عملا، مهما بذلوا من جهد للحصول عليه». ومن عداد هؤلاء المطرودين المساكين الذين اكرهوهم حقاً وفعلا، كما قال توماس مور، على اللجوء الى السرقة، أعدم في عهد هنري الثامن ٧٢٠٠٠ من السارقين الكبار والصغار» (Holinshed. "Description of England", v. I, p. 186) وفي زمن ايليزابيت، «كانوا يشنقون المتشردين صفوفا كاملة، ولم تكن تمضي سنة دون ان يشنقوا منهم في هذا المكان او ذاك ٣٠٠ او ٤٠٠ شخص» (Strype. "Annals of the Reformation and Establishment of Religion, and other Various Occurrences in the Church of England during Queen Elisabeth's Happy Reign", 2nd ed., 1725, v. II) وحسب سترايب هذا نفسه، أعدم في سومرستشير، في غضون عام واحد فقط، ٤٠ شخصاً، ودمغ ٣٥ بالدمغة، وعوقب ٣٧ بالجلد، وأخلي سبيل ١٨٣ من «السفلة المسعورين». ومع ذلك، كما يقول سترايب، «لم

في عهد يعقوب الاول، كان الشخص المتسكع والمستعطي يعتبر متشرداً. وكان قضاة الصلح في Petty Sessions* (١٤) مخولين معاقبة هؤلاء المتشردين بالجلد العلني وبالسجن: المقبوض عليهم للمرة الاولى ٦ اشهر، وللمرة الثانية سنتين. وفي السجن يتعرضون للجلد حسبما يشاء قاضي الصلح من مرات وجلدات... اما المتسكعون الخطرون والذين يستحيل اصلاحهم، فيحكم بدمغهم، وذلك بوسم حرف "R" على الكتف اليسرى بالحديد المحمى، وبارسالهم الى العمل الالزامي. واذا ثبت مرة اخرى ارتكابهم جريمة التسول، اعدموا بلا شفقة. وقد ظلت احكام القانون هذه سارية المفعول حتى مستهل القرن الثامن عشر ضمناً، ولم تلغ الا بمرسوم صدر في السنة الثانية عشرة من عهد أنّا (الفصل ٢٣).

وكانت هناك قوانين مماثلة في فرنسا حيث أسس متشردو باريس في اواسط القرن السابع عشر ما أسمي «بمملكة المتشردين» (royaume des truands). وحتى في بداية عهد لويس السادس عشر صدر مرسوم (بتاريخ ١٣ تموز – يوليو–١٧٧٧) يقضي بارسال كل رجل سليم الصحة يتراوح عمره بين السادسة عشرة والستين الى الاشغال الشاقة اذا لم تكن لديه وسائل للعيش ومهنة معينة. ونص قانون شارل الخامس على اجراءات مماثلة من اجل هولندا (تشرين الاول – اكتوبر – ١٥٣٧)، وكذلك المرسوم الاول للولايات والمدن في هولندا الصادر في ١٩ آذار (مارس) ١٦١٤، ولائحة الاقاليم المتحدة الصادرة في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٦٤٩، والخ..

واستناداً الى هذه القوانين الارهابية الفظيعة، حاولوا تعويد سكان الريف، المحرومين بالعنف من الارض والمطرودين والمحولين

يشكل هذا العدد الكبير من المتهمين حتى خمس جميع المجرمين الفعليين، وذلك بسبب من تغاضي قضاة الصلح وشفقة الشعب السخيفة». ويضيف قائلا: «ولم يكن الحال في كونتيتات انجلترا الاخرى افضل مما في سومرستشير. بل انه كان اسوأ بكثير في عدد كبير منها».

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٥، الملاحظة الرابعة عشرة. **الناشر.**

الى متشردين، على التقيد بطاعة العمل المأجور، بواسطة الجلد والدمغ والتعذيب.

كانت شروط العمل، بصفتها رأسمالا، تبرز في قطب وفي القطب الآخر كان يبرز اناس ليس لهم ما يبيعونه غير قوة عملهم بالذات. وكان يجري كذلك اكراه هؤلاء الناس على بيع انفسهم بملء ارادتهم. ولكن لم يكن هذا كل ما في الامر. فمع نمو الانتاج الرأسمالي باطراد، تتطور الطبقة العاملة التي، بحكم تربيتها وتقاليدها وعاداتها، تعترف بظروف اسلوب الانتاج هذا وشروطه كقوانين طبيعية بديهية. ان تنظيم عملية الانتاج الرأسمالية المتطورة يحطم كل مقاومة؛ وانشاء فيض نسبي من السكان على الدوام يجعل قانون الطلب على العمل وعرض العمل، ويجعل، بالتالي، الاجرة ضمن حدود تناسب حاجات الرأسمال بسبيل النمو؛ والقوة العمياء للعلاقات الاقتصادية تثبت سيطرة الرأسماليين على العمال. صحيح ان الاكراه المباشر، غير الاقتصادي، يظل موضع تطبيق، ولكن بصورة استثنائية فقط. وفي مجرى الامور العادي، يمكن اخضاع العامل لسلطان «قوانين الانتاج الطبيعية»، اي للتبعية حيال الرأسمال التي تخلقها ظروف الانتاج نفسها وتضمنها وتخلدها. بيد اننا نرى شيئا آخر في العهد التاريخي الذي كان فيه الانتاج الرأسمالي لايزال في بداية تشكله. فان البرجوازية الناشئة تحتاج الى سلطة الدولة، وتستخدم بالفعل سلطة الدولة من اجل «ضبط» الاجرة، اي من اجل الاحتفاظ بها قسراً في حدود تيسر ابتزاز القيمة الزائدة، من اجل تطويل يوم العمل، وابقاء العامل نفسه في التبعية العادية للرأسمال. وفي هذا عنصر هام لما يسمى التراكم البدائي.

ان طبقة العمال الاجراء التي نشأت في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، لم تكن تشكل آنذاك وفي القرن التالي سوى جزء ضئيل جداً من السكان؛ وكان وضعها يجد لنفسه سنداً قوياً في الاستثمارة الفلاحية المستقلة في الريف والتنظيم الحرفي في المدن. وسواء في الريف أم في المدينة، كان ارباب العمل والعمال يقفون بعضهم على مقربة من بعض على الصعيد الاجتماعي. ولم يكن خضوع العمل للرأسمال الا شكلياً، اي ان اسلوب

الانتاج نفسه لم يكن قد اكتسب بعد طابعاً رأسمالياً صرفاً. وكان العنصر المتغير في الرأسمال يفوق كثيراً عنصره الثابت. ومن جراء هذا، نما الطلب على العمل المأجور نمواً سريعاً مع تراكم الرأسمال، بينما لم يتبع عرض العمل المأجور الطلب عليه الا ببطء. ان قسماً كبيراً من المنتوج الوطني الذي تحول فيما بعد الى صندوق تراكم الرأسمال، كان لا يزال يدخل في ذلك الوقت في صندوق استهلاك العامل.

ان التشريع المتعلق بالعمل المأجور، الذي كان يقصد، منذ بادىء بدء، استثمار العامل وكان ابداً ودائماً، خلال تطوره اللاحق، معادياً للعامل*، قد بدأ في انجلترا في عهد ادوارد الثالث بنظام العمل، الصادر في عام ١٣٤٩. وفي فرنسا يقابله مرسوم عام ١٣٥٠ الصادر باسم الملك حنا. وقد تطور التشريعان الانجليزي والفرنسي جنباً الى جنب، وكانا متماثلين من حيث المضمون. ولن اتناول انظمة العمل بوصفها وسائل لتطويل يوم العمل لانه سبق وبحثناها من هذه الناحية (الفصل الثامن، الباب الخامس).

صدر نظام العمل اثر شكاوى مجلس العموم الملحة. يلاحظ عضو من التوري بسذاجة:

«من قبل كان الفقراء يطالبون باجرة عالية الى حد انها كانت تهدد الصناعة والثروة. اما الآن فان اجورهم منخفضة الى حد انها تشكل من جديد خطراً على الصناعة والثروة، وان كان يختلف عما قبل، ولربما افدح من ذي قبل»**.

---

* يقول آدم سميث*): «كلما حاول التشريع ان يسوي الخلافات بين ارباب العمل والعمال، كان ارباب العمل مستشاريه». ويقول لنغه**): «الملكية هي روح القوانين».

** /J. B. Byles./ "Sophisms of Free Trade". By a Barrister. London, 1850, p. 206. وهو يضيف بخبث: «كنا دائماً على استعداد للتدخل في صالح ارباب العمل؛ ترى، أليس بمقدورنا ان نفعل شيئاً في صالح العمال؟».

---

*) A. Smith. "An Inquiry into the Nature and Causes of the wealth of Nations". Vol. I. Edinburgh, 1814, p. 237.

**) Linguet. "Théorie des loix civiles, ou Principes fondamentaux de la société". Tome I, Londres, 1767, p. 236.

ويقرر القانون تعريفة الاجور لاجل المدينة والريف، ولاجل العمل بالقطعة وبالمياومة. ينبغي على عمال الريف ان يؤجروا انفسهم لسنة كاملة؛ اما عمال المدن، ففي «السوق الحرة». وتحت طائلة عقوبة السجن، يمنع دفع اجرة ارفع من الاجرة المعينة في النظام، مع العلم ان من يقبضون هذه الاجرة غير القانونية يتعرضون لعقاب اشد من الذي يتعرض له من يدفعونها. مثلا، كانت المادتان ١٨ و ١٩ من نظام ايليزابيت بشأن المتدربين تنصان على معاقبة من يدفع اجرة اعلى من التعريفة بالسجن عشرة ايام، وعلى معاقبة من يتقاضى هذه الاجرة بالسجن ثلاثة اسابيع. ثم جاء نظام عام ١٣٦٠ وزاد مقدار العقوبة، بل انه خول ارباب العمل اجبار العمال، بواسطة القسر الجسدي، على العمل حسب شروط التعريفة التي قررها القانون. وقد أعلنت جميع الجمعيات والاتفاقات والايمان وخلافها التي كانت توحد البنائين والنجارين باطلة لا مفعول لها. كذلك اعتبرت احلاف العمال جريمة فادحة ابتداء من القرن الرابع عشر حتى عام ١٨٢٥ ضمنا، عندما الغيت القوانين ضد الاحلاف*(١٥). ان روح نظام العمل الصادر في ١٣٤٩ وجميع القوانين اللاحقة يتجلى بسطوع في كون الدولة تقرر الحد الاقصى للاجرة فقط، ولا تقرر اطلاقاً حدها الادنى.

في القرن السادس عشر، تردى وضع العمال كثيراً، كما هو معروف. فقد ارتفعت الاجرة النقدية، ولكنها لم ترتفع بالقدر الذي انخفضت به قيمة العملة وارتفعت به اسعار البضائع؛ وبالتالي هبطت الاجرة في الواقع. ومع ذلك، ظلت القوانين الهادفة الى تخفيض الاجرة سارية المفعول؛ وفي الوقت نفسه كانوا يقطعون آذان «من لم يوافق احد على استخدامهم» ويدمغونهم بالدمغة. وكان نظام المتدربين الصادر في السنة الخامسة من عهد ايليزابيت يخول قضاة الصلح، في فصله الثالث، تقرير مستوى معين للاجرة وتعديله حسب مواسم السنة واسعار البضائع. وقد شمل يعقوب الاول الحاكة والغازلين وجميع فئات العمال الاخرى بهذا التنظيم

---

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٥، الملاحظة الخامسة عشرة. **الناشر.**

للعمل*. وشمل جـورج الثاني جميع المانيفاكتـورات بالقوانين الموجهة ضد الاحلاف العمالية.

وفي المرحلة المانيفاكتورية الصرف، بلغ اسلوب الانتاج الرأسمالي من المتانة والرسوخ ما يكفي لجعل تنظيم الاجرة بواسطة القانون امراً غير قابل للتطبيق وغير ضروري، ولكنهم كانوا يريدون مع ذلك الاحتفاظ بهذا السلاح من الترسانة القديمة تحوطاً لكل طارىء. ففي السنة الثامنة من عهد جورج الثاني، صدر مرسوم يمنع دفع اجرة تزيد على شلنين و ٢/٧١ بنسات في اليوم لمتدربي الخياطين في لندن وضواحيها، فيما عـدا حالات الحداد الوطني؛ وفي السنة الثالثة عشرة من عهد جورج الثالث صدر مرسوم يخول قضاة الصلح، (الفصل ٦٨)، امر تقرير اجور حاكة الحرير؛ وفي عام ١٧٩٦، اقتضى الحال قرارين من المؤسسات القضائية العليا للبت في مسألة معرفة ما اذا كانت اوامر قضاة

---

* يتبين من احد بنود النظام الصادر في السنة الثانية من عهد يعقوب الاول – في فصله السادس – ان بعض صانعي الجوخ، ممن كانوا في الوقت نفسه قضاة صلح، قد سمحوا لانفسهم بتقدير تعريفة الاجور في مشاغلهم ذاتها بصورة رسمية. وفي المانيا، كانت الانظمة الرامية الى تخفيض الاجور تصدر في احيان كثيرة جدا، ولا سيما بعد حرب الثلاثين سنة. «كان نقص الخدم والعمال في الانحاء التي خلت من الناس يرهق الملاكين العقاريين كثيراً. وقد منع جميع سكان الريف من تأجير الغرف للرجال والنساء العازبين. وكان ينبغي اعلام الرئاسة عن جميع النزلاء من هذا الصنف، وكان ينبغي عقابهم بالسجن اذا لم يرغبوا في العمل خدماً، حتى وان كانوا يؤمنون عيشهم بأعمال واشغال اخرى في صالح الفلاحين لقاء اجرة باليوم او حتى وان كانوا يتأجرون بالنقود والحبوب» (Kaiserliche Privilegien und **Sanctionen** für Schlesien", I, 125). وفي غضون قرن بكامله، لا تنقطع في اوامر الملوك الشكاوى المرة من فئة الخدم الفاسدة والوقحة التي لا تخضع للنظام الصارم، ولا ترضى بالاجرة التي حددها القانون. ويمنع على ملاك عقاري ان يدفع بمفرده اجرة اعلى من المعدل المقرر لأجل الدائرة كلها. ومع ذلك، كانت ظروف الخدم بعد الحرب افضل احياناً مما بعد مرور مائة سنة؛ وفي سيليزيا، كان الخدم، حتى في عام ١٦٥٢، يحصلون على اللحم مرتين في الاسبوع بينا توجد في قرننا، في سيليزيا ذاتها، امكنة لا يحصل فيها الخدم على اللحم الا ثلاث مرات في السنة. وبعد الحرب، كانت الاجرة ارفع مما في القرنين التاليين» (G. Freytag. /"Neue Bilder aus dem Leben des deutschen Volkes". Leipzig, 1862, S. 35. 36/).

الصلح بصدد الاجور تشمل العمال غير الزراعيين ايضاً؛ وفي عام ١٧٩٩، اكد قرار برلماني ان اجور عمال المناجم في اسكتلنده تخضع لاحكام نظام ايليزابيت ولاحكام قانونين اسكتلنديين صدرا في عام ١٦٦١ وعام ١٦٧١. اما بأي قدر تغيرت الظروف في ذلك الزمن، فتبينه حادثة لم يسمع بمثلها من قبل في ممارسة مجلس العموم الانجليزي. ففي هذا المجلس، حيث كانوا يفبركون في سياق اكثر من ٤٠٠ سنة قوانين تحدد بوجه الحصر الحد الاقصى الذي ينبغي ألا تتجاوزه الاجور في أي حال من الاحوال، اقترح «وايتبريد»، في عام ١٧٩٦، اصدار قانون يعين الحد الادنى لاجور العمال الزراعيين. فعارض «بيت» هذا الاقتراح ولكنه وافق على ان «وضع الفقراء رهيب (cruel)» واخيراً ألغيت في عام ١٨١٣ القوانين المتعلقة بتنظيم الاجور. فقد غدت شذوذاً مضحكاً في الظروف التي ينظم فيها الرأسمالي العمل في مصنعه بواسطة قانونه الشخصي، ويرفع، بواسطة الضريبة في صالح الفقراء، اجور العمال الزراعيين حتى الحد الادنى الضروري. ولكن احكام انظمة العمل المتعلقة بالعقود بين ارباب العمل والعمال، وآجال فسخها، وخلافها،— هذه الاحكام التي لا يمكن بموجبها الا اقامة دعوى مدنية بحق رب العمل الذي يخالف العقد، بينما يتحمل العامل الذي يخالف العقد المسؤولية الجزائية،— لا تزال سارية المفعول كلياً وتماماً.

وقد بطلت القوانين القاسية ضد الاحلاف في عام ١٨٢٥ عندما صار سلوك البروليتاريا ينذر بالخطر. ولكنها لم تبطل الا جزئياً. فان بعض البقايا اللطيفة من الانظمة القديمة لم يبطل الا في عام ١٨٥٩. واخيراً، صدر في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٨٧١ قرار برلماني يدعي بانه يقضي، كما يزعم، على آخر آثار هذا التشريع الطبقي لانه منح التريديونيونات الاعتراف الشرعي بها. ولكن قراراً برلمانياً آخر، صدر في اليوم نفسه (واتخذ لتعديل اجراءات العقاب المنصوص عنها في قانون الجزاء بصدد اعمال العنف والتهديد والاعتداء) اعاد بالفعل الوضع السابق بشكل جديد. وبمثل هذه الحيلة البرلمانية، تم انتزاع جميع الوسائل التي كان بمقدور العمال اللجوء اليها اثناء الاضراب و اثناء الاغلاق التعجيزي

«اضرابات ارباب العمل المترابطين فيما بينهم بلجوئهم الى اغلاق مصانعهم في آن واحد) من القانون العام واخضاعها بوجه الحصر للقانون الجزائي الذي كان تفسيره رهناً كلياً بقضاة الصلح، أي بالصناعيين. وقبل ذاك بسنتين، كان السيد غلادستون هذا ذاته قد تقدم في مجلس العموم هذا ذاته وبنوع من الشهامة، بمشروع قانون بالغاء جميع القوانين الاستثنائية الموجهة ضد الطبقة العاملة. ولكن الامر لم يتجاوز قراءة مشروع القانون هذا للمرة الثانية؛ فقد وضع المشروع في الدرج الى ان استجمع «الحزب الليبيرالي العظيم» شجاعته، في آخر المطاف، لكي يقف بحزم، وبالاتحاد مع التوري، ضد البروليتاريا ذاتها التي اوصلته الى دست الحكم. ولم يكتف «الحزب الليبيرالي العظيم» بهذه الخيانة، بل سمح ايضاً للقضاة الانجليز الذين يتذللون دائماً امام الطبقات السائدة، بان ينبشوا القانون القديم ضد «التآمر»*(١٦) ويطبقوه على الاحلاف العمالية. وهكذا، كما نرى، لم يمتنع البرلمان الانجليزي عن اقرار القوانين ضد الاضرابات والتريديونيونات** (١٥) الا خلافاً لارادته بالذات وتحت ضغط الجماهير، وذلك بعدما اضطلع هذا البرلمان نفسه، بانانية ووقاحة، خلال خمسمئة سنة، بدور تريديونيون دائم للرأسماليين، موجه ضد العمال.

كذلك بالضبط عمدت البرجوازية الفرنسية، في مستهل العاصفة الثورية بالذات ان تنتزع من العمال حق تأليف الجمعيات الذي كانوا قد ظفروا به للتو. فبموجب مرسوم بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٧٩١، اعلنت جميع الاحلاف العمالية «جريمة ضد الحرية وضد اعلان حقوق الانسان»، يعاقب عليها بغرامة قدرها ٥٠٠ فرنك وبالحرمان من جميع الحقوق المدنية لسنة واحدة***. ان هذا

---

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٥، الملاحظة السادسة عشرة. **الناشر.**

** راجع الطبعة الحالية، ص ٨٥، الملاحظة الخامسة عشرة. **الناشر.**

*** تنص المادة الاولى من هذا القانون على ما يلي: «بما ان القضاء على كل رابطة بين اهل حرفة واحدة او مهنة واحدة يشكل احد اسس الدستور الفرنسي الجذرية، يمنع بعث هذه الاحلاف باي ذريعة كانت وباي شكل كان». وتنص المادة الرابعة على ما يلي: «اذا اقدم المواطنون العاملون في المهنة او

القانون الذي حشر بالاجراءات السياسية البوليسية المزاحمة بين الرأسمال والعمل في اطار ملائم للرأسمال، قد ظل ساري المفعول في جميع الثورات وخلال كل تعاقب السلالات. بل ان حكومة الارهاب*(١٧) ابقته بكليته. ولم يشطب من Codé pénal /قانون الجزاء/ الا مؤخراً. ان تعليل هذا الانقلاب السياسي البرجوازي لفي منتهى الدلالة. فقد قال المقرر له شابيليه: «صحيح انه من المرغوب فيه رفع الاجرة اعلى من مستواها الحالي لكي يتحرر من يتقاضى هذه الاجرة من التبعية المطلقة، التي تتاخم العبودية، والتي يشترطها نقص وسائل العيش الضرورية»، ولكنه ينبغي على العمال، مع ذلك، ان يمتنعوا عن الاتفاق فيما بينهم بصدد مصالحهم، ينبغي عليهم ان يمتنعوا عن القيام باعمال مشتركة من اجل تخفيف «تبعيتهم المطلقة التي تتاخم العبودية» لانهم بهذا «ينتهكون حرية اسيادهم السابقين، اصحاب المشاريع الحاليين» (حرية ابقاء العمال في سلاسل العبودية!)، ولان التحالف ضد استبداد اسياد الحرف السابقين هو — وما هو، حسب ظنكم؟— هو بعث للحرف التي الغاها الدستور الفرنسي**.

٤—منشأ المزارعين الرأسماليين

لقد بحثنا في اعمال العنف التي ادت الى ظهور البروليتاريين الموضوعين خارج القانون، وفي النظام الدموي الذي حوّلهم الى

الصناعة او الحرفة نفسها على التفاهم فيما بينهم او اذا عقدوا اتفاقاً يرمي الى الامتناع معاً عن تقديم الخدمات او الموافقة على تقديم الخدمات بنشاطهم الصناعي وباعمالهم الا لقاء اجرة معينة، فينبغي اعلان التفاهمات والاتفاقات المذكورة آنفاً... مخالفة للدستور، وانتهاكا للحرية ولاعلان حقوق الانسان، الخ.»، اي جريمة سياسية، تماماً كما في انظمة العمل القديمة. ("Révolutions de Paris". Paris, 1791. III, p. 523).

* راجع الطبعة الحالية، ص٨٥، الملاحظة السابعة عشرة. **الناشر.**

** Buchez et Roux. "Histoire Parlementaire", t. X, p. 193—195 passim.

عمال اجراء، وفي الاجراءات الحكومية القذرة التي، اذ شددت درجة استثمار العمل، زادت تراكم الرأسمال بالاساليب البوليسية. وهنا نتساءل: من اين انبثق الرأسماليون بادىء ذي بدء؟ ذلك ان انتزاع ملكية سكان الريف لا يخلق مباشرة الا كبار مالكي الاراضي. اما فيما يخص منشأ المزارعين، ففي وسعنا ان نتتبعه خطوة فخطوة لانه عملية بطيئة استغرقت قرونا عديدة. فان اوضاع مالكي الاراضي الصغار، الاقنان منهم والاحرار، كانت مختلفة جدا من حيث الملكية، ولهذا جرى تحررهم في ظروف اقتصادية مختلفة جداً.

ففي انجلترا، كان bailiff (وكيل املاك السيد) الشكل الاول للمزارع، وكان قد بقي هو نفسه قناً. وهو يشبه بوضعه villicus الروماني القديم، ولكن مجال نشاطه اضيق، وفي النصف الثاني من القرن الرابع عشر، يحل المزارع محل bailiff ويمده سيد الارض بالبذور والماشية والادوات الزراعية. ان وضعه لا يختلف كثيراً عن وضع الفلاح. الا انه يستثمر العمل المأجور بمقادير اكبر فقط. وبعد فترة وجيزة، يغدو métayer (محاصا)، مزارعا بالمناصفة. فهو يقدم قسماً من الرأسمال الضروري لاجل الزراعة، ويقدم سيد الارض القسم الآخر. ويقسم المحصول الاجمالي بينهما بالنسبة المقررة في العقد. وسرعان ما زال هذا الشكل من التأجير في انجلترا، مخلياً المكان للمزارع بمعنى الكلمة الاصلي، اي للمزارع الذي يوظف رأسماله هو في المشروع، ويسير شؤون استثمارته بواسطة عمال اجراء، ويقدم لسيد الارض قسما من المنتوج الزائد نقداً او عيناً، بصفة ريع عقاري.

وفي سياق القرن الخامس عشر، كان مستوى حياة المزارع تافهاً لا يؤبه له مثله مثل مجال انتاجه، طالما ان عمل الفلاحين المستقلين والعمال الزراعيين الذين يسيرون استثماراتهم المستقلة الى جانب قيامهم في الوقت نفسه بالعمل المأجور، كان يجري في صالحهم بالذات. بيد ان الثورة الزراعية التي بدأت في الثلث الاخير من القرن الخامس عشر واستمرت في سياق القرن السادس عشر كله تقريبا (باستثناء العقود الاخيرة منه) قد

اغنت المزارع بنفس السرعة التي خربت بها سكان الريف*. وان اغتصاب المراعي المشاعية وخلافها يتيح للمزارع زيادة عدد رؤوس ماشيته زيادة ملحوظة دون اي نفقة تقريباً، بينا الماشية تؤمن سماداً وفيراً من اجل ارضه.

وفي القرن السادس عشر، ظهر عنصر آخر ذو اهمية حاسمة. ففي ذلك الوقت، كانت عقود الايجار تعقد لآجال طويلة، واحياناً كثيرة لمدة ٩٩ سنة. ولذا كان هبوط قيمة المعادن الثمينة باستمرار، وبالتالي هبوط قيمة العملة، نافعاً جداً للمزارعين. فعلاوة على الملابسات الاخرى المبحوثة آنفاً، كان ذلك يخفض الاجرة. فكان قسم من الاجرة يتحول الى ربح للمزارع. وكان ارتفاع اسعار الحبوب والصوف واللحم باستمرار،— بله اسعار جميع المنتوجات الزراعية،— يزيد الرأسمال النقدي للمزارع دون اي جهد من جانبه، في حين انه كان يدفع الريع العقاري بموجب العقود المعقودة في ظل قيمة النقد السابقة**. وهكذا كان

---

* يقول هاريسون في كتابه "Description of England": «ان المزراعين الذين كان يصعب عليهم من قبل ان يدفعوا ٤ جنيهات استرلينية على سبيل الريع، يدفعون الآن ٤٠، ٥٠، ١٠٠ جنيه استرليني؛ ومع ذلك يعتبرون المشروع غير رابح كفاية اذا لم يبق في حوزتهم ريع ٦–٧ سنوات عند انتهاء مدة الايجار».

** فيما يتعلق بتأثير هبوط قيمة النقد في القرن السادس عشر في مختلف فئات المجتمع، راجعوا "A Compendious or Briefe Examination of Certayne Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days". By W. S. Gentelemen (London, 1581). خلال زمن طويل، نسبوا هذا المؤلف الى شكسبير بسبب اسلوبه الحواري؛ بل انه صدر في عام ١٧٥١ باسم شكسبير. اما صاحبه فهو وليام ستافورد. في احد المقاطع يحاكم الفارس (knight) على النحو التالي:

الفارس: «انت، يا جاري المزارع، وانت، يا سيدي التاجر، وانت يا نحاسي الطيب، بوسعكم، مثل سائر الحرفيين. ان تذودوا عن مصالحكم بسهولة نسبية. لانه بقدر ما ترتفع اسعار جميع السلع بالقياس الى اسعارها السابقة، بقدر ما ترفعون اسعار بضائعكم واعمالكم التي تبيعونها. ولكنه ليس لدينا ما نستطيع ان نبيعه بسعر مرتفع وان نعوض بالتالي عن الخسارة التي تتكبدها عند شرائنا المنتوجات». وفي مكان آخر يسأل الفارس الدكتور: «قل لي، من فضلك، من تقصد؟ وقبل كل شيء من ذا الذي، حسب رأيك لا يتكبد في هذه الحال اي خسائر؟» **الدكتور:** «اني

المزارع يغتني في آن واحد على حساب عماله الاجراء وعلى حساب سيد الارض. ولهذا لا غرابة اذا كانت قد تشكلت في انجلترا في اواخر القرن السادس عشر طبقة من «المزارعين الرأسماليين»، الاغنياء بالنسبة لذلك الزمن*.

اقصد اولئك الذين يعيشون من الشراء والبيع، واذا اشتروا غاليا، باعوا بالاسعار الغالية ايضاً». **الفارس:** «وممن تتألف فئة الناس التي تكسب من هذا، حسب قولك؟» **الدكتور:** «طبعا، انها فئة جميع المستأجرين او المزارعين الذين يدفعون لقاء الارض التي يحرثونها ريعا قديماً، لانهم يدفعون حسب المعدل القديم ويبيعون حسب المعدل الجديد، أي انهم يدفعون لقاء ارضهم بدلا زهيداً جداً، بينا يبيعون باسعار غالية كل ما ينبت فيها...» **الفارس:** «حسنا، ومن هم اذن، حسب كلامك، اولئك الذين يخسرون من هذا اكثر مما يكسب هؤلاء الناس؟» **الدكتور:** «انهم جميع النبلاء والجنتلمانات، وعلى العموم جميع الذين يعيشون من ريع او راتب ثابت او لا يحرثون ارضهم بانفسهم او لا يتعاطون التجارة».

* ان régisseur **(الخولي)** في فرنسا، الذي كان في مستهل القرون الوسطى مديراً ومحصلا للمدفوعات الاقطاعية في صالح الاقطاعي، سرعان ما اصبح homme d'affaires (وكيلا، عميلا)، اخذ يتحول عن طريق البلص والخداع. وخلافهما، الى رأسمالي. وهؤلاء régisseurs (الخول) كانوا هم انفسهم احياناً من فئة النبلاء. مثلا: «هذا الحساب يقدمه جاك دي توريس الفارس الوكيل في بيزانسون، الى رئيسه، المسؤول في ديجون امام السيد دوق وكونت بورغونيا، عن بدلات الريع المستحقة عن الوكالة المذكورة من ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٣٥٩ الى ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٣٦٠» (Alexis Monteil. "Traité des Matériaux Manuscrits ets", p. 234, 235.) وهنا يتضح ان حصة الاسد في جميع ميادين الحياة الاجتماعية تقع في ايدي الوسطاء. ففي الميدان الاقتصادي، مثلا، يأخذ رجال المال والبورصة **والتجار** واصحاب الدكاكين زبدة المشاريع؛ وفي ميدان القانون المدني، يسلخ المحامي جلد الطرفين المتقاضيين؛ وفي ميدان السياسة، يزن النائب اكثر مما يزن ناخبوه، والوزير يزن اكثر مما يزن الملك؛ وفي ميدان الدين، يقصى الرب الى المؤخرة من قبل «الشفعاء» القديسين، وهؤلاء من قبل الكهنة الذين هم بدورهم وسطاء لا غنى عنهم بين «الراعي الصالح» وقطيعه. وفي فرنسا، كما في انجلترا، جرى ايضا تقسيم الاراضي الاقطاعية الكبيرة الى كثرة لا عد لها من الاستثمارات الصغيرة، ولكن بشروط اقل ملاءمة لسكان الريف الى ما لا

٥–تأثير الثورة الزراعية المعاكس على الصناعة. انشاء السوق الداخلية من اجل الرأسمال الصناعي

ان انتزاع ملكية سكان الريف، الذي كان يجري على دفعات، ويتجدد على الدوام، وطردهم من اراضيهم، كانا يقدمان لصناعة المدن، كما رأينا، جماهير جديدة ابدا من البروليتاريين الواقفين تماما خارج العلاقات الحرفية، ايا كانت؛ وهذا الوضع العويص حمل العجوز أ. اندرسون (الذي لا يجوز خلطه مع جيمس اندرسون) على الاعراب في كتابه عن تاريخ التجارة* (١٨) عن ايمانه بتدخل العناية الالهية المباشر. وينبغي لنا ان نتوقف ايضاً دقيقة عند هـذا الجانب من التـراكم البـدائي. فان تخلخل صفوف سكان الريف المستقلين، الذين يديرون استثماراتهم بصورة مستقلة، لم يقابله تكثف البروليتاريا الصناعية وحسب، مثلما يفسر جوفروا سانت ايلير تكثف المادة العالمية في مكان ما بتخلخلها في مكان آخر**. فان الارض شرعت الآن، رغم انخفاض عدد الافراد الذين يحرثونها، تعطي من المحاصيل كما من قبل وحتى اكثر من ذي قبل، لان الثورة في علاقات الملكية العقارية قد رافقها تحسين طرائق الحراثة وتوسيع التعاون، وتركيز وسائل

يقاس. وفي سياق القرن الرابع عشر، ظهرت المزارع المستأجرة او ما اسمي terriers. وكان عددها يزداد باستمرار، وبلغ اكثر من ١٠٠٠٠٠ بكثير. وكانت تدفع ريعاً عقارياً يتراوح بين ١/١٢ و ١/٥ المحصول، نقدا او عيناً. كانت terriers اقطاعات واقطاعات ثانوية (fiels, arrière–fiefs) والخ.، تبعاً لقيمة ومقدار المساحة التي كانت احياناً لا تبلغ الا بضعة اربنات (الاربن – مقياس زراعي قديم يتراوح بين ٤٢٠٠ و ٥١٠٠ متر مربع، حسب البلدان. **المترجم**). وكان جميع اصحاب هذه terriers يملكون، بهذه الدرجة او تلك، السلطة القضائية حيال سكان قطاعاتهم؛ وكانت درجات السلطة هذه اربع. ومن السهل على المرء ان يتصور اي نير كانت تنيخ به سلطة جميع هؤلاء الطغاة الصغار على سكان الريف. ويقول مونتي انه كان في ذلك الزمن في فرنسا ١٦٠٠٠٠ محكمة حيث لا يوجد الآن غير ٤٠٠٠ (بما فيها محاكم الصلح).

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٥، الملاحظة الثامنة عشرة. **الناشر.**

** راجع كتابه "Notions de Philosophie Naturelle". Paris, 1838.

الانتاج، والخ.، ولان العمال الاجراء الزراعيين لم يكرهوا على القيام بعمل اشد وحسب*، بل تقلص ايضاً اكثر فاكثر مجال الانتاج الذي كانوا يشتغلون فيه من اجل انفسهم. وعليه، مع تحرر قسم من سكان الريف، تتحرر كذلك وسائل عيشهم السابقة. واذا بها تتحول الآن الى عناصر مادية من عناصر الرأسمال المتغير. وينبغي على الفلاح الذي صار معلقا بين الارض والسماء ان يحصل قيمتها عند سيده الجديد، الرأسمالي الصناعي، بصورة الاجرة. كذلك المادة الخام الوطنية التي تقدمها الزراعة للصناعة حل بها نفس المصير الذي حل بوسائل العيش. فقد تحولت الى عنصر من عناصر الرأسمال الثابت.

لنتصور، مثلا، ان قسماً من فلاحي وستفاليا الذين كانوا جميعهم في عهد فريدريك الثاني يتعاطون غزل الكتان، قد اغتصبت ملكيته وطرد من ارضه، وان القسم الآخر قد حول الى اجراء زراعيين عند كبار المزارعين، وان المؤسسات الكبيرة لغزل الكتان وحياكته تنمو في الوقت نفسه، وان «المحررين» من الارض يخدمون في هذه المؤسسات بصفة عمال. ان مظهر الكتان هو ما كان عليه بالضبط من قبل. ولم يتغير فيه اي ليف، ولكن روحاً اجتماعية جديدة سكنت الآن جسده. فهو يشكل الآن جزءاً من الرأسمال الثابت لصاحب المانيفاكتورة. ولئن كان من قبل موزعاً بين جمهور من المنتجين الصغار يزرعونه ويغزلونه حصصاً صغيرة هم وافراد عائلاتهم، فهو الآن مركّز في يد رأسمالي واحد يجبر الغير على الحياكة والغزل من اجله. ان العمل الاضافي المبذول في غزل الكتان كان يتحول من قبل الى دخل اضافي لعدد لا يحصى من العائلات الفلاحية، وكذلك — في عهد فريدريك الثاني — الى ضرائب pour le roi de Prusse ** .

---

* الى هذا الواقع يشير السير جيمس ستيوارت*).

** حرفياً: من اجل ملك بروسيا. وبالمعنى المجازي: في الهواء، بلا جدوى. **الناشر.**

---

*) J. Steuart. "An Inquiry into the Principles of Political Oeconomy". Vol. I, Dublin, 1770, First book, Ch. XVI.

اما الآن، فهو يتحول الى ربح لحفنة من الرأسماليين. وادوات الغزل والحياكة، المتوزعة من قبل في القرى، تتركز الآن، مثلها مثل العمال انفسهم والمادة الخام، في عدد قليل من الثكنات العمالية الكبيرة. وادوات الغزل وادوات الحياكة والمادة الخام تتحول من وسائل لعيش الغزالين والحاكة عيشاً مستقلا الى وسائل للتحكم* بالغزالين والحاكة، الى وسائل لابتزاز العمل غير المدفوع الاجر منهم. ومن حيث المظهر الخارجي للمانيفاكتورات الكبيرة، كما من حيث المظهر الخارجي للمزارع الكبيرة، لا يجوز اطلاقاً القول انها تشكلت من تجميع عدد كبير من الوحدات المنتجة الصغيرة عن طريق انتزاع ملكية عدد كبير من المنتجين المستقلين الصغار. ولكن هذا المظهر الخارجي لا يخدع المراقب غير المتحيز. وفي زمن ميرابو،— اسد الثورة هذا،— كانت المانيفاكتورات الكبيرة لا تزال تسمى manufactures réunies اي المشاغل االمجمعة، مثلما نتحدث في الوقت الحاضر عن الحقول المجمعة. يقول ميرابو:

«لا يلفتون الانتباه الا الى المانياكتورات الكبيرة التي يشتغل فيها مئات الافراد باشراف مدير واحد والتي يسمونها عادة بالمانيفاكتورات المجمعة (manufactures réunies). وبالعكس، لا ينتبهون الى تلك المشاغل التي يشتغل فيها عدد كبير جداً من العمال بصورة متفرقة، كل منهم على مسؤوليته. فان هذه المشاغل تزاح كليا الى المؤخرة. وهذا خطأ كبير لانها هي وحدها التي تصنع فعلا قسماً مكوناً هاماً من الثروة الوطنيية... ان الفبركة المجمعة (fabrique réunie) قد تغني رب عمل واحداً او ربي عمل اثنين غنى خارقاً؛ اما العمال فليسوا غير مياومين يتقاضون اجورا متفارقة ولا يشتركون اطلاقاً في رفاهية رب العمل. بالعكس. لا تغني الفبركة المنفردة (fabrique séparée) احداً، ولكنها تؤمن بالمقابل رفاهية عدد كبير من العمال... ان عدد العمال المجتهدين المقتصدين سيزداد لانهم يرون في نمط الحياة المتبصر وفي الاجتهاد الوسيلة لتحسين وضعهم بصورة جوهرية، وذلك عوضاً عن ان يسعوا وراء الحصول على زيادة طفيفة في الاجرة لا يمكن ان تكون لها ابداً اي عواقب هامة بالنسبة للمستقبل، ولا تتيح للعامل في افضل الاحوال الا العيش بصورة احسن بقليل في اللحظة المعنية. ان المانيفاكتورات

---

* يقول الرأسمالي؛ «اني امنحك شرف خدمتي شرط ان تعطيني ذلك القليل الذي لا تزال تملكه، لقاء جهد الامارة عليك الذي آخذه على عاتقي». (J. J. Rousseau. "Discours sur l'Economie Politique").

الفردية المنفردة، المقرونة عادة باستثمارة زراعية صغيرة، هي وحدها المشروعات الحرة»*.

ان انتزاع ملكية قسم من سكان الارياف، وطردهم من الريف، لا يحرران العمال ووسائل عيشهم و مادة الرأسمال الصناعي وحسب، بل يخلقان السوق الداخلية ايضاً.

والواقع ان نفس الحوادث التي تحول الفلاحين الصغار الى عمال اجراء، ووسائل عيشهم ووسائل عملهم الى عناصر مادية من عناصر الرأسمال، انما تخلق في الوقت نفسه السوق الداخلية من اجل الرأسمال. فمن قبل، كانت الاسرة الفلاحية تنتج وتعالج بنفسها وسائل العيش والخامات، وكانت تستهلك هي نفسها معظمها. اما الآن فان الخامات ووسائل العيش هذه قد تحولت الى بضائع. ان المزارع الكبير يبيعها؛ والمانيفاكتورات هي سوقه. ان الغزل والخيش والمصنوعات الصوفية الخشنة — وهي اشياء، كانت كل اسرة فلاحية تملك خامات لاجلها وكانت تغزلها وتحوكها من اجل استهلاكها بالذات،— قد تحولت الآن الى مصنوعات مانيفاكتورية تشكل الدوائر الزراعية على وجه الضبط سوقا من اجل تصريفها. والمستهلكون العديدون المبعثرون الذين كان يخدمهم حتى الآن جمهور من المنتجين الصغار العاملين على عهدتهم ومسؤوليتهم، يتجمعون الآن في كل واحد كبير ويشكلون سوقا يزودها الرأسمال الصناعي**. وهكذا، مع انتزاع

---

* Mirabeau ، المؤلف المذكور، المجلد ٣، ص ٢٠ — ١٠٩ في اماكن مختلفة. اذا كان ميرابو يعتبر المشاغل المنفردة اكثر توفيرا واكثر انتاجية من المشاغل «المجمعة» ولا يرى في هذه الاخيرة غير نبتات مغروسة في منابت دافئة اصطناعية وترعاها الحكومات بعنايتها، فسبب ذلك وضع اغلبية المانيفاكتورات القارية في زمنه.

** «اذا كان عشرون باوندا (الباوند — رطل انجليزي — حوالي ٤٥٣ غراما. **المترجم**) من الصوف تتحول بصورة غير ملحوظة، خلال سنة، الى لباس لاجل عائلة العامل، بجهد هذه العائلة بالذات، في الفترات الواقعة بين اوقات اعمالها الاخرى، فان كل شيء هنا بسيط جداً. ولكن احملوا هذا الصوف الى السوق، وارسلوه

ملكية الفلاحين المستقلين من قبل، ومع فصلهم عن وسائل الانتاج، يجري القضاء على حرفة ثانوية ريفية، ويجري فصل المانيفاكتورة عن الزراعة. وان القضاء على الحرفة المنزلية الريفية هو وحده الذي يمكنه ان يؤمن للسوق الداخلية، في البلد المعني، المجال والاستقرار اللذين يحتاج اليهما اسلوب الانتاج الرأسمالي.

ولكن المرحلة المانيفاكتورية الصرف لا تؤدي بعد الى تحول جذري. لنذكر ان المانيفاكتورة لا تشمل الانتاج الوطني الا بصورة ناقصة جداً، لارتكازها باستمرار على الحرفة المدينية والحرف الثانوية المنزلية الريفية بوصفها اساساً واسعاً /Hintergrund/. وهي اذ تقضي على هذه الحرف الثانوية وهذه الحرفة المدينية في احد اشكالها، في فروع معينة من الصناعة، في نقاط معينة، تبعثها من جديد في اشكال وفروع ونقاط اخرى، لانها تحتاج اليها بقدر معين لاجل معالجة مادتها الاولية. ولهذا تخلق طبقة جديدة من صغار الزراع، ليست حراثة الارض بالنسبة لهم غير عمل ثانوي، بينما عملهم الرئيسي هو العمل الصناعي، هو اعداد المنتوجات التي تباع من المانيفاكتورة مباشرة او بواسطة التاجر. وهذا سبب – وان ليس السبب الرئيسي – لتلك الظاهرة التي تضلل قبل غيرها بحاثة التاريخ الانجليزي. فمنذ الثلث الاخير من القرن الخامس عشر، يصطدم هذا البحاثة بلا انقطاع، بتذمرات وشكاوى، تنقطع احياناً فقط، من نمو الاقتصاد الرأسمالي في الريف ومن تفاقم القضاء على الفلاحين. ولكنه، من جهة اخرى، يرى ان هؤلاء الفلاحين لا يزالون موجودين على

الى الصناعي، ثم ارسلوا منتوج الصناعي الى السمسار ومنه الى التاجر، فاذا انتم تواجهون عملية تجارية كبيرة، مع العلم ان الرأسمال الاسمي الضروري من اجلها سيزيد عشرين مرة عن قيمة هذا الصوف... وهكذا يجري استثمار الطبقة العاملة لاجل الحفاظ على السكان الصناعيين المساكين، على الطبقة الطفيلية من اصحاب الدكاكين، وعلى النظام النقدي والمالي والتجاري الموهوم» (David Urquhart، المؤلف المذكور، ص ١٢٠).

الدوام، وان بعدد اقل فاقل وفي ظروف تتردى اكثر فاكثر*. اما السبب الرئيسي لهذه الظاهرة فيتلخص فيما يلي: في انجلترا يهيمن، بالتناوب، تارة الاقتصاد الحبوبي وطورا تربية المواشي، وتبعاً لذلك تتغير مقاييس الانتاج الفلاحي. ان الصناعة الكبيرة وحدها هي التي تؤمن مع آلاتها اساساً متيناً لاجل الزراعة الرأسمالية، وتنتزع بصورة جذرية ملكية الاغلبية الهائلة من سكان الريف، وتنجز فصل الزراعة عن الصناعة القروية المنزلية، وتستأصل جذور هذه الاخيرة، اي الغزل والحياكة**. ولذا كانت هي وحدها التي تظفر بكل السوق الداخلية من اجل الرأسمال الصناعي***.

---

* ان زمن كروموبل يشكل استثناء. فطالما بقيت الجمهورية، استطاعت جميع فئات الجماهير الشعبية في انجلترا ان تتعافى من الانحطاط الذي آلت اليه في عهد سلالة تودور.

** يعرف تاكيت ان صناعة الصوف الكبيرة قد انبثقت مع استعمال الآلات من المانيفاكتورات الصرف وبنتيجة القضاء على المانيفاكتورات الزراعية او البيتية (Tuckett، المؤلف المذكور سابقاً، المجلد الاول، ص ١٤٤). «المحراث والنير اخترعهما الآلهة وكانا موضع انشغال الابطال – ترى هل منشأ آلة الحياكة والمغزل اليدوي ودولاب الغزل اقل نبلا؟ انتم تفصلون المغزل اليدوي عن المحراث؛ ودولاب الغزل عن النير، فتحصلون على الفبارك وعلى بيوت الفقراء، على التسليف والازمات، على امتين متعاديتين، زراعية وتجارية» (David Urquhart ، المؤلف المذكور سابقاً، ص ١٢٢). ولكن ها هو ذا كيري يطل ويتهم انجلترا، – وليس بدون اساس، طبعاً – بانها تسعى وراء تحويل جميع البلدان الاخرى الى بلدان زراعية بوجه الحصر، وانها تريد ان تصبح هي صناعيها. وهو يؤكد ان الخراب قد حل بتركيا عن هذا السبيل، لان «مالكي الأرض والزراع» هناك «لم يسمح لهم يوماً» (من قبل انجلترا) «بتوطيد وضعهم بالجمع الطبيعي بين المحراث وآلة الحياكة، بين المسلفة والمطرقة ("The Slave Trade", p. 125)» وبرأيه ان اوركارت نفسه هو احد المسؤولين الرئيسيين عن خراب تركيا، اذ انه روج فيها لحرية التجارة لما فيه مصلحة انجلترا. ولكن الافضل هو ان كيري – وهو، بالمناسبة، قن كبير لروسيا – يريد ان يحول دون عملية التقسيم هذه بواسطة نظام الحماية الجمركية الذي يعجلها في الواقع.

*** الاقتصاديون الانجليز المحسنون مثل ميل وروجرس وغولدوين وسميث وفوسيت، الخ.، والصناعيون الليبراليون مثل جون برايت وشركاه،

٦ – منشأ الرأسمالي الصناعي

ان منشأ الرأسمالي الصناعي* لم يتميز بذلك التدرج الذي يتصف به منشأ المزارع. ولا ريب ان بعضاً من صغار المعلمين الحرفيين، وعدداً اكبر من الحرفيين الصغار المستقلين، وحتى من العمال الاجراء، قد تحولوا الى رأسماليين صغار، ثم، بتوسيع استثمار العمل المأجور تدريجياً، وبتقوية تراكم الرأسمال تبعاً لذلك، تحولوا الى رأسماليين sans phrase (صرف، بدون أي تحفظ). وفي المرحلة الطفولية للانتاج الرأسمالي، غالباً ما كان يحدث، كما حدث في المرحلة الطفولية من الحياة المدينية في القرون الوسطى حيث كانت مسألة معرفة من من الاقنان الهاربين ينبغي ان يكون رب عمل ومن منهم خادماً. تحل، عادة، وفقاً لمعرفة من منهم هرب من اسياده قبل غيره. ولكن الوتائر التسلحفاتية لهذا الاسلوب لم تكن تتناسب اطلاقاً مع الحاجات التجارية للسوق العالمية الجديدة التي انشأتها الاكتشافات العظيمة في اواخر القرن الخامس عشر. وقد تركت القرون الوسطى من بعدها شكلين مختلفين من الرأسمال بلغا درجة النضج في اكثر التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية تبايناً، وكانا يعتبران، حتى حلول عهد اسلوب الانتاج الرأسمالي رأسمالا، وهما: رأسمال الربا، والرأسمال التجاري.

«في الوقت الحاضر، تقع كل الثروة العامة، بادىء بدء، في يدي الراسمالي... انه يدفع الريع لمالك الارض، والاجرة للعامل، والضرائب والعشر لجابيها، ويبقى له من نتاج العمل السنوي قسم كبير، وحتى غالب، ناهيك عن انه يتنامى بلا انقطاع. وفي الوقت الحاضر يمكن اعتبار الرأسمالي مالكاً تقع في يده في المقام الاول كل الثروة العامة، رغم انه ليس ثمة قانون يؤمن له الحق في هذه الملكية... ان هذا التغير

يسألون الارستقراطيين الانجليز مالكي الاراضي، كما سأل الرب قاين عن اخيه هابيل؛ اين راح الآلاف من فلاحينا؟ – ومن اين جئتم انتم بالذات؟ من ابادة هؤلاء الفلاحين، ولكن لم لا تسألون: اين راح الحاكة والغازلون والحرفيون المستقلون؟

* ان كلمة «الصناعي» مستعملة هنا مقابل كلمة «الزراعي». اما المزارع – farmer فهو، بمعنى المقولة الاقتصادية، رأسمالي صناعي مثله مثل صاحب الفبركة.

في ميدان الملكية قد حدث بفضل اخذ فوائد مئوية من الرأسمال ...وليس اقل دلالة ان المشترعين في عموم اوروبا قد سعوا الى عرقلة هذا بواسطة قوانين ضد الربا ...ان سلطة الرأسماليين على ثروة البلد كلها انما هي ثورة كاملة في حق الملكية؛ فأي قانون او أي مجموعة من القوانين احدث هذه الثورة؟»*

كان يجدر بالمؤلف ان يعرف ان القوانين لا تحدث الثورات ابداً، وعلى الاطلاق.

لقد كان النظام الاقطاعي في القرية، والنظام الحرفي في المدينة، عقبة في وجه تحول الرأسمال النقدي الذي تشكل عن طريق الربا والتجارة الى رأسمال صناعي**. وقد تساقطت هذه القيود عندما حلت الفصائل الاقطاعية، وعندما انتزعت املاك سكان الريف، وطرد قسم منهم. وقد انبثقت المانيفاكتورة الجديدة في موانىء التصدير البحرية او في نقاط داخل البلد كانت تقع خارج رقابة المدن القديمة ذات النظام الحرفي. ومن هذا الصراع الضاري الذي خاضته corporate towns / المدن ذات النظام الحرفي الاتحادي / الانجليزية ضد هذه المنابت الجديدة للصناعة.

اكتشاف مناجم الذهب والفضة في اميركا، واستئصال السكان المحليين، واستعبادهم، ودفنهم احياء في المناجم، والخطوات الاولى للاستيلاء على الهند الشرقية ولنهبها، وتحويل افريقيا الى محمية لاصطياد السود،—ذلك كان فجر عصر الانتاج الرأسمالي. ان هذه العمليات الرغيدة انما هي العناصر الرئيسية في التراكم البدائي. واثرها جاءت الحرب التجارية بين الامم الاوروبية، وكانت الكرة الارضية ميدانها. وقد بدأت هذه الحرب بانفصال هولنده عن اسبانيا، واكتسبت ابعادا هائلة في الحرب الانجليزية ضد اليعاقبة، ولا تزال قائمة الآن بشكل حروب «الافيون» ضد الصين وهكذا دواليك.

---

* "The Natural and Artificial Right of Property Contrasted". London, 1832, p. 98, 99. مؤلف البحث المغفل هو ت. غودسكين.

** وحتى في عام ١٧٩٤، ارسل صغار المعلمين من صانعي الجوخ في ليدس الى البرلمان وفدا بعريضة تطالب بسن قانون يمنع التجار من ان يصبحوا اصحاب فبارك (Dr. Aikin، المؤلف المذكور آنفاً).

ان مختلف عناصر التراكم البدائي تتوزع، بدرجات متفاوتة من الانسجام من الناحية التاريخية، بين بلدان مختلفة، ونعني بها اسبانيا والبرتغال وهولنده وفرنسا وانجلترا. وفي انجلترا اخذت في اواخر القرن السابع عشر تتحد بدأب وانتظام في النظام الاستعماري، وفي نظام قروض الدولة، وفي نظام الضرائب الحديث، وفي نظام الحماية الجمركية. وهذه الطرائق ترتكز جزئياً على أفظ العنف كالنظام الاستعماري مثلا. ولكنها جميعا تستغل سلطة الدولة، اي العنف الاجتماعي المركّز والمنظّم، لكي تعجل عملية تحويل اسلوب الانتاج الاقطاعي الى اسلوب رأسمالي وتقصر مراحلها الانتقالية. ان العنف هو قابلة كل مجتمع قديم عندما يكون حاملا بمجتمع جديد. والعنف نفسه انما هو قدرة اقتصادية.

وفيما يخص النظام الاستعماري المسيحي، قال وليام هاويت، وهو الذي جعل من المسيحية مهنته:

«ان ما اقترفته ما تسمى بالعروق المسيحية من همجية وقساوة في جميع مناطق الدنيا حيال جميع الشعوب التي امكن لها ان تستعبدها، يتجاوز جميع الفظائع التي ارتكبت في اي عهد تاريخي كان، من قبل اي عرق كان، مهما بلغ من الوحشية والجهل، ومن القساوة والصفاقة»*.

ان تاريخ الاقتصاد الاستعماري الهولندي — وهولنده كانت البلد الرأسمالي النموذجي في القرن السابع عشر — يعطينا لوحة لا تضاهى عن اعمال الخيانة والرشوة والقتل والخساسة**. وليس ثمة ما هو اوسع دلالة من نظام سرقة البشر الذي مارسه

William Howitt. "Colonization and Christianity. A Popular* History of the Treatment of the Natives by the Europeans in all their Colonies". London, 1838, p. 9.

فيما يتعلق بمعاملة العبيد، توجد مجموعة كبيرة ومفيدة من المعطيات في كتاب: Charles Comte. "Traité de Légis- lation", 3 ème ed. Bruxelles, 1837. تنبغي دراسة هذا الكتاب بالتفصيل لرؤية ما يتحول اليه البرجوازي نفسه وما يحول اليه عماله حيث يستطيع بلا حياء ان يحول العالم على صورته ومثاله.

Thomes Stamford Raffles, late Lieut. Gov. of that island. "The ** History of Java". London, 1817/v. II, p. CXC—CXCI ملحق/.

الهولنديون في سيليب لاجل زيادة عدد العبيد في جزيرة جاوا. ولهذا الغرض، كانوا يهيئون خصيصاً سراقي بشر. وقد كان السراق والمترجم والبائع عملاء هذه التجارة الرئيسيين، وكان الامراء المحليون هم الباعة الرئيسيين. وكانوا يزجون بالشبان المسروقين في سجون سيليب السرية، الى ان يبلغوا من العمر ما يكفي لارسالهم الى السفن التي تنقل العبيد. وقد جاء في احد التقارير الرسمية قوله:

«مثلا. ان مدينة مقصر وحدها مليئة بسجون سرية، بعضها ارهب من بعض، وتزدحم بضحايا الجشع والطغيان التعيسة المقيدة بالسلاسل والمفصولة عن اهلها بالعنف».

وبغية الاستيلاء على ملقه، رشى الهولنديون الحاكم البرتغالي. وفي ١٦٤١، سمح لهم هذا بدخول المدينة. فهرعوا على الفور الى بيته وقتلوه لكي «يستنكفوا» عن دفع مبلغ الرشوة المتفق عليه وقدره ٢١٨٧٥ جنيه استرليني. وحيثما وطأت اقدامهم، حل الخراب واقفر الربع. ففي عام ١٧٥٠، كان عدد السكان في اقليم بانيوفانغي بجزيرة جاوا يربو على ٨٠٠٠٠ نسمة؛ اما في عام ١٨١١، فكان ٨٠٠٠ نسمة فقط. هذه هي doux commerce /التجارة البريئة/!

ومعلوم ان شركة الهند الشرقية الانجليزية*(١٩) نالت، عدا السلطة السياسية في الهند الشرقية، الاحتكار الكلي المطلق لتجارة الشاي، وكذلك احتكار التجارة مع الصين واحتكار نقل البضائع من اوروبا والى اوروبا على العموم. ولكن الملاحة بمحاذاة سواحل الهند وبين الجزر، وكذلك التجارة داخل الهند، كانتا احتكاراً لذوي المقامات العليا في الشركة. واصبح احتكار الملح والافيون و التوابل وغيرها من البضائع مصدراً للاثراء لا ينضب له معين. فقد كان الموظفون يقررون الاسعار بانفسهم وينهبون الهنود المساكين كما يحلو لهم. وكان القائد الحاكم يشترك في هذه التجارة الخاصة. وكان محظيوه يحصلون على عقود بشروط تتيح لهم، باحسن مما تتيح للسيميائيين، تحويل أي شيء، الى

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٥-٨٦، الملاحظة التاسعة عشرة. **الناشر.**

ذهب. وتنامت الثروات الضخمة كالفطر بعد المطر، وتحقق التراكم البدائي دون انفاق، أي انفاق مسبق، و لا حتى شلن واحد فقط! وان محاكمة وورين هاستينغس تحفل بامثلة من هذا النوع. واليكم احدها. عرض عقد بتوريد الافيون على المدعو ساليفن، ساعة سفره – بمهمة رسمية – الى منطقة في الهند تقع بعيداً عن مكان انتاج الافيون. وباع ساليفن عقده الى المدعو بينّ بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه استرليني، وفي اليوم نفسه باعه بينّ بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه استرليني. وصرح الشاري الاخير ومنفذ العقد انه هو ايضاً جنى ربحاً ضخما منه. ويستفاد من وثيقة مقدمة للبرلمان ان الشركة وموظفيها اجبروا الهنود، من عام ١٧٥٧ الى عام ١٧٦٦، على تقديم ٦ ملايين جنيه استرليني كهدية. ومن ١٧٦٩ الى ١٧٧٠، نظم الانجليز المجاعة بصورة اصطناعية، وذلك بشرائهم الرز هنا وبرفضهم بيعه الا باسعار باهظة خيالية*.

ان افظع اشكال معاملة السكان المحليين كانت، بالطبع، في المزارع المخصصة بوجه الحصر لتجارة التصدير، كما في الهند الغربية مثلا، وكذلك في البلدان الغنية والمكتظة بالسكان والمحكوم عليها بالنهب، كالمكسيك والهند الشرقية. ولكن الطابع المسيحي نفسه الذي اتسم به التراكم البدائي تجلى ايضاً في المستعمرات الصرف. فان بوريتانيي انجلترا الجديدة، – هؤلاء الورعين من البروتستانتية الرزينة – اقروا في Assembly /جمعيتهم التشريعية/ في عام ١٧٠٣ منح مكافأة قدرها ٤٠ جنيه استرليني لقاء كل جلدة رأس هندي احمر ولقاء كل اسير هندي احمر؛ وفي عام ١٧٢٠ زيدت المكافأة لقاء كل جلدة رأس حتى ١٠٠ جنيه استرليني؛ وفي عام ١٧٤٤، بعد اعلان احدى القبائل في منطقة خليج ماساتشوستس قبيلة متمردة عاصية، أقرت الاسعار التالية: لقاء كل جلدة رأس رجل عمره ١٢ سنة او اكثر، ١٠٠ جنيه استرليني من النقد الجديد؛ ولقاء كل اسير ذكر، ١٠٥ جنيهات

---

* في ١٨٢٢، مات اكثر من مليون هندي جوعاً في اقليم اوريسا وحده. ومع ذلك، كانت جميع الجهود ترمي الى اغناء خزينة الدولة في الهند ببيع وسائل العيش الى الجائعين باسعار عالية.

استرلينية؛ لقاء اسيرة انثى او طفل ٥٥ جنيهاً استرلينياً؛ لقاء جلدة رأس امرأة او طفل ٥٠ جنيهاً استرلينياً! وبعد بضعة عقود من السنين، ثأر النظام الاستعماري لنفسه من اخلاف هؤلاء piligrim fathers (الآباء البيليغريم) «الاتقياء الذين اصبحوا بدورهم عصاة متمردين. فبفضل رشوة الانجليز وبايعاز منهم، سحقهم الهنود الحمر بفؤوسهم القتالية. واعلن البرلمان الانجليزي ان الكلاب الدامية وقشر جلدة الرأس هي «وسائل منحه اياها الرب والطبيعة».

وقد يسر النظام الاستعماري تعجيل نمو التجارة والملاحة. وقد كانت «الشركات – الاحتكارات» (لوتر) بمثابة دوافع جبارة لتركيز الرأسمال. وكانت المستعمرات تؤمن سوق تصريف من اجل المانيفاكتورات الناشئة بسرعة، بينا كان التملك الاحتكاري لهذه السوق يؤمن اشتداد التراكم. وكانت الكنوز المحصلة خارج اوروبا عن طريق النهب السافر واستعباد السكان المحليين، وعمليات القتل، تصب في المتروبول وتتحول فيها الى رأسمال. وفي عام ١٦٤٨، كانت هولنده، التي كانت اول بلد طور النظام الاستعماري كلياً، قد بلغت ذروة جبروتها التجاري.

«كانت التجارة مع الهند الشرقية والعلاقات التجارية بين اوروبا الجنوبية الغربية واوروبا الشمالية الشرقية في حوزتها بلا منازع تقريباً. ولم يكن لمناطقها السمكية وملاحتها ومانيفاكتوراتها مثيل في أي بلد آخر. وكانت رساميل هذه الجمهورية تربو، اغلب الظن، على رساميل جميع البلدان الاوروبية الاخرى مأخوذة معاً»* (٢٠).

وينسى هوليخ، كاتب هذه الاسطر، ان يضيف: ان الجماهير الشعبية في هولنده كانت، حتى في عام ١٦٤٨، تعاني من الافراط في العمل اكثر مما تعاني الجماهير الشعبية في جميع البلدان الاوروبية الاخرى، وكانت اشد فقراً، وكانت تكابد اضطهاداً اقسى.

وفي الوقت الحاضر، تستتبع الزعامة الصناعية الزعامة التجارية. اما في المرحلة المانيفاكتورية الصرف، فان الزعامة

---

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٦، الملاحظة العشرون. **الناشر.**

التجارية، على العكس، هي التي تؤمن التفوق الصناعي. ومن هنا الدور الحاسم الذي اضطلع به النظام الاستعماري في ذلك الوقت. فقد كان ذلك «الاله المجهول» الذي دخل المحراب الى جانب آلهة اوروبا القدماء، ورمى بهم جميعاً الى الخارج، دفعة واحدة، ذات يوم. ونادى النظام الاستعماري بالربح هدف الانسانية الاخير والوحيد.

ان نظام التسليف العام، أي نظام ديون الدولة الذي نجد نبتاته الاولى في جنوه والبندقية في القرون الوسطى، قد انتشر في عموم اوروبا في غضون المرحلة المانيفاكتورية. وكان النظام الاستعماري بتجارته البحرية وحروبه التجارية بمثابة منبت دافيء له. وهكذا مد جذوره بادىء بدء في هولنده. ان ديون الدولة، أي نزع ملكية الدولة — سواء كانت استبدادية او دستورية او جمهورية — يختم بخاتمه العهد الرأسمالي. ان القسم الوحيد مما يسمى الثروة الوطنية، الموجود حقاً وفعلا في حوزة الشعوب المعاصرة وفي ملكها العام انما هو ديونها العامة، ديون الدولة*. ولذا كان المذهب الحديث القائل ان الشعب يزداد غنى بقدر ما تزداد ديونه، منسجماً تماماً. ان تسليف الدولة يصبح رمز ايمان الرأسمال. ومع نشوء دين الدولة، يصبح انتهاك الثقة بدين الدولة، لا الانتقاص من كرامة القديسين، خطيئة مميتة لا تغتفر.

ويغدو دين الدولة حافزاً من اقوى حوافز التراكم البدائي. وكأنما بملامسة عصى سحرية، يضفي على النقود غير المنتجة قوة منتجة ويحولها، على هذا النحو، الى رأسمال، قاضياً على كل دافع الى تعريضها للمخاطر والمصاعب المرتبطة بصورة لا انفصام لعراها بتوظيف الاموال في الصناعة وحتى بعمليات الربا. ان دائني الدولة لا يعطون شيئاً بالفعل، لان المبالغ التي يقرضونها تتحول الى صكوك دين على الدولة، متداولة بسهولة، وتؤدي في أيديهم وظيفة نقدية، مثل النقد تماماً. ولكن عدا طبقة اصحاب الريع البطالين الناشئة على هذا النحو، وعدا الثروة المرتجلة التي

---

* يلاحظ وليام كوبيت ان جميع المؤسسات العامة في انجلترا تسمى بالمؤسسات «الملكية»، بينما الدين هناك يسمى بالدين «الوطني» (national debt).

يجنيها الماليون الذين يعملون كوسطاء بين الحكومة والامة، وعدا ملتزمي تحصيل الضرائب والتجار والصناعيين الخصوصيين الذين يذهب الى جيوبهم قسم لا بأس به من كل قرض حكومي بصفة رأسمال هبط من السماء، خلق دين الدولة الشركات المساهمة والتجارة بالاوراق المالية من كل شاكلة وطراز، والمضاربة عليها، وبكلمة – اللعب في البورصة والبنكوقراطية (الطغمة البنكية) المعاصرة.

ان البنوك الكبيرة التي تدعمت بالقاب وطنية لم تكن منذ ولادتها بالذات غير شركات من المضاربين الخصوصيين كانت تساعد الحكومات، وكان بمقدورها، بفضل الامتيازات الممنوحة لها، ان تقرضها النقود. ولهذا كان اكثر معايير تراكم ديون الدولة تنزهاً عن الخطأ هو الارتفاع الدائم لاسعار اسهم هذه البنوك التي بدأ ازدهارها منذ تأسيس بنك انجلترا (في عام ١٦٩٤). وقد استهل بنك انجلترا نشاطه بتقديم قروض نقدية للحكومة بفائدة قدرها ٨٪؛ وفي الوقت نفسه، عهد اليه البرلمان بسك النقود من الرأسمال نفسه الذي اقرضه مرة اخرى للجمهور بشكل بنكنوت (ورقة مصرفية، ورقة نقدية). وبهذه الاوراق المصرفية كان بوسعه ان يخصم الكمبيالات، ويقدم القروض على البضائع، ويشتري بها المعادن الثمينة. وبعد فترة وجيزة من الزمن، اخذت هذه النقود التسليفية التي صنعها البنك بنفسه تفعل فعلها كالعملة العادية: فبأوراق البنكنوت صار بنك انجلترا يقدم القروض للدولة، وبأوراق البنكنوت يدفع بالنيابة عن الدولة فوائد قروض الدولة. وفضلا عن انه كان يعطي بيد لكي يأخذ اكثر بكثير باليد الاخرى، كان، حتى عندما يقبض، يبقى دائن الامة الدائم لكل المبلغ الذي قدمه لها حتى القرش الاخير. وشيئاً فشيئاً، اصبح الخازن الدائم لاحتياطي البلاد من النقود المعدنية ومركز الجاذبية بالنسبة للتسليف التجاري بأسره. وعندما كف الانجليز عن احراق الساحرات، بدأوا يشنقون مزوري البنكنوتات. اما اي انطباع احدثه الظهور المفاجيء لهذا النسل من البنكوقراطيين والماليين واصحاب الريع والوسطاء والمضاربين وذئاب البورصة في الناس

المعاصرين لهم، فتبينه مؤلفات ذلك الزمن، ومنها مثلا مؤلفات بولينغبروك*.

ومع ديون الدولة، ظهر نظام التسليف العالمي الذي غالباً ما يشكل مصدراً من المصادر الخفية للتراكم البدائي عند هذا الشعب او ذاك. فان شناعات نظام النهب بالبندقية، مثلا، قد شكلت مثل هذا الاساس الخفي للثروة الرأسمالية في هولنده التي أقرضتها البندقية السائرة بسبيل الانحطاط مبالغ نقدية كبيرة جداً. كذلك هي العلاقة بين هولنده وانجلترا. ففي بداية القرن الثامن عشر، كانت المانيفاكتورات الانجليزية قد تجاوزت المانيفاكتورات الهولندية باشواط بعيدة، ولم تبق هولنده الامة التجارية والصناعية السائدة. ولهذا اصبح اقراض الرساميل الضخمة ولا سيما لمنافستها القوية، انجلترا، احد مشاريعها الرئيسية في المرحلة الممتدة من عام ١٧٠١ الى عام ١٧٧٦. وقد نشأت مثل هذه العلاقات في الوقت الحاضر بين انجلترا والولايات المتحدة. ان كثرة من الرساميل التي لا يعرف اصلها، والتي تعمل في الولايات المتحدة، ليست غير دماء الاطفال التي جرى تحويلها بالامس الى رأسمال في انجلترا.

وبما ان ديون الدولة تعتمد على ايرادات الدولة، التي ينبغي ان تسدد منها الفوائد المئوية السنوية وخلافها من المدفوعات، فان نظام الضرائب الحالي قد اصبح اضافة ضرورية لنظام قروض الدولة. ان القروض تتيح للحكومة تغطية النفقات الاستثنائية بحيث لا يشعر المكلف على الفور بكل عبء هذه النفقات، ولكن هذه القروض ذاتها تقتضي، في آخر المطاف، زيادة الضرائب. ثم ان زيادة الضرائب التي تستتبعها الديون المتعاظمة باستمرار، تجبر الحكومة، من جهة اخرى، لدن كل نفقات استثنائية جديدة، على اللجوء الى قروض جديدة وجديدة ابداً. وعليه، فان النظام الضرائبي الحالي، الذي يشكل فرض الضرائب على وسائل العيش

---

* «اذا ما ملأ التتر اوروبا في ايامنا، سيكون من الصعب جداً ان نفسر لهم ذلك الدور الذي يعود الى المالي بينا». (Montesquieu. "Esprit des loix", éd. Londres, 1769, t. IV, p. 33).

الضرورية (وبالتالي ازدياد اسعارها) محوره، ينطوي على جنين ازدياد الضرائب بصورة اوتوماتيكية. ان الافراط في فرض الضرائب ليس عملا عرضياً، بل هو بالاحرى مبدأ هذا النظام. وفي هولنده حيث توطد هذا النظام قبل توطده في سائر البلدان، يمجده الوطني الكبير دي فيت في «قواعده»*(٢١) بوصفه خير وسيلة لانماء وتطوير الخضوع والاعتدال والاجتهاد في صفوف العمال الاجراء، وكذلك... الاستعداد للقيام بعمل مرهق مفرط. ولكن التأثير المدمر الذي يمارسه النظام الضرائبي الحالي على وضع العمال الاجراء يهمنا هنا اقل مما يهمنا ما يشترطه من انتزاع ملكية الفلاحين والحرفيين بالعنف – أي جميع الاجزاء التي تتألف منها البرجوازية الصغيرة. وفي هذا الصدد، لا تختلف الآراء حتى بين الاقتصاديين البرجوازيين. فان فعل النظام الضرائبي من حيث انتزاع الملكية يزداد شدة وفعالية بفضل الحماية الجمركية التي هي نفسها احد اجزاء النظام الضرائبي.

ان ذلك الدور الكبير الذي يضطلع به دين الدولة والنظام الضرائبي المناسب له في تحويل الثروة الى رأسمال وفي انتزاع ملكية الجماهير قد ضلل عدداً من المؤلفين: كوبيت ودابلداي وغيرهما، فرأوا في دين الدولة والنظام الضرائبي السبب الاول لفقر الشعوب المعاصرة.

ان نظام الحماية الجمركية كان وسيلة مصطنعة لصنع الصناعيين، لانتزاع ملكية العاملين المستقلين، لتحويل وسائل الانتاج الوطنية ووسائل العيش الوطنية الى رأسمال، لتعجيل الانتقال من اسلوب الانتاج القديم الى الاسلوب الجديد، لتعجيله بالعنف. لقد تقاتلت الدول الاوروبية بسبب براءة هذا الاختراع، وما ان اصبح في خدمة فرسان الربح حتى صارت لا تكتفي لهذا الغرض بنهب شعوبها بالذات، بصورة غير مباشرة – عن طريق رسوم الحماية – وبصورة مباشرة – عن طريق مكافآت التصدير وخلافها؛ بل استأصلت، كذلك بالعنف، كل صناعة في البلدان المجاورة التابعة لها، كما استأصل الانجليز مثلا مانيفاكتورة

---

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٦، الملاحظة الحادية والعشرون. **الناشر.**

الصوف في ارلنده. وفي القارة الاوروبية، جرت هذه العملية بمزيد من البساطة بفضل خفة يد كولبير. وهنا يتدفق الرأسمال البدائي على الصناعيين بقدر كبير من خزينة الدولة رأساً.

يهتف ميرابو قائلا: «لماذا نفتش بعيداً عن اسباب ازدهار المانيفاكتورة في ساكسونيا قبل حرب السبع سنوات؟ حسبنا ان نلفت النظر الى دين الدولة وقدره ١٨٠ مليوناً»*!

ان النظام الاستعماري، وديون الدولة، ونير الضرائب، والحماية الجمركية، والحروب التجارية، وخلافها،— ان جميع هذه النبتات التي ظهرت في المرحلة المانيفاكتورية الصرف، تتنامى كالعمالقة في المرحلة الباكرة من الصناعة الكبيرة. ان ولادة هذه الاخيرة تتميز بخطف الاطفال بطريقة جائرة وعلى نطاق شاسع جداً. فان الفبارك تأخذ عمالها، مثلما يجند الاسطول الملكي بحارته، اي بالعنف. فباي لامبالاة نظر السير ف. م. ايدن الى الفظائع التي رافقت مصادرة اراضي سكان الريف ابتداء من الثلث الاخير من القرن الخامس عشر حتى زمنه ضمناً، حتى اواخر القرن الثامن عشر؛ وباي ارتياح يرحب بهذه العملية، «الضرورية» لاجل انشاء الزراعة الرأسمالية ولاجل «اقامة نسبة صحيحة بين الارض المحروثة والمرعى»؛ ولكن السير ايدن نفسه لا يرتفع الى الحد نفسه من فهم الضرورة الاقتصادية القاضية بخطف الاطفال واستعبادهم بغية تحويل الانتاج المانيفاكتوري الى انتاج صناعي واقرار نسبة صحيحة بين الرأسمال وقوة العمل. فهو يقول:

«اغلب الظن ان المسألة التالية جديرة باهتمام الجمهور • فان الصناعة التي لا يمكنها ان تعمل بنجاح الا بخطف الاطفال الفقراء من الاكواخ وبيوت العمال لكي يعملوا، متناوبين فرقا فرقا، القسم الاكبر من الليل دون ان يذوقوا طعم الراحة؛ الصناعة التي تخلط فضلا عن ذلك في كومة واحدة اشخاصاً من الجنسين، من اعمار وميول مختلفة، الامر الذي لا بد له ان يؤدي حتماً الى الفساد والفجور بسبب عدوى الامثلة الطالحة — هذه الصناعة، هل يمكنها ان تزيد مبلغ السعادة الوطنية والفردية؟»**. ويكتب فيلدن: «في دربيشير ونوتينغشير ولا سيما في

---

* Mirabeau، المؤلف المذكور آنفاً، المجلد ٦، ص ١٠١.

** Eden، المؤلف المذكور آنفاً، الكتاب الثاني، الفصل الاول، ص ٤٢١.

لانكاشير، **وضعت الآلات** المخترعة مؤخراً موضع الاستعمال في الفبارك الكبيرة التي بنيت بجوار الانهر القادرة على تحريك الدولاب المائي. وفي هذه الانحاء البعيدة عن المدن، اقتضى الحال فجأة آلاف الايدي العاملة، وفي لانكاشير، بشكل خاص، التي هي غير خصبة، والتي كانت في ذلك الوقت قليلة السكان نسبياً، ظهرت الحاجة الى الناس قبل كل شيء . وكان الطلب شديداً بخاصة على اصابع الاطفال الصغيرة، الرشيقة السريعة. وفي الحال صار من المعتاد جمع التلامذة(!) من مختلف بيوت العمال في دائرتي لندن وبرمينغهام وغيرهما من الدوائر. وآنذاك سيق الى الشمال آلاف وآلاف عديدة من هذه الكائنات الضعيفة الصغيرة ممن تتراوح اعمارها بين السابعة والثالثة عشرة او الرابعة عشرة. وعادة كان ارباب العمل» (اي سارقو الاطفال) «يقدمون اللباس والطعام لتلامذتهم ويسكنونهم في بيوت تقع بجوار الفبارك. واستؤجر النظار للاشراف على عملهم. وكان من مصلحة هؤلاء النظار على العبيد ان يجبروا الاطفال على العمل اكثر ما يمكن لان اجورهم كانت رهنا بكمية المنتوج المبتز من كل طفل. وكانت القساوة عاقبة طبيعية. ففي كثير من الدوائر الصناعية، ولا سيما في لانكاشير، كانت هذه الكائنات الضعيفة البريئة، الموضوعة تحت تصرف الصناعيين، تتعرض لافظع العذابات. كانوا يعذبونها بالعمل المفرط حتى الموت... **ويجلدونها**، ويقيدونها بالسلاسل، وينزلون بها من الوان العذاب اكثرها تفنناً وقساوة. وكانوا احياناً كثيرة يكرهونها بالسوط **على العمل رغم انهاكها بالجوع حتى الرمق الاخير ورغم** تحولها الى هياكل عظمية... وكانوا احياناً يدفعونها الى حد الانتحار!.. ان الاودية الرومانطيقية البديعة في دربيشير ونوتينغمشير ولانكاشير، المخفية عن كل رقابة اجتماعية قد تحولت الى مكان رهيب لعمليات التعذيب واحياناً كثيرة لعمليات القتل!.. كانت ارباح الصناعيين هائلة. **ولم يفعل هذا غير** ان سعّر شهيتهم الذئبية. فاصبحوا يطبقون العمل الليلي، اي ان فريقاً من العمال كان يأتي الى المصنع عند هبوط الليل ليحل محل فريق آخر من العمال انهكهم العمل النهاري؛ كان الفريق النهاري يذهب الى الاسرة التي غادرها للتو الفريق الليلي و vice versa/العكس بالعكس/. هناك حكاية شعبية في لانكاشير تقول ان الاسرة لم تكن تبرد ابداً»*.

---

* John Fielden المؤلف المذكور آنفاً، ص ٥، ٦. فيما يخص القبائح التي اقترفت بادىء بدء في الفبارك، راجع Dr. Aikin المؤلف المذكور آنفاً، ص ٢١٩، وعندما نقلت الآلة البخارية الفبارك من مساقط الماء الريفية المنعزلة الى المدن تبين ان المادة العاملة الطفولية صارت في منال الرأسمالي، الميال الى «الاعتدال»، وتبين ان نقل العبيد بالعنف من بيوت العمال لم يعد امراً لازماً. – وعندما قدم السير روبرت بيل (والد «وزير اللياقة») الى البرلمان في عام ١٨١٥ مشروع قانون لحماية الاطفال، صرح فرنسيس هورنر (نجم «لجنة السبائك» والصديق الحميم لريكاردو) في مجلس العموم: «معروف جيداً، انه قد حددت مجموعة من أطفال

ومع تطور الانتاج الرأسمالي في سياق المرحلة المانيفاكتورية، تحرر الرأي العام في اوروبا من اواخر بقايا الحياء والتستير. واخذت الامم تتباهى في وقاحة بأية خساسة ما دامت هذه وسيلة من اجل تكديس الرأسمال. طالعوا، مثلا، تاريخ التجارة الساذج الذي وضعه التافه الضيق الافق أ. اندرسون*. ففيه يطري واقع ان انجلترا قد اكرهت اسبانيا، عند عقد صلح اوتريخت، على منحها، بموجب «الاسيينتو»**(٢٢) حق المتاجرة بالزنوج بين افريقيا واميركا الاسبانية، بينا كانت انجلترا، لا تتعاطى هذه التجارة حتى ذلك الحين الا بين افريقيا والهند الغربية الانجليزية، ويعتبر هذا الواقع انتصاراً عظيماً للحكمة السياسية الانجليزية. وقد نالت انجلترا الحق في نقل ٤٨٠٠ زنجي سنوياً الى اميركا الاسبانية حتى عام ١٧٤٣. وهذا ما أنشأ، في الوقت نفسه، ستاراً رسمياً لاجل التهريب البريطاني. وقد نمت ليفربول بفضل المتاجرة بالعبيد. ان هذه المتاجرة هي طريقتها للتراكم البدائي. وحتى ايامنا، بقي «المجتمع الراقي المحترم» في ليفربول «بندر» المتاجرة بالعبيد التي «تحول روح المبادرة التجارية الى ولع، وتخلق البحارة الامجاد وتعود بمبالغ هائلة من النقود» – راجعوا مؤلف الدكتور ايكين، المذكور آنفاً، والصادر عام ١٧٩٥. ففي ١٧٣٠، كانت ليفربول تستخدم لاجل المتاجرة بالعبيد ١٥ سفينة، وفي ١٧٥١–

الفبارك، ضمن مقدرات احد المفلسين، من أجل بيعها بالمزاد العلني – اذا جاز هذا التعبير – وقد بيعت فعلا، كجزء من ممتلكاته. ومنذ سنتين (في سنة ١٨١٣) نظرت المحكمة الملكية في قضية فظيعة. فقد كانت هذه القضية تشمل مجموعة من الصبيان. وكانت دائرة من دوائر لندن قد قدمتهم لأحد الصناعيين، وهذا تنازل عنهم بدوره لصناعي آخر، وفي آخر المطاف، وجدهم بعض المحسنين في حالة ضنى تام بسبب الجوع (absolute famine). كذلك اطلع، بوصفه عضو لجنة برلمانية، على حادثة اخرى اشد فظاعة. فمنذ بضع سنوات، عقدت دائرة لندنية مع صناعي من لانكشير اتفاقية تعهد بموجبها الصناعي بان يشتري، مع كل عشرين من الاطفال الاصحاء، طفلا واحداً أبله!»

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٥، الملاحظة الثامنة عشرة. **الناشر.**

** راجع الطبعة الحالية، ص ٨٦، الملاحظة الثانية والعشرون. **الناشر.**

صارت تستخدم ٥٣ سفينة، وفي ١٧٦٠-٧٤، وفي ١٧٧٠-٩٦، وفي ١٧٩٢-١٣٢ سفينة.

ثم ان صناعة الاقمشة القطنية، التي ادخلت في انجلترا عبودية الاطفال، كانت في الوقت نفسه دافعاً لتحويل اقتصاد الولايات المتحدة العبودي، الذي كان من قبل بطريركياً بهذا القدر او ذاك، الى نظام تجاري للاستثمار. وعلى العموم، كان ينبغي، لاجل عبودية العمال الاجراء الخفية في اوروبا، عبودية sans phrase صرف، بدون أي تحفظ في العالم الجديد* بصفة اساس.

** (٢٣) Tantae molis erat لخلق الشروط والظروف لاجل حرية ظهور «القوانين الطبيعية الابدية» لاسلوب الانتاج الرأسمالي، لاجل انجاز عملية فصل العمال عن ظروف وشروط عملهم، لاجل تحويل وسائل الانتاج الاجتماعية ووسائل العيش الاجتماعية الى رأسمال في قطب، وتحويل جماهير الشعب، في القطب المقابل، الى عمال اجراء، الى «فقراء عاملين» احرار - الى هذا النتاج المدهش للتاريخ المعاصر***. واذا كانت النقود، على حد قول اوجيه،

---

* في ١٧٩٠ كان في الهند الغربية الانجليزية مقابل كل رجل حر ١٠ عبيد، وفي الهند الغربية الفرنسية ١٤ عبدا، وفي الهند الغربية الهولندية ٢٣ عبدا (Henry Brougham. "An Inquiry into the Colonial Policy of the European Powers". Edinburgh, 1803, v. II, p. 74).

** راجع الطبعة الحالية، ص ٨٦، الملاحظة الثالثة والعشرون. **الناشر.**

*** ان تعبير "Labouring poor" /«الفقير العامل»/ يرد في القوانين الانجليزية منذ ان بلغت طبقة العمال الأجراء مقاييس ملحوظة. ان "Labouring poor" يقابله، من جهة، "idle poor" /«الفقير البطال»/ الشحاذ، وما اليه، ومن جهة اخرى العامل الذي لما ينهب، الذي لا يزال مالكاً لوسائل عمله. وقد انتقل تعبير "Labouring poor" من القوانين الى الاقتصاد السياسي حيث يستعمل ابتداء من كالبيبير ود. تشايلد والخ، حتى آدم سميث وايدن واستنادا الى هذا، يمكن تكوين فكرة عن bonne foi /حسن نية/ ادموند بورك، هذا "execrable political cantmonger" /«المنافق السياسي الكريه»/ عندما يسمي تعبير "labouring poor" /«الفقير العامل»/ "execrable political cant". /«نفاقا سياسيا كريها»/. ان هذا الواشي المحترف قد استرسل في اداء دور الرومانطقي حيال الثورة الفرنسية، بينما كان يعتاش من الطغمة المالية الانجليزية، وقد ادى بالنجاح نفسه دور الليبيرالي حيال الطغمة المالية الانجليزية

«ترى النور بلطخة دم على الخد»*، فان الرأسمال المولود حديثا ينزف دماً ووحلا من جميع مسامه، من الرأس حتى اخمص القدمين**.

٧ – الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي

وهكذا، بم يتلخص التراكم البدائي للرأسمال اي منشأه التاريخي؟ فبما انه لا يمثل تحول الارقاء والاقنان مباشرة الى عمال اجراء، ولا يمثل بالتالي مجرد حلول شكل محل آخر، فهو لا يعني غير انتزاع ملكية المنتجين المباشرين، اي القضاء على الملكية الخاصة القائمة على العمل الشخصي.

عند بداية التعقيدات في اميركا عندما كان يعتاش من المستعمرات الاميركية الشمالية؛ اما في الواقع، فقد كان برجوازيا عاديا تماما: «ان قوانين التجارة هي قوانين الطبيعة، وهي بالتالي قوانين الرب نفسه» (E. Burke. "Thoughts and Detalis on Scarcity", ed." London, 1800, p. 31, 32). فلا غرابة، وهو المؤمن بقوانين الرب والطبيعة، اذا كان قد باع نفسه على الدوام في افيد الاسواق! ومن الممكن ان نجد في مؤلفات تاكر وصفا جيدا عن ادموند بورك هذا في مرحلة تظاهره بالليبيرالية. كان تاكر كاهنا وعضوا في حزب التوري ولكنه، فيما عدا ذلك، كان انسانا مستقيما واقتصاديا جيدا. واذا اخذنا بعين الاعتبار تلك اللامبدئية المخزية التي تسود في ايامنا والتي تؤمن «بقوانين التجارة» ايمانا في منتهى الذل والخنوع، فلا بد من صب اللعنات المرة تلو المرة على بورك واضرابه الذين يمتازون عن اتباعهم بميزة واحدة فقط هي الموهبة!

* Marie Augier. "Du Crédit Public".

** يقول "Quarterly Reviewer" «ان الرأسمال يتحاشى الضجة والسباب ويتميز بطبيعة وجلة. وهذه حقيقة، ولكنها ليست الحقيقة كلها. فان الرأسمال يخاف من انعدام الربح او من ربح مفرط في القلة، كما تخاف الطبيعة من الفراغ. ولكن ما ان يظهر ربح كاف، حتى يزداد الرأسمال جرأة. اذا تأمنت ١٠ بالمئة، اشتغل الرأسمال في اي مجال كان؛ ٢٠ بالمئة، تنشط؛ ٥٠ بالمئة، تملكه الاستعداد لتكسير رأسه؛ ١٠٠ بالمئة، داس بالاقدام جميع القوانين البشرية؛ ٣٠٠ بالمئة، فليس ثمة جريمة لا يجازف بارتكابها حتى ولو قادته الى حبل المشنقة. واذا عادت الضجة والسباب بالربح، اخذ الرأسمال يسهم في هذا وتلك. والدليل، التهريب والمتاجرة بالعبيد». (T. J. Dunning, المؤلف المذكور آنفا، ص ٣٥، ٣٦).

ان الملكية الخاصة، بوصفها نقيض الملكية الاجتماعية – الجماعية، لا توجد الا حيث وسائل العمل، والشروط الخارجية للعمل تخص الافراد. ولكن طابع الملكية الخاصة نفسها يتغير تبعاً لكون هؤلاء الافراد شغيلة او غير شغيلة. ان التلاوين اللامتناهية التي تتلون بها الملكية الخاصة والتي تتكشف امام ابصارنا، لا تعكس غير حالات وسطية تقع بين هذين الطرفين.

ان ملكية الشغيل الخاصة لوسائل انتاجه هي اساس الانتاج الصغير، والانتاج الصغير يشكل شرطاً ضرورياً لاجل تطور الانتاج الاجتماعي وتطور شخصية الشغيل نفسه بحرية. صحيح ان اسلوب الانتاج هذا كان موجوداً في ظل نظام الرق، وفي ظل نظام الاقطاعية، وفي ظل سائر اشكال التبعية الشخصية. ولكنه لا يبلغ الازدهار ويتجلى بكل طاقته، ويكتسب شكلا كلاسيكياً مناسباً، الا حيث يكون الشغيل مالكاً شخصياً حراً لشروط عمله ويستخدمها بنفسه، حيث الفلاح يملك الحقل الذي يحرثه، والحرفي الادوات التي يستعملها بحذق ومهارة.

ان اسلوب الانتاج هذا يفترض تجزؤ الارض وسائر وسائل الانتاج. وهو ينفي سواء تركيز هذه الاخيرة كما ينفي التعاون وتقسيم العمل داخل العملية الانتاجية الواحدة ذاتها، وسيادة المجتمع على الطبيعة وضبطها من قبل المجتمع، وينفي كذلك حرية تطور القوى المنتجة الاجتماعية. وهو لا يقوم الا ضمن حدود الانتاج والمجتمع الاولية الضيقة. وان السعي الى تخليده، في وضع متوازن، يعني، على حد ملاحظة بيكور الصائبة، السعي الى «فرض الحال الوسط العام بمرسوم»* (٢٤). ولكنه عند درجة معينة من التطور يخلق بنفسه الوسائل المادية لاجل القضاء عليه. ومنذ هذه اللحظة، تبدأ تتحرك في اعماق المجتمع قوى ومشاعر تحس بان اسلوب الانتاج هذا يقيدها ولذا يصبح من الواجب القضاء على هذا الاخير، فيقضى عليه. ان القضاء عليه، وتحويل وسائل الانتاج الفردية والمبعثرة الى وسائل انتاج ممركزة اجتماعياً، وبالتالي،

---

* راجع الطبعة الحالية، ص ٨٦، الملاحظة الرابعة والعشرون. الناشر.

تحويل الملكية القزمة لدى الكثرة الى ملكية عملاقة لدى القلة، وانتزاع الارض، ووسائل العيش وادوات العمل من الجماهير الشعبية الغفيرة،- هذا الانتزاع الرهيب والمرهق لملكية الجماهير الشعبية، يؤلف مقدمة تاريخ الرأسمال. وهو ينطوي على جملة كاملة من طرائق العنف لم ندرس منها اعلاه غير الطرائق الهامة كطرائق التراكم البدائي. ان انتزاع ملكية المنتجين المباشرين يتم باشد النزعات الى الهدم والتدمير بعداً عن الشفقة وبدافع من احط المشاعر واحقرها واشدها تفاهة وحقداً. فالملكية الخاصة المكتسبة بعمل المالك، والقائمة، اذا جاز التعبير، على اندماج الشغيل الفردي المستقل مع ادوات ووسائل عمله، تزيحها الملكية الخاصة الرأسمالية، التي ترتكز على استثمار قوة عمل الغير الذي يتمتع، مع ذلك، بحرية شكلية*.

وعندما تفسخ عملية التحول هذه المجتمع القديم سعة وعمقا الى درجة كافية، وعندما يتم تحويل الشغيلة الى بروليتاريين وشروط عملهم الى رأسمال، وعندما يقف اسلوب الانتاج الرأسمالي على قدميه بالذات، فان جعل العمل اجتماعيا باطراد وتحويل الارض وسائر وسائل الانتاج باطراد الى وسائل انتاج مستثمرة (بفتح الميم) اجتماعيا وبالتالي الى وسائل انتاج عامة، وما يرتبط بهذا التحويل من انتزاع الملكية المالكين الخصوصيين باطراد، -ان كل هذا يكتسب، آنذاك، شكلا جديدا. اما من يتعلق الامر الآن بانتزاع ملكيته، فلم يعد المقصود الشغيل الذي يدير استثمارة مستقلة بنفسه، بل الرأسمالي الذي يستثمر العديد من العمال.

ان انتزاع الملكية هذا، يتم بفعل القوانين الملازمة للانتاج الرأسمالي نفسه عن طريق تمركز الرساميل. فان رأسماليا واحدا يقضي على الكثيرين من امثاله. والى جانب هذا التمركز، اي

---

* «لقد دخلنا في نظام اجتماعي جديد تماماً... ونحن نسعى جهدنا لفصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل» (Sismondi "Nouveaux Principes de l'Economie Politique" t. II [Paris, 1827] p. 434.).

انتزاع بعض الرأسماليين ملكية عدد كبير من امثالهم، يتطور الشكل التعاوني لسير العمل بمقاييس تتسع على الدوام، كما يتطور الاستخدام الواعي للعلم والتكنيك واستثمار الارض استثمارا منهاجيا، وتحويل وسائل العمل الى وسائل لا يمكن استعمالها الا استعمالا مشتركا، وتوفير جميع وسائل الانتاج باستعمالها كوسائل انتاج لعمل اجتماعي منسق، ودخول جميع الشعوب في شبكة السوق العالمية، وتتطور، الى جانب كل ذلك، الصفة العالمية للنظام الرأسمالي. وبقدر ما يتناقص باستمرار عدد طواغيت الرأسمال الذين يغتصبون ويحتكرون جميع منافع عملية التحول هذه، بقدر ما يشتد ويستشري البؤس والظلم والاستعباد والانحطاط والاستثمار، وبالتالي يزداد ايضا باستمرار تمرد الطبقة العاملة التي تتنامى عدديا على الدوام وتتثقف وتتحدد وتتنظم بفعل آلية عملية الانتاج الرأسمالي نفسها. وهكذا يصبح احتكار الرأسمال قيدا لاسلوب الانتاج الذي نما معه وفي كنفه. ان تمركز وسائل الانتاج، وجعل العمل اجتماعيا يصلان الى حد انهما لا يعودان يتطابقان مع اطارهما الرأسمالي، فينفجر. ان الساعة الاخيرة للملكية الخاصة الرأسمالية تدق. ان مغتصبي الملكية تنزع منهم ملكيتهم.

ان الاسلوب الرأسمالي للتملك، الناجم من اسلوب الانتاج الرأسمالي، وبالتالي الملكية الخاصة الرأسمالية ايضا، انما هما النفي الاول للملكية الخاصة الفردية القائمة على العمل الشخصي. ولكن الانتاج الرأسمالي يولد، بحتمية التطور الطبيعي، نفيه الخاص. وهذا – نفي النفي. فهو لا يعيد الملكية الخاصة، بل يعيد الملكية الفردية على اساس منجزات العهد الرأسمالي: على أساس التعاون والامتلاك العام للارض ولوسائل الانتاج التي ينتجها العمل نفسه.

ان تحول ملكية الافراد الخاصة، المبعثرة، والقائمة على العمل الشخصي، الى ملكية رأسمالية، هو بالطبع عملية اطول بكثير واصعب واشق من تحول الملكية الخاصة الرأسمالية، التي تقوم عملياً الآن على عملية الانتاج الاجتماعية، الى ملكية اجتماعية. فقد كان المقصود هناك انتزاع ملكية الجماهير الشعبية من قبل قلة من

المغتصبين، بينا المقصود هنا ان تنتزع الجماهير الشعبية ملكية القلة من المغتصبين*.

نظرية الاستعمار الحديثة**

ان الاقتصاد السياسي يخلط مبدئياً بين نوعين مختلفين جداً من الملكية الخاصة، احدهما يرتكز على المنتج بالذات، والثاني على استثمار عمل الغير. وهو ينسى ان الاخير لا يشكل النقيض المباشر للاول وحسب، بل انه كذلك لا ينمو الا على قبره.

في غرب اوروبا، في موطن الاقتصاد السياسي، انتهت الى هذا الحد او ذاك عملية التراكم البدائي. فالنظام الرأسمالي، اما انه اخضع لنفسه مباشرة هنا كل الانتاج الوطني، واما انه، حيث العلاقات اقل تطوراً، يراقب، بصورة غير مباشرة على الاقل، تلك

---

* «ان رقي الصناعة الذي ليست البرجوازية الا خادما منفعلا له ومقسورا على خدمته، يستعيض عن انعزال العمال الناتج عن تزاحمهم، باتحاد ثوري بواسطة الجمعيات. وهكذا ينتزع تقدم الصناعة الكبرى من تحت اقدام البرجوازية نفس الاسس التي شادت عليها نظام انتاجها وتملكها. ان البرجوازية تنتج قبل كل شيء حفاري قبرها، فسقوطها وانتصار البروليتاريا، كلاهما امر محتوم لا مناص منه... وليس بين جميع الطبقات التي تقف الآن امام البرجوازية وجها لوجه الا طبقة واحدة ثورية حقا، هي البروليتاريا. فان جميع الطبقات الاخرى تنحط وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى، اما البروليتاريا فهي، على العكس من ذلك، اخص منتجات هذه الصناعة. ان الفئات المتوسطة، من صغار الصناعيين والباعة بالمفرق والحرفيين والفلاحين، تحارب البرجوازية من اجل الحفاظ على وجودها بوصفها فئات متوسطة. فهي ليست اذن ثورية، بل محافظة، واكثر من محافظة ايضا، انها رجعية، فهي تطلب ان يرجع التاريخ القهقرى ويسير دولاب التطور الى الوراء» (كارل ماركس وفريدريك انجلس. «بيان الحزب الشيوعي». لندن، ١٨٤٨، ص ٩، ١١ [راجع ماركس وانجلس. مختارات في اربعة أجزاء. الجزء الاول. ص ٦٣، ٦٦ الطبعة العربية. موسكو. دار التقدم ١٩٦٨]).

** يتناول الكلام هنا المستعمرات الفعلية، والارض البكر التي استعمرها المهاجرون الاحرار. الولايات المتحدة لا تزال، بالمعنى الاقتصادي، مستعمرة لاوروبا. كذلك يشمل الكلام هنا البلدان القديمة حيث ادى القضاء على العبودية الى تغيير جميع العلاقات فيها.

الفئات الاجتماعية التي لا تزال تعيش الى جانبه والتي تسير نحو الاحتضار، والتي تنتسب الى اسلوب الانتاج الذي شاخ وولى زمنه. وعلى هذا العالم الرأسمالي الجاهز، يطبق الاقتصادي افكاراً عن الحق والملكية عائدة الى عالم ما قبل الرأسمال، بجهد يزداد جبناً، وبحنان يتعاظم بقدر ما يشتد صراخ الوقائع ضد ايديولوجيته.

ولكن الحال يختلف في المستعمرات. فان النظام الرأسمالي يصطدم هناك، لدى كل خطوة، بعقبات من جانب المنتج الذي يغني نفسه بعمله لا الرأسمالي، لانه هو نفسه مالك شروط عمله. ان التناقض بين هذين النظامين الاقتصاديين المتضادين كلياً يتجلى هنا فعلا في الصراع بينهما. فاذا كان الرأسمالي يلقى السند والدعم من قوى متروبوله، فانه يحاول ان يقضي بالعنف على اسلوب الانتاج والتملك، القائم على عمل المنتج بالذات. ان نفس المصالح التي تحمل الاقتصادي، و واشي الرأسمال، على ان يعلل نظرياً في المتروبول تماثل اسلوب الانتاج الرأسمالي مع نقيضه بالذات، – ان هذه المصالح نفسها تدفعه هنا الى "to make a clean breast of it" /«تنقية ضميره في هذا المجال»/ والى المناداة بصوت مدو بالتضاد بين اسلوبي الانتاج هذين. ولهذا الغرض، يبين ان تطور قوة العمل المنتجة الاجتماعية – التعاون، تقسيم العمل، استخدام الآلات على نطاق واسع، الخ.، – يستحيل دون انتزاع ملكية العاملين ودون تحويل وسائل انتاجهم، بالتالي، الى رأسمال. وفي مصلحة ما يسمى بالثروة الوطنية، يفتش عن وسائل اصطناعية لاجل خلق الفقر الشعبي. وهنا يتفتت درعه الدفاعي فتائت كصوفان رخو.

ان مأثرة ا. غ. ويكفيلد الكبيرة لا تقوم في كونه قال شيئاً جديداً عن المستعمرات*، بل في كونه كشف في المستعمرات الحقيقة عن العلاقات الرأسمالية في المتروبولات. وكما ان نظام

---

* ان بعض اشعة النور التي القاها ويكفيلد على جوهر المستعمرات ذاتها انما سبقه اليها كليا ميرابو الاب والفيزيوقراطيون، وقبل ذلك بوقت طويل الاقتصاديون الانجليز.

الحماية الجمركية يسعى لدن نشوئه* الى صنع الرأسماليين في المتروبولات، كذلك نظرية الاستعمار التي قال بها ويكفيلد، والتي حاولت انجلترا خلال فترة من الزمن ان تحققها عن طريق التشريع، تسعى الى صنع العمال الاجراء في المستعمرات. وهذا ما يسميه ويكفيلد "systematic colonization" (الاستعمار المنهاجي).

قبل كل شيء، اكتشف ويكفيلد في المستعمرات ان امتلاك النقود ووسائل العيش والآلات وسائر وسائل الانتاج لا يجعل بعد من الانسان رأسمالياً، اذا غاب ملحق له كما هو عليه العامل المأجور، اذا غاب انسان مضطر لان يبيع نفسه بنفسه طوعاً واختياراً. وقد اكتشف ان الرأسمال ليس شيئاً، بل علاقة اجتماعية بين الناس بواسطة الاشياء**. وهو يتذمر من ان السيد بيل اخذ معه من انجلترا الى ضفاف نهر سوون في هولنده الجديدة من وسائل العيش ووسائل الانتاج ما قيمته الاجمالية ٥٠٠٠٠ جنيه استرليني. وكان السيد بيل بعيد النظر الى حد انه اخذ معه، علاوة على كل هذا، ٣٠٠٠ شخص من الطبقة العاملة، – من رجال ونساء واطفال. ولكنه «لم يبق عند السيد بيل»، بعد الوصول الى المكان المقصود، «خادم واحد على الاقل ليهيء له الفراش او ليستقي له الماء من النهر»***. ما أتعس السيد بيل! لقد اخذ للامر اهبته الكاملة، ولكنه نسي امراً واحداً فقط، هو تصدير علاقات الانتاج الانجليزية الى ضفاف نهر سوون!

---

* فيما بعد اصبح ضرورة موقتة في صراع المزاحمة العالمية. ولكن ايا كانت دوافعه، فان عواقبه تظل هي هي.

** «الزنجي هو زنجي. ولا يصبح رقيقا الا في ظروف معينة. وآلة غزل القطن هي آلة لغزل القطن. ولا تصبح رأسمالا الا في ظروف معينة. وبدون هذه الظروف لا تكون رأسمالا، شأنها شأن الذهب الذي ليس بحد ذاته، او السكر الذي ليس هو بسعر السكر... الرأسمال هو علاقة انتاج اجتماعية. وهو علاقة انتاج تاريخية». (كارل ماركس. «العمل المأجور والرأسمال» في "Neue Rheinische Zeitung" العدد ٢٢٦، ٧ نيسان – ابريل – ١٨٤٩. [راجع ماركس وانجلس. مختارات في اربعة اجزاء. الجزء الاول. لطبعة العربية. موسكو. دار التقدم. عام ١٩٦٨. ص ١٢٤]).

*** E. G. Wakefield. "Englang and America". London, 1833, v.II, p. 33.

ولكي نفهم اكتشافات ويكفيلد التالية، لا بد من ملاحظتين تمهيديتين. نحن نعلم انه اذا كانت وسائل الانتاج ووسائل العيش ملكية المنتج بالذات، فهي ليست رأسمالاً. وهي لا تصبح رأسمالاً الا في ظروف تكون فيها، في الوقت نفسه، وسائل لاستثمار العامل وللسيادة عليه. ولكن روحها الرأسمالية هذه ترتبط في ذهن الاقتصادي بحقيقتها المادية بدرجة من الوثوق بحيث انه يسميها رأسمالا في جميع الظروف اياً كانت، حتى عندما تكون على نقيض الرأسمال تماماً. وهكذا حال ويكفيلد. لنتابع: ان تبعثر وسائل الانتاج التي تشكل ملكية فردية لعدد كبير من العاملين المسيرين اقتصادهم بصورة مستقلة، غير التابعين بعضهم لبعض، انما يسميه توزع الرأسمال على قدم المساواة. وهكذا يحدث للاقتصادي ما يحدث للحقوقي الاقطاعي. فان هذا الاخير قد ذهب الى حد انه ألصق على العلاقات النقدية الصرف نعوته الحقوقية الاقطاعية.

يقول ويكفيلد: «لو كان الرأسمال موزعاً حصصاً متساوية بين جميع اعضاء المجتمع، لما كان من مصلحة اي امرىء ان يكدس من الرأسمال اكثر مما يستطيع استخدامه بيديه بالذات. وهذا ما وهذا ما يلاحظ ايضاً الى درجة في المستعمرات الاميركية الجديدة حيث التوطن بملكية الارض يحول دون قيام طبقة العمال الاجراء»*.

وعليه، ما دام الشغيل يستطيع ان يكدس من اجل نفسه — وهذا ما يستطيعه ما دام مالكاً لوسائل انتاجه — فان التراكم الرأسمالي واسلوب الانتاج الرأسمالي يظلان غير ممكنين. فلهذا الغرض تنقص طبقة العمال الاجراء الضرورية. ولكن في هذه الحال، كيف أمكن في اوروبا القديمة ان انتزعت من الشغيل شروط عمله، وباي وسيلة انشىء الرأسمال والعمل المأجور؟ بواسطة contrat social /عقد اجتماعي/ ذي خاصة اصيلة جداً. «لقد استوعبت البشرية... طريقة بسيطة تيسر تراكم الرأسمال»، وكان تراكم الرأسمال يبدو لها، منذ زمن آدم، غاية الوجود الاخيرة والوحيدة؛ «وقد انقسمت البشرية الى مالكي رأسمال والى مالكي

* المرجع نفسه، المجلد ١، ص ١٧.

عمل... وكان هذا الانقسام نتيجة اتفاق وتفاهم طوعي»*. وقصارى الكلام ان جمهور البشرية قد انتزع ملكيته بنفسه وحرم نفسه بنفسه من ملكيته على شرف «تراكم الرأسمال». ولكنه كان ينبغي الظن في هذه الحال انه كان لا بد لغريزة نكران الذات التعصبي هذا ان تتجلى بكل قوتها في المستعمرات على وجه الضبط، حيث يوجد على وجه التحقيق اناس وتتوفر ظروف بوسعهم **في ظلها ان** ينقلوا هذا contrat social (العقد الاجتماعي) من مملكة الحلم الى مملكة الواقع. ولكن ما الداعي على العموم، في هذه الحال، الى «الاستعمار المنهاجي» على نقيض الاستعمار الطبيعي؟ ولكن:

«من المشكوك فيه ان يكون عشر السكان على الاقل في ولايات الاتحاد الاميركي الشمالية من فئة العمال الاجراء... اما في انجلترا.. فان القسم الاكبر من الشعب يتألف من العمال الاجراء**.

اجل، ان سعي السكان الكادحين الى انتزاع ملكيتهم بانفسهم على شرف الرأسمال تافه وضئيل الى حد ان العبودية، حتى حسب مفهوم ويكفيلد، هي الاساس الطبيعي الوحيد للثروة الاستعمارية. ان استعماره المنهاجي هو مجرد pis aller /شرلا بد منه/، لانه يواجه هنا اناساً احراراً لا عبيداً.

«لم يكن ثمة عند المعمرين الاسبان الاوائل في سان ـ دومينغو اي عامل من اسبانيا. ولكن بدون العمال» (اي بدون العبودية) «كان الرأسمال قد هلك، او كان، في احسن الاحوال، قد انخفض الى مقادير على درجة من التفاهة بحيث يغدو بمستطاع كل فرد ان يستخدمه بيديه بالذات. وهكذا حدث في الواقع في المستعمرة الاخيرة التي أسسها الانجليز حيث هلك الرأسمال الكبير بصورة بذار وماشية وادوات من جراء نقص العمال الاجراء وحيث لا يملك اي معمر رأسمالا اكبر مما يستطيع استخدامه بيديه بالذات»***.

---

* المرجع نفسه، المجلد ٢، ص ١٨.
** المرجع نفسه، ص ٤٢، ٤٣، ٤٤.
*** المرجع نفسه، المجلد ٢، ص ٥.

لقد رأينا ان انتزاع الاراضي من الجماهير الشعبية هو اساس اسلوب الانتاج الرأسمالي. وبالعكس، يقوم جوهر المستعمرة الحرة في كون معظم الاراضي يظل ملك الشعب، ولهذا يستطيع كل معمر ان يجعل قسماً منها ملكية خاصة له ووسيلة انتاج فردية له، دون ان يعيق بتصرفه هذا المعمر التالي عن اتباع السبيل ذاته*. هنا يكمن على السواء سر ازدهار المستعمرات وسر القروح التي تتأكلها ومقاومتها لاستقرار الرأسمال فيها.

«حيث الارض رخيصة جداً وجميع الناس احرار، وحيث يستطيع كل امرىء ان يحصل، حسب رغبته، على قطعة من الارض من اجل نفسه، هناك ليس العمل غالياً جداً وحسب، اذا اخذنا بعين الاعتبار الجزء الذي يناله العامل من منتوجه؛ بل من الصعب ايضاً هناك على العموم الحصول على عمل منسق، مهما كان الثمن». **

وبما انه لم يحدث بعد في المستعمرات انفصال الشغيل عن شروط العمل وعن الارض، اساس هذه الشروط، او ان هذا الانفصال لا يزال بعد جنينياً وحسب، او انه يلاحظ في رقعة محدودة للغاية، فان عزل الزراعة عن الصناعة لم يحدث بعد في المستعمرات، ولم يقض بعد على الصناعة المنزلية الريفية. فمن اين تظهر اذن هناك السوق الداخلية من اجل الرأسمال؟

«في اميركا، باستثناء العبيد ومالكيهم الذين ينسقون الرأسمال والعمل في مؤسسات كبيرة، ليس هناك اي قسم من السكان يتعاطى الزراعة بوجه الحصر. فان الاميركيين الاحرار الذين يحرثون الارض بانفسهم يقومون في الوقت نفسه باعمال كثيرة اخرى. وهم عادة يصنعون بانفسهم قسماً من المفروشات والادوات الضرورية لهم. واحياناً كثيرة يبنون البيوت لانفسهم بانفسهم، وينقلون منتوجات صناعتهم الخاصة الى ابعد الاسواق. وهم في آن واحد غازلون وحاكة، وهم يصنعون الصابون والشمع، والاحذية والالبسة لاجل استهلاكهم الشخصي. واحياناً كثيرة تكون الزراعة في اميركا حرفة ثانوية للحداد او الطحان الحانوتي»***.

---

* «لكي تكون الارض عنصرا من عناصر الاستعمار ينبغي ان تكون ارضا بورا، وليس هذا وحسب، بل ينبغي فضلا عن ذلك ان تكون ملكية عامة يمكن تحويلها الى ملكية خاصة» (المرجع نفسه، المجلد ٢، ص ١٢٥).

** المرجع نفسه، المجلد الاول، ص ٢٤٧.

*** المرجع نفسه، ص ٢١، ٢٢.

فاي مجال يبقى اذن للرأسمالي بين غرباء الاطوار هؤلاء من اجل «نكران الذات»؟

ان روعة الانتاج الرأسمالي الكبرى لا تقوم في انه يجدد على الدوام انتاج العمال الاجراء بوصفهم عمالا اجراء وحسب، بل تقوم ايضاً في انه يؤدي على الدوام الى فيض عدد العمال الاجراء النسبي تبعاً لتراكم الرأسمال. ومن جراء هذا، يبقى قانون العرض والطلب على العمل في المجرى اللازم وتحدث تقلبات الاجور ضمن الحدود المطلوبة من اجل الاستثمار الرأسمالي، واخيراً، تتأمن تبعية العامل الاجتماعية الضرورية للغاية حيال الرأسمالي — اي تلك التبعية المطلقة التي يستطيع الاقتصادي في بلده، في المتروبول، ان يتمادى في تصويرها بصورة علاقة اتفاقية حرة بين الشاري والبائع، بين مالكي بضاعة مستقلين بالقدر نفسه، بين مالك البضاعة — الرأسمال ومالك البضاعة — العمل. ولكن هذا الوهم البديع، يتبدد في المستعمرات. فان عدد السكان هنا ينمو بصورة أسرع بكثير مما في المتروبول اذ ان عدداً كبيراً من العمال يرون النور هنا كبارا، ولكن سوق العمل هنا لا تكون ابدا مليئة. ويبطل مفعول قانون العرض والطلب على العمل. فمن جهة، يقذف العالم القديم الى هناك باستمرار رأسمالا متعطشاً الى الاستثمار، ومتحرقا رغبة في نكران الذات؛ ومن جهة اخرى، يصطدم تجدد انتاج العمال الاجراء على الدوام بوصفهم عمالا اجراء بعقبات في منتهى الازعاج، ويستحيل احياناً تذليلها. وهل المجال هنا مجال انتاج عمال اجراء فائضين بالنسبة لتراكم الرأسمال؟ ان العامل الاجير الحالي يصبح غداً فلاحاً او حرفياً مستقلا، يدير شؤون استثمارة مستقلة. ويختفي من سوق العمل ولكن لا في بيت عمال. وان تحول العمال الاجراء هذا التحول الدائم الى منتجين مستقلين لايشتغلون من اجل الرأسمال بل من اجل انفسهم، والذين لا يغنون السيد الرأسمالي بل يغنون انفسهم، يؤثر بدوره تأثيراً ضارا للغاية في حالة سوق العمل. والمسألة هنا لا تنحصر في كون درجة استثمار العامل الاجير تظل منخفضة بشكل قبيح. ففضلا عن ذلك يخسر العامل الاجير، مع تبعيته للرأسمالي المسترسل في نكران الذات، شعوره بتبعيته له. ومن هنا جميع هذه الظاهرات المؤسفة

التي يصفها صاحبنا ا. غ. ويكفيلد بمثل هذه الصراحة والبلاغة والانفعال والتأثير.

ان عرض العمل المأجور،- كما يتشكى،- غير دائم، غير منتظم، غير كاف. وهو «ليس دائماً قليلا للغاية وحسب، بل ايضاً غير مؤمن»*.

«صحيح ان المنتوج الذي ينبغي تقسيمه بين العامل والرأسمالي كبير جداً، ولكن العامل يأخذ لنفسه حصة على درجة من الكبر بحيث يصبح بسرعة رأسمالياً... وبالعكس، لا يمكن الا لعدد قليل ان يكدسوا ثروات ضخمة حتى وان عاشوا زمناً طويلا فوق العادة»**.

ان العمال لا يسمحون للرأسمالي في اي حال من الاحوال بان يمتنع عن دفع اجور القسم الاكبر من عملهم. واذا كان بعيد النظر الى حد ان يستقدم من اوروبا عماله الاجراء بالذات ايضاً مع رأسماله بالذات، فان هذا لن ينفعه في شيء.

«فانهم سرعان ما يكفون عن ان يكونوا عمالا اجراء، وسرعان ما يتحولون الى فلاحين مستقلين او حتى الى مزاحمين لارباب عملهم السابقين في سوق العمل المأجور نفسها»***.

تصوروا فظاعة هذا الوضع! الرأسمالي الشهم يستقدم بنقوده بالذات من اوروبا مزاحميه بالذات! ولكن هذه هي نهاية كل شيء! فلا غرابة اذا كان ويكفيلد يتذمر من نقص التبعية وشعور التبعية عند العمال الاجراء في المستعمرات.

يقول تلميذه ميريفيل: «بسبب من الأجرة العالية، توجد في المستعمرات رغبة شديدة في عمل ارخص، واكثر استكانة، وحاجة الى طبقة يستطيع الرأسمالي ان يملي عليها شروطه عوضاً عن ان يملي العامل، بالعكس، شروطه على هذا الرأسمالي... ورغم ان العامل في بلدان الحضارة القديمة حر، الا انه يتبع الرأسمالي بحكم

---

* المرجع نفسه، المجلد ٢، ص ١١٦.
** المرجع نفسه، المجلد الاول، ص ١٣١.
*** المرجع نفسه، المجلد ٢، ص ٥.

القوانين الطبيعية؛ اما في المستعمرات، فانه يجب خلق هذه التبعية باجراءات اصطناعية»*.

فما هي اذن، حسب ويكفيلد، عواقب هذا الوضع المؤسف في المستعمرات؟ «نظام همجي لتشتيت» المنتجين والثروة الوطنية**. ان توزع وسائل الانتاج بين عدد كبير من المالكين الذين يسيرون استثماراتهم بصورة مستقلة يقضي في آن واحد على تمركز الرأسمال وعلى جميع اسس العمل المنسق. وكل مشروع، محسوب لزمن طويل، ويشمل سنوات عديدة، ويتطلب

---

* Merivale. "Lectures on Colonization and Colonies". London, 1841—1842, v. II, p. 235—314 passim. بل ان الاقتصادي المبتذل المعسول موليناري، الذي يؤيد حرية التجارة، يقول: «في المستعمرات التي قضي فيها على العبودية دون الاستعاضة عن العمل القسري بكمية مناسبة من العمل الحر، رأينا شيئا مناقضا لما نلاحظه كل يوم. رأينا كيف استثمر العمال البسطاء من جهتهم ارباب العمل الصناعيين وطالبوا باجرة تربو على الحصة القانونية المستحقة لهم من المنتوج. فان اصحاب المزارع الذين حرموا امكانية الحصول لقاء سكرهم ثمنا من شأنه ان يغطي زيادة الاجرة، قد اضطروا الى تغطية العجز بادىء بدء من ارباحهم، ثم من رأسمالهم. وعليه حل الخراب بعدد كبير من اصحاب المزارع، واضطر آخرون الى اغلاق مؤسساتهم تحاشيا لخراب لا ندحة عنه... ولا ريب ان عدم تراكم الرساميل افضل من هلاك اجيال كاملة من الناس» (فيا للكرامة والشهامة من جانب السيد موليناري!؛ «ولكن أليس من الافضل الا يهلك لا هؤلاء ولا اولئك». (Molinari المؤلف المذكور آنفا، ص ١٥، ٥٢). يا سيد موليناري، يا سيد موليناري! وما عسى ان يكون مصير الوصايا العشر، موسى والانبياء *) (٢٥) وقانون العرض والطلب اذا كان بمقدور «رب العمل» في اوروبا ان يقلل «حصة» العامل «القانونية» واذا كان بمقدور العامل في الهند الغربية ان يقلل «حصة» رب العمل «القانونية»! وقل لي من فضلك، ما هي هذه «الحصة القانونية» التي لا يدفعها الرأسمالي في اوروبا كل يوم، حسب اعترافك! ان السيد موليناري يرغب اذن شديد الرغبة ان يصار في المستعمرات حيث العمال «اجلاف» الى حد انهم «يستثمرون» الرأسماليين، الى الاجراءات البوليسية لكي يفعل قانون العرض والطلب فعله اللازم، وهو الذي يسري مفعوله بصورة اوتوماتيكية في الاحوال الاخرى.

** Wakefield. "England and America". London, 1833,v. II, 52

---

*) راجع الطبعة الحالية، ص ٨٦، الملاحظة الخامسة والعشرون. **الناشر.**

توظيف رأسمال اساسي، يصطدم بعقبات عند تنفيذه. ان الرأسمال في اوروبا لا يتباطأ دقيقة واحدة لان الطبقة العاملة تشكل هناك ذيله الحي، ولانها توجد هناك على الدوام بفيض ووفرة، ولانها مستعدة دائماً لخدمته. اما في البلدان المستعمرة!.. ان ويكفيلد يروي نادرة محزنة للغاية. فقد تحادث مع بعض الرأسماليين من كندا ومن ولاية نيويورك حيث – وهذا ما تجدر ملاحظته – امواج الهجرة تتوقف احياناً كثيرة فتترك راسباً من العمال «الفائضين».

يتأوه احد شخصيات الميلودراما قائلا: «ان رأسمالنا كان جاهزاً من اجل عمليات كثيرة يقتضي تنفيذها زمناً طويلا؛ ولكن هل كان بوسعنا ان نشرع بعمليات كهذه مع عمال – وكنا نعرف هذا – سيديرون لنا ظهورهم في القريب العاجل؟ لو كنا على ثقة باننا نستطيع ان نبقي عندنا عمل هؤلاء المهاجرين، لاستأجرناهم على الفور بكل سرور، وبسعر عال؛ وفضلا عن ذلك، ورغم ثقتنا التامة باننا سنفقدهم، كنا استأجرناهم لو كنا على ثقة في تدفق المهاجرين الجدد باعداد تناسب حاجاتنا»*.

وبعدما رسم ويكفيلد صورة بديعة عن التناقض بين الزراعة الرأسمالية الانجليزية مع عملها «المنسق» وبين الاقتصاد الفلاحي الاميركي المبعثر، يعترف عن غير قصد منه بالجانب الآخر من المدالية. فهو يعتبر ان جماهير الشعب الاميركي ميسورة، مستقلة، مجتهدة، مبادرة، ومتعلمة نسبيا، في حين

«ان العامل الزراعي الانجليزي صعلوك حقير (a miserable wretch) فقير تعيس... ففي اي بلد غير اميركا الشمالية وبعض المستعمرات الجديدة، تزيد اجرة العمل الحر المستخدم في الزراعة، زيادة كبيرة نوعاً على وسائل عيش العامل الضرورية؟.. لا ريب ان الخيل العاملة في انجلترا تنال مأكلا احسن بكثير من الذي يناله الزارع الانجليزي لانها تشكل ملكية قيمة»**.

الا ان هذه ليست مصيبة، لان الثروة الوطنية هي الآن بحكم طبيعتها مماثلة للفقر الشعبي.

ولكن ما العمل لشفاء المستعمرات من القرحة المناقضة

---

* المرجع نفسه، المجلد ٢، ص ١٩١، ١٩٢.

** المرجع نفسه، المجلد الاول، ص ٤٧، ٢٤٦.

للرأسمالية؟ لو كان من الممكن تحويل الارض كلها دفعة واحدة من ملكية شعبية الى ملكية خاصة، لادى هذا، رغم استئصال الشر من جذوره، الى القضاء في الوقت نفسه على المستعمرات. ان الفن يتلخص في قتل ارنبين اثنين بطلقة واحدة. ينبغي ان تعطي الحكومة الارض البكر ثمناً مصطنعاً، بصرف النظر عن قانون العرض والطلب: فان هذا السعر يكره المعمر المهاجر على العمل حقبة طويلة نسبياً من الزمن بصفة عامل اجير، الى ان يجمع من النقود ما يتيح له شراء قطعة من الارض* ويتحول الى فلاح مستقل. وهذا الصندوق الذي يتشكل بفضل بيع هذه الاراضي بسعر مستحيل المنال نسبياً على العامل الاجير، اي ذلك الصندوق النقدي الذي يعتصر من الاجرة بانتهاك هذا القانون المقدس، قانون العرض والطلب، انما ينبغي على الحكومة، بدورها، ان تستخدمه في سياق تشكله لاجل استقدام الفقراء من اوروبا الى المستعمرات وتملأ على هذا النحو من اجل السادة الرأسماليين سوق العمل المأجور. وفي هذه الظروف "tout sera pour le mieux dans le meilleur des mondes possibles"** (٢٦) «كل شيء سيكون على خير ما يرام في خير العوالم الممكنة» ذلك هو السر العظيم «للاستعمار المنهاجي».

ويهتف ويكفيلد بلهجة النصر: «عند تحقيق هذه الخطة، سيكون عرض العمل دائماً ومنتظماً؛ اولا، لان جميع العمال المهاجرين سيعملون معاً بالاجرة – اذ ان احداً منهم لا يستطيع ان يشتري لنفسه ارضاً طالما لم يشتغل فترة معينة من الزمن لقاء النقود – وينتجون على هذا النحو لرب عملهم رأسمالا من اجل استخدام قدر اكبر من العمل؛ ثانياً، لان كل من يتخلى عن العمل المأجور ويصبح مالك ارض،

---

* انتم تقولون ان الرجل الذي لا يملك غير يديه سيجد عملا بفضل استملاك الارض والرساميل ويخلق لنفسه دخلا... الامر بالعكس: فقط بفضل الاستملاك الفردي للارض، يوجد اناس لا يملكون غير ايديهم... اذا وضعتم رجلا في بيئة لا هواء فيها، حرمتموه من الهواء الضروري لاجل التنفس. كذلك بالذات تسلكون باستيلائكم على الارض... هذا يعني انكم تضعونه خارج الثروة لكي تخضعوا حياته لتعسفكم» (Colins ، المؤلف المذكور آنفا، المجلد ٣، ص ٢٦٧–٢٧١، في اماكن مختلفة).

** راجع الطبعة الحالية، ص ٨٧، الملاحظة السادسة والعشرون. **الناشر.**

يؤمن بشراء الارض على وجه الضبط صندوقاً معيناً لاجل استقدام عمل جديد الى المستعمرات*».

ان سعر الارض الذي تقره الدولة ينبغي ان يكون بالطبع سعـراً «كافـيـاً» (sufficient price) اي عالياً الى حد «ان يحول دون العمال وان يصبحوا فلاحين مستقلين طالما لم يظهر آخرون مستعدون للحلول محلهم في سوق العمل المأجور»**. ان «سعر الارض الكافي» هذا ليس غير تعبير ملطف عن مبلغ الفدية الذي يدفعه العامل للرأسمالي لقاء الاذن بالانفصال مع قطعة ارضه عن سوق العمل المأجور. ففي البدء يتعين عليه ان يخلق للسيد الرأسمالي «رأسمالا» لاجل استثمار عدد اكبر من العمال، ثم يتعين عليه ان يؤمن لسوق العمل «نائباً» عنه تستقدمه الحكومة على حسابه من وراء البحار لاجل رب عمله السابق الرأسمالي.

ومن ابلغ الدلالة ان الحكومة الانجليزية طبقت، سنوات وسنوات، هذه الطريقة «للتراكم البدائي» التي اوصى بها السيد ويكفيلد خصيصاً لاجل تطبيقها في المستعمرات. وقد كان الاخفاق، بالطبع. مخزياً بقدر خزي فشل اجراء بيل البنكي***(٢٧). اما العاقبة فقد اقتصرت على تحويل سيل الهجرة من المستعمرات الانجليزية الى الولايات المتحدة. وفي غضون ذلك، جعل تقدم الانتاج الرأسمالي في اوروبا الذي رافقه اشتداد الاضطهاد الحكومي، من وصفة ويكفيلد امراً لا جدوى منه. فمن جهة يبقي السيل الهائل وغير المنقطع من الناس المتجهين سنة بعد سنة الى اميركا رواسب راكدة في شرق الولايات المتحدة، لان موجة الهجرة من اوروبا تقذف بالناس الى سوق العمل في شرق الولايات المتحدة باسرع مما تستطيع ان تحملهم موجة اخرى الى غربها. ومن جهة اخرى، اسفرت الحرب الاهلية في اميركا عن دين قومي هائل وعن نير الضرائب معه، وعن نشوء اريستقراطية مالية في ادنى درجاتها، وعن توزيع قسم كبير جداً من الاراضي العامة على شركات

---

* Wakefield. "England and America". London, 1833, v. II, p. 192

** المرجع نفسه، ص ٤٥.

*** راجع الطبعة الحالية، ص ٨٧، الملاحظة السابعة والعشرون. **الناشر.**

استثمار بين التي ظهرت بغية استثمار السكك الحديدية والمناجم، الخ.،— وقصارى القول اسفرت الحرب الاهلية عن تمركز الرأسمال بأسرع نحو. وهكذا لم تبق الجمهورية العظيمة أرض الميعاد بالنسبة للعمال المهاجرين. ان الانتاج الرأسمالي يتطور هناك بخطوات العمالقة، رغم ان انخفاض الاجرة وتبعية العامل الاجير لم يصلا بعد الى ما هما عليه في اوروبا. ان التبديد الوقح لاراضي المستعمرات البور التي وزعتها الحكومة الانجليزية على الاريستقراطيين والرأسماليين،— الامر الذي يندد به حتى ويكفيلد نفسه بصوت مدو—وكذلك تدفق الناس الذين تجتذبهم مناجم الذهب والمزاحمة التي يخلقها استيراد البضائع الانجليزية حتى بالنسبة لاصغر حرفي،— كل هذا ادى، ولا سيما في اوستراليا* الى «فيض نسبي من العمال» كبير الى حد ان كل بريد تقريباً يحمل انباء مؤسفة عن اكتظاظ سوق العمل الاوسترالية، — عن "glut of the Australian labour — market" وان البغاء يزدهر هناك في بعض الانحاء بنفس الوفرة كما في هيماركت بلندن.

ولكن ما يشغلنا هنا، ليس وضع المستعمرات. فنحن لا يهمنا هنا غير السر الذي كشفه الاقتصاد السياسي من العالم القديم في العالم الجديد واذاعه بصوت مدو، وهو ان الاسلوب الرأسمالي للانتاج والتراكم، وبالتالي الملكية الخاصة الرأسمالية، يفترضان محو الملكية الخاصة المرتكزة على العمل الخاص، اي يفترضان انتزاع ملكية الشغيل.

---

* ما ان غدت اوستراليا مشترعة لنفسها حتى اخذت تسن، بالطبع، قوانين ملائمة للمهاجرين: ولكن تبديد الاراضي الذي سبق وقام به انجليز يعترض الطريق. «ان الهدف الاول والرئيسي الذي يبتغيه قانون الارض الجديد الصادر في ١٩٦٢ يتلخص في تسهيل امكانية السكن للشعب» ("The Land Law of Victoria" by the Hon. G. Duffy, Minister of Public Lands. London, 1862).

ملاحظات

١ — المقصود هنا هو: ان «البروليتاري» لا يبقى مرتبطا بالقانون الاقطاعي وليس له اي ضمان لتحصيل قوت يومه سوى بيع قوة عمله كعامل مأجور. — ص ٦.

٢ — المقصود هنا **بثورة السوق العالمي** انحطاط دور جنوا والبندقية وسائر مدن ايطاليا الشمالية في تجارة الترانزيت انحطاطاً شديداً، ابتداء من اواخر القرن الخامس عشر، من جراء الاكتشافات الجغرافية العظيمة في ذلك الزمن، اي اكتشاف كوبا وهايتي وجزر الباهاما وقارة اميركا الشمالية واكتشاف الطريق البحري الى الهند حول الطرف الجنوبي من افريقيا، واخيراً اكتشاف قارة اميركا الجنوبية.—ص ٧.

٣ — J. Steuart. "An Inquiry into the Principles of Political Oeconomy". Vol. I, Dublin, 1770, p. 52 ستوارت. «بحث في مبادىء الاقتصاد السياسي». — ص ٩.

٤ — "Pauper ubique jacet" («الفقراء تعساء في كل مكان»)— كلمات من قصيدة الشاعر اللاتيني اوفيديوس (٤٣ قبل الميلاد — ١٧ بعد الميلاد) «فاصتي»، الكتاب الاول، البيت ٢١٨. — ص ١٣.

٥ — اغلب الظن ان المقصود هنا هو المرسوم بالبحث عن الفلاحين الهاربين، الذي صدر ١٥٩٧ في عهد حكم فيودور ايفانوفيتش، عندما كان بوريس غودونوف الحاكم الفعلي في روسيا. فالفلاحون الهاربون من جور الاقطاعيين ومظالمهم التي لا تطاق، كان ينبغي، بموجب هذا المرسوم، البحث عنهم خلال خمسة اعوام واعادتهم قسراً الى اسيادهم السابقين. — ص ١٦.

٦ — اطلق اسم «**الثورة المجيدة**» في علم التأريخ البرجوازي البريطاني على الانقلاب الحكومي عام ١٦٨٨ الذي ادى الى قيام نظام ملكي دستوري في انجلترا على اساس مساومة بين الاريستقراطيين مالكي الاراضي والبرجوازية الكبيرة. — ص ١٦.

٧ – المقصود هنا الكتيب الهجائي الصادر عام ١٧٩٦ في لندن:

"A Letter from the Right Honourable Edmund Burke to a Noble Lord, on the Attacks made upon him and his Pension, in the House of Lords, by the Duke of Bedford, and the Earl of Lauderdale, Early in the present Sessions of Parliament"

(«رسالة الجزيل الاحترام ادموند بورك الى اللورد النبيل، بصدد الحملات الموجهة ضده وبصدد معاشه، من قبل الدوق بدفورد والكونت لوردل، في البرلمان في بداية دورته الحالية»). – ص ١٧.

٨ – قانون ليسينيوس – قانون صدر في روما القديمة عام ٣٦٧ قبل الميلاد. فرض هذا القانون بعض القيود على حق وضع الاراضي العامة قيد الاستعمال الشخصي، ونص على الغاء الديون جزئياً. كان القانون موجهاً ضد تنامي الملكية الكبيرة للارض وضد امتيازات النبلاء وكان بالتالي انعكاساً لتعزز المواقع الاقتصادية والسياسية العامة، بعض الشيء. تنسب تقاليد روما الى الخطيبين الشعبيين ليسينيوس وسكستيوس وضع هذا القانون. – ص ٢٢.

٩ – المقصود هنا الانتفاضة التي قام بها انصار سلالة ستيوارت الملكية في ١٧٤٥ و ١٧٤٦ مطالبين بتنصيب المسمى «بالمدعي الشاب بالعرش» تشارلز ادوارد على عرش انجلترا. وقد عكست الانتفاضة في الوقت نفسه احتجاج الجماهير الشعبية في اسكتلنده وانجلترا على استثمارها من قبل اسياد الاراضي وعلى انتزاع اراضيها بالجملة. بعد قمع الانتفاضة من قبل قوات انجلترا النظامية، اخذ نظام «الكلانات» («العشائر») في اسكتلنده الجبلية يتفسخ بسرعة، كما اشتد طرد الفلاحين من الاراضي. – ص ٢٥.

١٠ – **الغيليون** – السكان الاصليون في المناطق الجبلية من اسكتلنده الشمالية والغربية؛ اخلاف السلت القدماء. – ص ٢٥.

١١ – **التاكسمانات.** هذا الاسم، كما يوضح ماركس نفسه في مقالته «الانتخابات. – المضاعفات المالية. – الدوقة ساترلند والعبودية» (راجعوا – ماركس وانجلس. المؤلفات. الطبعة الروسية الثانية، المجلد ٨، ص ٥٢١ – ٥٢٨) كانوا يطلقونه في اسكتلنده، في ظل سيادة نظام «الكلانات» (العشائر)، على الشيوخ الخاضعين مباشرة لزعيم الكلان – الليرد («الرجل الكبير»). وهذا الاخير كان يوزع على الشيوخ الارض («تاك») الموجودة في عهدتهم والتي هي ملك الكلان كله؛ وكان الشيوخ يدفعون لليرد جزية صغيرة دليل اعتراف بسلطته. وكان التاكسمانات (الشيوخ) يوزعون بدورهم قطع الاراضي على اتباعهم. مع تفسخ نظام الكلانات، اخذ الليرد يتحول الى مالك للأرض، واخذ التاكسمانات يتحولون من حيث جوهر الامر الى مزارعين رأسماليين. وفي الوقت نفسه اخذت الجزية السابقة تخلى المكان للريع العقاري. – ص ٢٥.

١٢ – يقصد ماركس مقالته: «الانتخابات. – المضاعفات المالية. – الدوقة ساترلند والعبودية» المنشورة في جريدة «New—York Daily Tribune» («نيويورك ديلي تريبيون») في ٩ شباط (فبراير) ١٨٥٣. (راجعوا – ماركس وانجلس. المؤلفات. الطبعة الروسية الثانية، المجلد ٨، ص ٥٢١–٥٢٨). – ص ٢٧.

١٣ – جمعية الفنون والحرف (Society of Arts) جمعية برجوازية تنويرية وخيرية، تأسست في لندن عام ١٧٥٤. اعلنت الجمعية بشكل مغر ان هدفها هو «تشجيع الفنون والحرف والتجارة» وجميع الذين يسهمون في «تأمين الاعمال للفقراء، وتوسيع التجارة، واغناء البلاد»، وما الى ذلك. وحاولت ان تقوم بدور الوسيط بين العمال وارباب العمل. سمى ماركس هذه الجمعية «بجمعية الفنون والغش». – ص ٣٠.

١٤ – Petty Sessions (الدورات الصغيرة) – دورات لقضاة الصلح في انجلترا؛ تنظر في القضايا الصغيرة بموجب اصول مبسطة للمحاكمات. – ص ٣٥.

١٥ – المقصود هنا القوانين ضد الاحلاف، التي اقرها البرلمان البريطاني في ١٧٩٩ و ١٨٠٠ والتي منعت تأليف ونشاط المنظمات العمالية ايا كانت. في ١٨٢٤، الغى البرلمان هذه القوانين، وفي السنة التالية، اكد الغاءها مرة اخرى. ولكن حتى بعد هذا الالغاء، ضيقت السلطات كثيراً على نشاط الجمعيات العمالية. مثلا، كان مجرد التحريض من اجل انضمام الى الجمعية ومن اجل الاشتراك في الاضرابات يعتبر «اكراهاً» و «عنفا» و يعاقب كجريمة جنائية. – ص ٣٨، ٤١،

١٦ – **القانون ضد «التآمر»** كان ساري المفعول في انجلترا حتى في القرون الوسطى. وكان يمنع «اعمال التآمر ايا كانت، حتى وان كانت ذريعة القيام بها مشروعة». وبموجب هذا القانون، كانوا يقمعون تنظيمات ونضال العمال ضد اصحاب العمل سواء قبل اصدار القوانين ضد الاحلاف (راجع الملاحظة ١٥) ام بعد الغائها. — ص ٤١.

١٧ – المقصود هنا حكومة الديكتاتورية اليعقوبية (اي ديكتاتورية اليعاقبة) في فرنسا من حزيران (يونيو) ١٧٩٣ الى حزيران ١٧٩٤. – ص ٤٢.

١٨ – A. Anderson. "An Historical and Chronological Deduction of the Origin of Commerce, from the Earliest Accounts to the present Time" اندرسون. «لمحة تاريخية وميقاتية عن اصل التجارة، منذ اقدم المعلومات عنها حتى الوقت الحاضر»). صدرت الطبعة الاولى في لندن عام ١٧٦٤. – ص ٤٦، ٦٤.

١٩ – شركة الهند الشرقية – شركة تجارية بريطانية ظلت قائمة من عام

١٦٠٠ حتى عام ١٨٥٨ وكانت اداة للسياسة الاستعمارية اللصوصية التي اتبعتها بريطانيا في الهند والصين وغيرهما من بلدان آسيا. منذ اواسط القرن الثامن عشر، تحولت الشركة الى قوة عسكرية ضخمة لامتلاكها جيشاً واسطولا. وتحت راية الشركة، استولى المستعمرون الانجليز على الهند. خلال حقبة مديدة من الزمن، كانت الشركة تتمتع باحتكار التجارة مع الهند وبأهم وظائف ادارة هذا البلد. الا ان ثورة التحرر الوطني التي نشبت في الهند (١٨٥٧ – ١٨٥٩ اجبرت البريطانيين على تغيير اشكال سيطرتهم الاستعمارية؛ فقد صفيت الشركة، واعلنت الهند من ممتلكات التاج البريطاني. – ص ٥٥.

٢٠ – G. Gülich. "Geschichtliche Darstellung des Handels, der Gewerbe und des Ackerbaus der bedeutendsten handeltreibeorden staaten unserer Zeit". Bd. I. Jena. 1830, S. 371.

(غ. غوليخ «وصف تاريخي للتجارة و الصناعة والزراعة في أهم الدول التجارية في زمننا». المجلد الاول. يينا، عام ١٨٣٠، ص ٣٧١). ص ٥٧.

٢١ – يستشهد ماركس هنا، على ما يبدو، بالطبعة الانجليزية لكتاب "Aanwysing der heilsame politke Gronden en Maximum van de Republike van Holland en West — Friesland" («دليل أهم المبادىء والقواعد السياسية في جمهورية هولندا وفريسلندا الغربية») المنسوب الى يان دي فيت، والصادر للمرة الاولى في ليدن عام ١٦٦٢. ولكنه ثبت الآن ان المؤلف الحقيقي للكتاب، باستثناء فصلين كتبهما يان دي فيت، هو العالم الاقتصادي ورجل الاعمال الهولندي بيتر فان دن هوفه (وهو ايضاً بيتر دي لاكور). – ص ٦١.

٢٢ – **اسيينتو** – اسم المعاهدات التي كانت تمنح اسبانيا بموجبها، في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، الدول الاخرى والافراد حقاً خاصاً ببيع الزنوج العبيد في ممتلكاتها الاميركية. – ص ٦٤.

٢٣ – Tantae molis erat (كم كلف من الجهود) – تعبير من قصيدة فرجيليوس (٧١ – ١٩ قبل المسيح) «الانيذة»، الكتاب الاول، البيت ٣٣. – ص ٦٥.

٢٤ – C. Pecqueur. "Thèorie nouvelle d'économie sociale et politique, ou Etudes sur l'organisaton des sociètès". Paris, 1842, p. 435.

(ك. بيكور. «نظرية جديدة في الاقتصاد الاجتماعي والسياسي، او دراسات حول تنظيم الشركات». باريس، عام ١٨٤٢، ص ٤٣٥). – ص ٦٧.

٢٥ – ان موسى وغيره من الانبياء، كما تزعم اسطورة مسيحية قديمة، هم الذين كتبوا التوراة التي هي اساس العهد القديم. ويستعمل ماركس هنا تعبير

«موسى والانبياء» بالمعنى التالي: في هذا يكمن الامر الرئيسي، تلك هي الوصية الاولى. – ص ٧٨.

٢٦– "Tout pour le mieux dans le meilleur des mondes possibles" («كل شيء سيكون على خير ما يرام في خير العوالم الممكنة»). قول مأثور في قصة فولتير «كنديد». – ص ٨٠.

٢٧ – المقصود هنا القانون المصرفي الصادر في ١٨٤٤. سعياً الى الحيلولة دون قيام المصاعب في مبادلة أوراق البنكنوت بالذهب، استنت الحكومة البريطانيا في ١٨٤٤، بمبادرة من بيل، قانوناً باصلاح البنك البريطاني، يقضي بقسمته الى قسمين مستقلين تماماً، هما القسم المصرفي وقسم الاصدار، وباقرار معدل ثابت لضمان أوراق البنكنوت بالذهب. حدد القانون اصدار كمية أوراق البكنوت غير المضمونة بالذهب بمبلغ ١٤ مليون جنيه استرليني. ولكن رغم سريان مفعول هذا القانون، كانت كمية أوراق البكنوت المتداولة تتوقف عملياً، لا على موجودات التغطية الذهبية بل على الطلب عليها في مجال التداول. ففي مراحل الازمات الاقتصادية، التي تغدو فيها الحاجة الى النقود ماسة للغاية، كانت الحكومة البريطانية تعلق لفترة من الزمن مفعول قانون ١٨٤٤ وتزيد كمية أوراق البنكنوت غير المضمونة بالذهب. – ص٨١.

محتويات

ما يسمى بالتراكم البدائي ٣
١ – سر التراكم البدائي ٣
٢ – انتزاع الارض من سكان الريف ٧
٣ – التشريع الدموي ابتداء من اواخر القرن الخامس عشر ضد المنتزعة
ملكيتهم. قوانين تخفيض الاجرة ٣١
٤ – منشأ المزارعين الرأسماليين ٤٢
٥ – تأثير الثورة الزراعية المعاكس على الصناعة. انشاء السوق الداخلية
من اجل الرأسمال الصناعي ٤٦
٦ – منشأ الرأسمالي الصناعي ٦٢
٧ – الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي ٦٦
نظرية الاستعمار الحديثة ٧٠
ملاحظات ٨٣

К. МАРКС

ГЕНЕЗИС КАПИТАЛА

На арабском языке